http://www.shamela.ws
تم إعداد هذا الملف آليا بواسطة المكتبة الشاملة

الكتاب : مختصر التحرير

مختصر التحرير

في أصول الفقه

للعلامة الشيخ
محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي
المعروف بابن النجار المتوفى سنة 972 هـ
رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ ، فَالْعَبْدُ لا يُحْصِي ثَنَاءً عَلَى رَبِّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، أَمَّا بَعْدُ : فَهَذَا مُخْتَصَرٌ مُحْتَوٍ عَلَى مَسَائِلِ (تَحْرِيرِ الْمَنْقُولِ ، وَتَهْذِيبِ عِلْمِ الْأُصُولِ) فِي أُصُولِ الْفِقْهِ ، جَمْعُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَلَاءِ الدِّينِ الْمِرْدَاوِيِّ الْحَنْبَلِيِّ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّتِهِ مِمَّا قَدَّمَهُ أَوْ كَانَ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، دُونَ الْأَقْوَالِ ، خَالٍ مِنْ قَوْلٍ ثَانٍ إلَّا لِفَائِدَةٍ تَزِيدُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخِلَافِ ، وَمِنْ عَزْوِ مَقَالٍ إلَى مَنْ إيَّاهُ قَالَ ، وَمَتَى قُلْت : فِي وَجْهٍ ، فَالْمُقَدَّمُ غَيْرُهُ ، وَفِي أَوْ عَلَى قَوْلٍ ، فَإِذَا قَوِيَ الْخِلَافُ أَوْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ ، أَوْ مَعَ إطْلَاقِ الْقَوْلَيْنِ ، أَوْ الْأَقْوَالِ ، إذْ لَمْ أَطَّلِعْ عَلَى مُصَرِّحٍ بِالتَّصْحِيحِ ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ مُغْنِيًا لِحُفَّاظِهِ عَنْ غَيْرِهِ عَلَى وَجَازَةِ أَلْفَاظِهِ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَعْصِمَنِي وَمَنْ قَرَأَهُ مِنْ الزَّلَلِ ، وَأَنْ يُوَفِّقَنَا وَالْمُسْلِمِينَ لِمَا يُرْضِيهِ مِنْ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ .

[تعريف أصول الفقه][1]

مُقَدِّمَةٌ

مَوْضُوعُ كُلِّ عِلْمٍ مَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ فَمَوْضُوعُ ذَا الْأَدِلَّةُ الْمُوَصِّلَةُ إِلَى الْفِقْهِ . وَلَا بُدَّ لِمَنْ طَلَبَ عِلْمًا أَنْ يَتَصَوَّرَهُ بِوَجْهٍ مَا وَيَعْرِفَ غَايَتَهُ وَمَادَّتَهُ فَأُصُولٌ : جَمْعُ أَصْلٍ ، وَهُوَ لُغَةً مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَاصْطِلَاحًا : مَا لَهُ فَرْعٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الدَّلِيلِ غَالِبًا ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا ، وَعَلَى الرُّجْحَانِ وَالْقَاعِدَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ ، وَالْفِقْهُ لُغَةً : الْفَهْمُ ، وَهُوَ إِدْرَاكُ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَشَرْعًا : مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ بِالْفِعْلِ أَوْ الْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ ، وَالْفَقِيهُ : مَنْ عَرَفَ جُمْلَةً غَالِبَةً مِنْهَا كَذَلِكَ ، وَأُصُولُ الْفِقْهِ عَلَمًا : الْقَوَاعِدُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ ، وَالْأُصُولِيُّ مَنْ عَرَفَهَا ، وَغَايَتُهَا مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْعَمَلُ بِهَا وَمَعْرِفَتُهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ ، كَالْفِقْهِ وَالْأَوْلَى تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، وَيُسْتَمَدُّ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ ، وَالْعَرَبِيَّةِ ، وَتَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ .

([1]) هذه العناوين ليست من أصل المتن .

[تعريف الدليل]

فَصْلٌ : الدَّالُّ : النَّاصِبُ لِلدَّلِيلِ ، وَهُوَ لُغَةً : الْمُرْشِدُ ، وَمَا بِهِ الْإِرْشَادُ ، وَشَرْعًا : مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ عَقِبَهُ عَادَةً ، وَالْمُسْتَدِلُّ الطَّالِبُ لَهُ مِنْ سَائِلٍ وَمَسْئُولٍ فَالدَّالُّ : اللَّهُ تَعَالَى ، وَالدَّلِيلُ : الْقُرْآنُ ، وَالْمُبَيِّنُ : الرَّسُولُ ، وَالْمُسْتَدِلُّ : أُولُو الْعِلْمِ ، هَذِهِ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ، وَالْمُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ الْحُكْمُ وَبِهِ مَا يُوجِبُهُ وَالْمُسْتَدَلُّ لَهُ الْخَصْمُ وَالنَّظَرُ هُنَا فِكْرٌ يُطْلَبُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ وَالْفِكْرُ هُنَا حَرَكَةُ النَّفْسِ مِنْ الْمَطَالِبِ إِلَى الْمَبَادِئِ وَرُجُوعُهَا مِنْهَا إِلَيْهَا وَالْإِدْرَاكُ بِلَا حُكْمٍ تَصَوُّرٌ وَبِهِ تَصْدِيقٌ .

[تعريف العلم]

فَصْلٌ : الْعِلْمُ لا يُحَدُّ فِي وَجْهٍ ، وَهُوَ صِفَةٌ يُمَيِّزُ الْمُتَّصِفُ بِهَا تَمْيِيزًا جَازِمًا مُطَابِقًا فَلَا يَدْخُلُ إِدْرَاكُ الْحَوَاسِّ وَيَتَفَاوَتُ كَالْمَعْلُومِ وَالْإِيمَانُ وَيُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِدْرَاكِ جَازِمًا ، أَوْ مَعَ احْتِمَالٍ رَاجِحٍ ، أَوْ مَرْجُوحٍ ، أَوْ مُسَاوٍ وَالتَّصْدِيقُ ، قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا وَمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ وَيُرَادُ بِهَا وَبِظَنِّ وَهِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عِلْمٌ مُسْتَحْدَثٌ ، أَوْ انْكِشَافٌ بَعْدَ لَبْسٍ أَخَصُّ مِنْهُ وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا يَقِينٌ وَظَنٌّ أَعَمُّ وَتُطْلَقُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّصَوُّرِ فَتُقَابِلُهُ وَعِلْمُ اللَّهِ قَدِيمٌ لَيْسَ ضَرُورِيًّا وَلَا نَظَرِيًّا وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَارِفٌ وَعِلْمُ الْمَخْلُوقِ مُحْدَثٌ وَهُوَ ضَرُورِيٌّ يُعْلَمُ مِنْ

غَيْرِ نَظَرٍ وَنَظَرِيٌّ عَكْسُهُ .

فَصْلٌ : الْمَعْلُومَانِ : إمَّا نَقِيضَانِ لا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ أَوْ خِلَافَانِ ، يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ أَوْ ضِدَّانِ لا يَجْتَمِعَانِ ، وَيَرْتَفِعَانِ لِاخْتِلَافِ الْحَقِيقَةِ أَوْ مِثْلَانِ لا يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ لِتَسَاوِي الْحَقِيقَةِ وَكُلُّ شَيْئَيْنِ حَقِيقَتَاهُمَا إمَّا مُتَسَاوِيَتَانِ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ كُلِّ وُجُودُ الْأُخْرَى وَعَكْسُهُ أَوْ مُتَبَايِنَتَانِ ، لا تَجْتَمِعَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ أَوْ إحْدَاهُمَا أَعَمُّ مُطْلَقًا ، وَالْأُخْرَى أَخَصُّ مُطْلَقًا ، تُوجَدُ إحْدَاهُمَا مَعَ وُجُودِ كُلِّ أَفْرَادِ الْأُخْرَى بِلَا عَكْسٍ أَوْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَعَمُّ مِنْ وَجْهٍ وَأَخَصُّ مِنْ آخَرَ تُوجَدُ كُلُّ مَعَ الْأُخْرَى وَبِدُونِهَا .

(1/4)

فَصْلٌ : مَا عَنْهُ الذِّكْرُ الْحُكْمِيُّ إمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ مُتَعَلَّقُهُ النَّقِيضَ بِوَجْهٍ أَوْ لا ، وَالثَّانِي الْعِلْمُ ، وَالْأَوَّلُ إمَّا أَنْ يَحْتَمِلَهُ عِنْدَ الذَّاكِرِ لَوْ قَدَّرَهُ أَوْ لا وَالثَّانِي لاعْتِقَادٍ فَإِنْ طَابَقَ فَصَحِيحٌ ، وَإِلاَّ فَفَاسِدٌ وَالْأَوَّلُ الرَّاجِحُ مِنْهُ ظَنٌّ وَالْمَرْجُوحُ وَهْمٌ وَالْمُسَاوِي شَكٌّ وَقَدْ عَلِمْتَ حُدُودَهَا وَالِاعْتِقَادُ الْفَاسِدُ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ ، وَهُوَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ وَالْبَسِيطُ عَدَمُ الْعِلْمِ وَمِنْهُ سَهْوٌ ، وَغَفْلَةٌ ، وَنِسْيَانٌ بِمَعْنًى ، وَهُوَ ذُهُولُ الْقَلْبِ عَنْ مَعْلُومٍ .

فَصْلٌ : الْعَقْلُ : مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَيْزُ وَهُوَ غَرِيزَةٌ وَبَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ وَمَحَلُّهُ الْقَلْبُ وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالدِّمَاغِ وَيَخْتَلِفُ كَالْمُدْرَكِ بِهِ لا بِالْحَوَاسِّ . وَلَا الْإِحْسَاسُ .

(2/4)

[تعريف الحد]

فَصْلٌ : الْحَدُّ لُغَةً الْمَنْعُ وَاصْطِلَاحًا الْوَصْفُ الْمُحِيطُ بِمَوْصُوفِهِ الْمُمَيِّزُ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُطَّرِدًا وَهُوَ الْمَانِعُ كُلَّمَا وُجِدَ وُجِدَ الْمَحْدُودُ مُنْعَكِسًا وَهُوَ الْجَامِعُ كُلَّمَا وُجِدَ الْمَحْدُودُ وُجِدَ وَيَلْزَمُ أَنَّهُ كُلَّمَا انْتَفَى الْحَدُّ انْتَفَى الْمَحْدُودُ ، وَهُوَ حَقِيقِيٌّ تَامٌّ إنْ أَنْبَأَ عَنْ ذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ الْكُلِّيَّةِ الْمُرَكَّبَةِ وَلِذَا حَدٌّ وَاحِدٌ وَنَاقِصٌ إنْ كَانَ بِفَصْلٍ قَرِيبٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ وَرَسْمِيٌّ تَامٌّ إنْ كَانَ بِخَاصَّةٍ مَعَ جِنْسٍ قَرِيبٍ وَنَاقِصٌ إنْ كَانَ بِهَا فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ وَلَفْظِيٌّ ، إنْ كَانَ بِ مُرَادِفٍ أَظْهَرَ وَيَرِدُ عَلَيْهِ النَّقْضُ وَالْمُعَارَضَةُ لا الْمَنْعُ .

(1/5)

[تعريف اللغة]

فَصْلٌ : اللُّغَةُ أَفْيَدُ مِنْ غَيْرِهَا وَأَيْسَرُ لِخِفَّتِهَا وَسَبَبُهَا حَاجَةُ النَّاسِ وَهِيَ أَلْفَاظٌ وُضِعَتْ لِمَعَانٍ فَمَا الْحَاجَةُ إلَيْهِ وَالظَّاهِرُ : أَوْ كَثُرَتْ لَمْ تَخْلُ مِنْ لَفْظٍ لَهُ ، وَيَجُوزُ خُلُوُّهَا مِنْ لَفْظٍ لِعَكْسِهِمَا وَالصَّوْتُ عَرَضٌ مَسْمُوعٌ قُلْت : بَلْ صِفَةٌ مَسْمُوعَةٌ . وَاَللَّهُ أَعْلَمُ وَاللَّفْظُ صَوْتٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى بَعْضِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَالْقَوْلُ لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى ذِهْنِيٍّ وَالْوَضْعُ خَاصٌّ ، وَهُوَ جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى وَلَوْ مَجَازًا وَعَامٌّ ، وَهُوَ تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ . كَالْمَقَادِيرِ وَالِاسْتِعْمَالُ إطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ الْمَعْنَى وَالْحَمْلُ : اعْتِقَادُ السَّامِعِ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ لَفْظِهِ ، وَهِيَ مُفْرَدٌ ، كَزَيْدٍ ، وَمُرَكَّبٌ ، كَعَبْدِ اللَّهِ وَالْمُفْرَدُ مُهْمَلٌ وَمُسْتَعْمَلٌ فَ إنْ اسْتَقَلَّ بِمَعْنَاهُ . فَإِنْ دَلَّ بِهَيْئَتِهِ عَلَى زَمَنِ الثَّلَاثَةِ فَ الْفِعْلُ هُوَ مَاضٍ وَيَعْرِضُ لَهُ الِاسْتِقْبَالُ بِالشَّرْطِ وَمُضَارِعٌ وَيَعْرِضُ لَهُ الْمُضِيُّ بِلَمْ وَأَمْرٌ وَتَجَرُّدُهُ عَنْ الزَّمَانِ لِلْإِنْشَاءِ عَارِضٌ وَقَدْ يَلْزَمُهُ كَعَسَى وَقَدْ لا كَنِعْمَ وَإِلاَّ فَالاسْمُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ فَ الْحَرْفُ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ وَالْمُرَكَّبُ مُهْمَلٌ مَوْجُودٌ لَمْ تَضَعْهُ الْعَرَبُ وَمُسْتَعْمَلٌ وَضَعَتْهُ وَهُوَغَيْرُ جُمْلَةٍ ، كَمُثَنًّى وَجَمْعٍ وَجُمْلَةٌ ، وَتَنْقَسِمُ إلَى مَا وُضِعَ لِإِفَادَةِ نِسْبَةٍ . وَهُوَ الْكَلَامُ وَلَا يَتَأَلَّفُ إلَّا مِنْ اسْمَيْنِ أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٍ مِنْ وَاحِدٍ وَحَيَوَانٌ نَاطِقٌ ، وَكَاتِبٌ ، فِي

زَيْدٌ كَاتِبٌ ، لَمْ يُفِدْ نِسْبَةً وَإِلَى غَيْرِ كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ أَوْ الْجَزَاءِ وَنَحْوِهِمَا وَيُرَادُ بِمُفْرَدٍ مُقَابِلُهَا وَمُقَابِلُ مُثَنًّى وَجَمْعٍ ، وَمُقَابِلُ مُرَكَّبٍ وَبِكَلِمَةٍ : الْكَلَامُ وَالْكَلِمَةُ وَالْكَلِمُ الَّذِي لَمْ يُفِدْ وَتَنَاوُلُ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا ، كَالْإِنْسَانِ لِلرُّوحِ وَالْبَدَنِ

[تعريف الدلالة وأقسامها]

فَصْلٌ : الدَّلَالَةُ وَهِيَ مَا يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ شَيْءٍ فَهْمُ آخَرَ وَهِيَ وَضْعِيَّةٌ وَعَقْلِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ وَاللَّفْظِيَّةُ طَبِيعِيَّةٌ وَعَقْلِيَّةٌ وَوَضْعِيَّةٌ ، وَهَذِهِ كَوْنُ اللَّفْظِ إذَا أُطْلِقَ فُهِمَ مَا وُضِعَ لَهُ ، وَهِيَ عَلَى مُسَمَّاهُ مُطَابَقَةٌ وَجُزْئِهِ تَضَمُّنٌ وَلَازِمِهِ الْخَارِجِ الْتِزَامٌ وَهِيَ عَلَيْهِ عَقْلِيَّةٌ وَالْمُطَابَقَةُ أَعَمُّ وَيُوجَدُ مَعَهَا تَضَمُّنٌ بِلَا الْتِزَامٍ وَعَكْسُهُ وَالتَّضَمُّنُ أَخَصُّ وَالدَّلَالَةُ بِاللَّفْظِ : اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازُ وَالْمُلَازَمَةُ عَقْلِيَّةٌ وَشَرْعِيَّةٌ وَتَكُونُ قَطْعِيَّةً وَضَعِيفَةً جِدًّا وَكُلِّيَّةً وَجُزْئِيَّةً .

فَصْلٌ : إذَا اتَّحَدَ اللَّفْظُ وَمَعْنَاهُ وَاشْتَرَكَ فِي مَفْهُومِهِ كَثِيرٌ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ فَ كُلِّيٌّ وَهُوَ ذَاتِيٌّ وَعَرَضِيٌّ فَإِنْ تَفَاوَتَ فَمُشَكِّكٌ وَإِلاَّ فَ مُتَوَاطِئٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِكْ كَمُضْمَرٍ فَجُزْئِيٌّ وَيُسَمَّى النَّوْعُ جُزْئِيًّا إضَافِيًّا وَمُتَعَدِّدُ اللَّفْظِ فَقَطْ مُتَرَادِفٌ وَالْمَعْنَى فَقَطْ مُشْتَرَكٌ إنْ كَانَ حَقِيقَةً لِلْمُتَعَدِّدِ وَإِلاَّ فَحَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ وَهُمَا مُتَبَايِنَةٌ تَفَاصَلَتْ أَوْ تَوَاصَلَتْ وَكُلُّهَا مُشْتَقٌّ وَغَيْرُهُ وَصِفَةٌ وَغَيْرُهَا وَيَكُونُ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ مُتَوَاطِئًا مُشْتَرَكًا وَاللَّفْظَانِ مُتَبَايِنَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ بِاعْتِبَارَيْنِ وَالْمُشْتَرَكُ وَاقِعٌ لُغَةً جَوَازًا تَبَايَنَا أَوْ تَوَاصَلَا بِكَوْنِهِ جُزْءَ الْآخَرِ أَوْ لَازِمَهُ وَكَذَا مُتَرَادِفٌ وُقُوعًا ، وَلَا تَرَادُفَ فِي حَدٍّ غَيْرِ لَفْظِيٍّ وَمَحْدُودٍ وَلَا شَذَرٌ مَذَرٌ وَلَا تَأْكِيدٍ وَأَفَادَ التَّابِعُ التَّقْوِيَةَ وَهُوَعَلَى زِنَةِ مَتْبُوعِهِ وَالْمُؤَكِّدُ يُقَوِّي وَيَنْفِي احْتِمَالَ الْمَجَازِ وَيَقُومُ كُلُّ مُتَرَادِفٍ مَقَامَ الْآخَرِ فِي التَّرْكِيبِ فَائِدَةُ الْعَلَمُ اسْمٌ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا فَإِنْ كَانَ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا فَعَلَمُ شَخْصٍ وَإِلاَّ فَ جِنْسٍ وَالْمَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ اسْمُ جِنْسٍ .

[الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض والاشتقاق]

فَصْلٌ : الْحَقِيقَةُ لُغَوِيَّةٌ وَهِيَ قَوْلٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي وَضْعٍ أَوَّلٍ وَهِيَ لُغَوِيَّةٌ وَهِيَ الْأَصْلُ كَأَسَدٍ وَعُرْفِيَّةٌ مَا خُصَّ عُرْفًا بِبَعْضِ مُسَمَّيَاتِهِ كَدَابَّةٍ لِلْفَرَسِ أَوْ خَاصَّةً وَشَرْعِيَّةٌ وَاقِعَةٌ مَنْقُولَةٌ مَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّرْعُ كَصَلَاةٍ ، لِلْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ، وَإِيمَانٍ لِعَقْدٍ بِالْجَنَانِ ، وَنُطْقٍ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٍ بِالْأَرْكَانِ ، فَدَخَلَ كُلُّ الطَّاعَاتِ . وَهُمَا لُغَةُ الدُّعَاءُ وَالتَّصْدِيقُ بِمَا غَابَ وَقَدْ تَصِيرُ الْحَقِيقَةُ مَجَازًا وَبِالْعَكْسِ وَالْمَجَازُ قَوْلٌ مُسْتَعْمَلٌ بِوَضْعٍ ثَانٍ لِعَلَاقَةٍ وَلَا يُعْتَبَرُ لَازِمٌ ذِهْنِيٌّ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ وَصِيرَ إلَيْهِ لِبَلَاغَتِهِ ثِقَلِهَا وَنَحْوِهِمَا ، وَيُتَجَوَّزُ بِسَبَبٍ قَابِلِيٍّ وَصُورِيٍّ وَفَاعِلِيٍّ وَغَائِيٍّ عَنْ مُسَبَّبٍ وَبِعِلَّةٍ وَلَازِمٍ وَأَثَرٍ وَمَحَلٍّ وَكُلٍّ وَمُتَعَلِّقٍ عَنْ مَعْلُولٍ وَمَلْزُومٍ ، وَمُؤَثِّرٍ ، وَحَالٍّ ، وَبَعْضٍ ، وَمُتَعَلَّقٍ وَبِمَا بِالْقُوَّةِ عَنْ مَا بِالْفِعْلِ وَبِالْعَكْسِ فِي الْكُلِّ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَبِاعْتِبَارِ وَصْفٍ زَائِلٍ لَمْ يَلْتَبِسْ حَالَ الْإِطْلَاقِ بِضِدِّهِ أَوْ آيِلٍ قَطْعًا أَوْ ظَنًّا بِفِعْلٍ أَوْ قُوَّةٍ وَزِيَادَةٍ وَنَقْصٍ وَشَكْلٍ وَصِفَةٍ ظَاهِرَةٍ وَاسْمِ وَضِدٍّ وَمُجَاوَرَةٍ وَنَحْوِهِ وَشُرِطَ نَقْلٌ فِي نَوْعٍ لا آحَادٍ ، وَهُوَ لُغَوِيٌّ ، كَأَسَدٍ لِشُجَاعٍ وَعُرْفِيٌّ عَامٌّ ، كَدَابَّةٍ لِمَا دَبَّ وَجَوْهَرٍ لِ نَفِيسٍ وَشَرْعِيٌّ كَ صَلَاةٍ لِ دُعَاءٍ وَيُعْرَفُ بِصِحَّةِ نَفْيِهِ وَبِتَبَادُرِ غَيْرِهِ لَوْلَا الْقَرِينَةُ وَعَدَمِ وُجُوبِ اطِّرَادِهِ وَالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ

وَتَوَقُّفِهِ عَلَى مُقَابِلِهِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ قَابِلٍ وَكَوْنِهِ لا يُؤَكَّدُ وَفِي قَوْلٍ ، وَلَا يُشْتَقُّ مِنْهُ وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ ، وَيَكُونُ فِي مُفْرَدٍ وَإِسْنَادٍ وَفِيهِمَا مَعًا وَفِعْلٍ وَمُشْتَقٍّ وَحَرْفٍ وَيُحْتَجُّ بِهِ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ وَيَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةَ وَلَا تَسْتَلْزِمُهُ وَلَفْظَاهُمَا حَقِيقَتَانِ عُرْفًا مَجَازَانِ لُغَةً وَهُمَا مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ وَلَيْسَ مِنْهُمَا لَفْظٌ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ وَلَا عَلَمٌ مُتَجَدِّدٌ .

فَصْلٌ : الْمَجَازُ وَاقِعٌ وَلَيْسَ بِأَغْلَبَ وَهُوَ فِي الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ وَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ عَلَمٍ إِلَّا عَرَبِيٌّ وَمَجَازٌ رَاجِحٌ أَوْلَى مِنْ حَقِيقَةٍ مَرْجُوحَةٍ ، وَلَوْ لَمْ يَنْتَظِمْ كَلَامٌ إِلَّا بِارْتِكَابِ مَجَازِ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فَنَقْصٌ أَوْلَى . الْكِنَايَةُ حَقِيقَةٌ إِنْ اُسْتُعْمِلَ اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهُ وَأُرِيدَ لَازِمُ الْمَعْنَى وَمَجَازٌ إِنْ لَمْ يُرِدْ الْمَعْنَى عَنْ اللَّازِمِ وَالتَّعْرِيضُ حَقِيقَةٌ ، وَهُوَ لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ مَعَ التَّلْوِيحِ بِغَيْرِهِ .

(2/8)

فَصْلٌ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرَ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَمُنَاسَبَتِهِ فِي الْمَعْنَى وَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا وَالْمُشْتَقُّ فَرْعٌ وَافَقَ أَصْلًا بِحُرُوفِهِ الْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ فَفِي الْأَصْغَرِ ، وَهُوَ الْمَحْدُودُ يَتَّفِقَانِ فِي الْحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ كَنَصَرَ مِنْ النَّصْرِ وَفِي الْأَوْسَطِ فِي الْحُرُوفِ وَفِي الْأَكْبَرِ فِي مَخْرَجِ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَوْ الشَّفَةِ ، كَنَعَقَ وَثَلَمَ مِنْ النَّهِيقِ وَالثَّلْبِ وَيَطَّرِدُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ وَقَدْ يَخْتَصُّ كَالْقَارُورَةِ ، وَإِطْلَاقُهُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ الْمُشْتَقِّ مِنْهَا مَجَازٌ إِنْ أُرِيدَ الْفِعْلُ – حَقِيقَةٌ إِنْ أُرِيدَتْ الصِّفَةُ كَسَيْفٍ قَطُوعٍ فَأَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدِيمَةٌ وَحَقِيقَةٌ . وَالْمُشْتَقُّ حَالَ وُجُودِ الصِّفَةِ حَقِيقَةً وَبَعْدَ انْقِضَائِهَا مَجَازٌ وَشَرْطُهُ صِدْقُ أَصْلِهِ . وَكُلُّ اسْمِ مَعْنًى قَائِمٌ بِمَحَلٍّ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لِمَحَلِّهِ مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ وَأَبْيَضَ وَنَحْوِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مُتَّصِفَةٍ بِبَيَاضٍ لا خُصُوصِيَّتِهَا بِهِ وَالْخَلْقُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ ، وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَعَالَى قَائِمٌ بِهِ ، مُغَايِرٌ لِصِفَةِ الْقُدْرَةِ .

(3/8)

[قياس اللغة ومعاني الحروف ومبدأ اللغات]

فَائِدَةٌ : تَثْبُتُ اللُّغَةُ قِيَاسًا فِيمَا وُضِعَ لِمَعْنًى دَارَ مَعَهُ وُجُودًا وَعَدَمًا كَخَمْرٍ لِنَبِيذٍ وَنَحْوِهِ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِهِ فِي عَلَمٍ وَلَقَبٍ وَصِفَةٍ . وَكَذَا مِثْلُ إِنْسَانٍ وَرَجُلٍ ، وَرَفْعِ فَاعِلٍ .

الْحُرُوفُ : الواو الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ وَتَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ وَ أَوْ وَرُبَّ وَلِقَسَمٍ وَلِاسْتِئْنَافٍ([1]) وَحَالٍ . الْفَاءُ الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ لِتَرْتِيبٍ وَتَعْقِيبِ كُلٍّ بِحَسَبِهِ عُرْفًا وَتَأْتِي سَبَبِيَّةً وَرَابِطَةً . ثم ثُمَّ لِتَشْرِيكٍ وَلِتَرْتِيبٍ بِمُهْلَةٍ . حتى حَتَّى الْعَاطِفَةُ لِلْغَايَةِ وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ مَعْطُوفِهَا جُزْءًا مِنْ مَتْبُوعِهِ أَوْ كَجُزْئِهِ وَتَأْتِي لِتَعْلِيلٍ وَقَلَّ لِاسْتِئْنَافٍ مُنْقَطِعٍ . مِنْ مِنْ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَلَهَا مَعَانٍ . إِلَى إِلَى : لِانْتِهَائِهَا وَبِمَعْنَى

" مَعَ " وَابْتِدَاؤُهَا دَاخِلٌ لا انْتِهَاؤُهَا كَ عَلَى عَلَى لِاسْتِعْلَاءٍ فِيهَا وَهِيَ لِلْإِيجَابِ وَلَهَا مَعَانٍ . فِي فِي لِظَرْفٍ وَهِيَ بِمَعْنَاهُ عَلَى قَوْلٍ فِي وَلِاسْتِعْلَاءٍ وَتَعْلِيلٍ وَسَبَبِيَّةً وَمُصَاحَبَةٍ وَتَوْكِيدٍ وَتَعْوِيضٍ وَبِمَعْنَى الْبَاءِ وَإِلَى وَمِنْ . اللَّامُ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ حَقِيقَةً لا يُعْدَلُ عَنْهُ وَلَهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ . بَلْ بَلْ لِعَطْفٍ وَإِضْرَابٍ ، إنْ وَلِيَهَا مُفْرَدٌ فِي إثْبَاتٍ فَتُعْطَى حُكْمَ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا وَفِي نَفْيٍ فَتُقَرِّرُ مَا قَبْلَهَا وَضِدَّهُ لِمَا بَعْدَهَا ، وَقَبْلَ جُمْلَةٍ لِابْتِدَاءٍ وَإِضْرَابٍ لِإِبْطَالِ أَوْ انْتِقَالٍ . أَوْ أَوْ لِشَكٍّ وَإِبْهَامٍ وَإِبَاحَةٍ وَتَخْيِيرٍ وَمُطْلَقِ جَمْعٍ

وَتَقْسِيمٍ وَبِمَعْنَى إلَى وَإِلَّا وَإِضْرَابٍ كَبَلْ . لَكِنْ لَكِنْ لِعَطْفٍ وَاسْتِدْرَاكٍ إنْ وَلِيَهَا مُفْرَدٌ فِي نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ وَقَبْلَ جُمْلَةٍ لِابْتِدَاءٍ . الْبَاءُ الْبَاءُ لِإِلْصَاقٍ حَقِيقَةً وَمَجَازًا وَلَهَا مَعَانٍ . إذَا إذَا لِمُفَاجَأَةٍ حَرْفًا وَظَرْفًا لِ مُسْتَقْبَلٍ لا مَاضٍ وَحَالٍ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا . إذْ إذْ اسْمٌ لِ مَاضٍ وَفِي قَوْلٍ مُسْتَقْبَلٍ ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَبَدَلًا مِنْهُ وَلِتَعْلِيلٍ وَمُفَاجَأَةٍ حَرْفًا . لَوْ " لَوْ " حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ وَشَرْطًا لِ مَاضٍ ، فَيُصْرَفُ الْمُضَارِعُ إلَيْهِ وَلِمُسْتَقْبَلٍ قَلِيلًا ، فَيُصْرَفُ الْمَاضِي إلَيْهِ وَلِتَمَنٍّ وَعَرْضٍ وَتَحْضِيضٍ وَتَقْلِيلٍ وَمَصْدَرِيٍّ لَوْلَا " لَوْلَا " حَرْفٌ يَقْتَضِي فِي جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطٍ وَفِي مُضَارِعَةٍ تَحْضِيضًا وَمَاضِيَةٍ تَوْبِيخًا وَعَرْضًا .

فَصْلٌ : مَبْدَأُ اللُّغَاتِ تَوْقِيفٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى بِإِلْهَامٍ ، أَوْ وَحْيٍ أَوْ كَلَامٍ ، وَيَجُوزُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِغَيْرِ تَوْقِيفٍ مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَيَبْقَى لَهُ اسْمَانِ ، وَأَسْمَاؤُهُ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ لا تَثْبُتُ بِقِيَاسٍ ، وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ النَّقْلُ تَوَاتُرًا فِيمَا لا يَقْبَلُ تَشْكِيكًا وَآحَادًا فِي غَيْرِهِ وَالْمُرَكَّبُ مِنْهُ وَمِنْ الْعَقْلِ وَزِيدَ وَالْقَرَائِنُ وَالْأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ وَلَا يُعَارِضُ الْقُرْآنَ غَيْرُهُ بِحَالٍ وَحَدَثَ مَا قِيلَ أُمُورٌ قَطْعِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ تُخَالِفُ الْقُرْآنَ وَلَا مُنَاسَبَةَ ذَاتِيَّةٍ بَيْنَ لَفْظٍ وَمَدْلُولِهِ وَيَجِبُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَعُمُومِهِ وَإِفْرَادِهِ وَاسْتِقْلَالِهِ وَإِطْلَاقِهِ وَتَأْصِيلِهِ وَتَقْدِيمِهِ وَتَأْسِيسِهِ وَتَبَايُنِهِ دُونَ مَجَازِهِ ، وَتَخْصِيصِهِ ، وَاشْتِرَاكِهِ ، وَإِضْمَارِهِ ، وَتَقْيِيدِهِ ، وَزِيَادَتِهِ ، وَتَأْخِيرِهِ ، وَتَوْكِيدِهِ وَتَرَادُفِهِ . وَعَلَى بَقَائِهِ دُونَ نَسْخِهِ ، إلَّا لِدَلِيلٍ رَاجِحٍ وَيُحْمَلُ عَلَى عُرْفِ مُتَكَلِّمٍ .

([1]) وذلك كقوله تعالى : { ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ } اللأنعام : 2 ، وقوله تعالى : { هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا(65)وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا } مريم 65 ، 66 . المحققان .

(3/9)

[الأحكام الحسن والقبح]

الْأَحْكَامُ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ بِمَعْنَى مُلَاءَمَةِ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ أَوْ صِفَةِ كَمَالٍ وَنَقْصٍ . عَقْلِيٌّ وَبِمَعْنَى الْمَدْحِ وَالثَّوَابِ ، وَالذَّمِّ وَالْعِقَابِ . شَرْعِيٌّ ، فَلَا حَاكِمَ إلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْعَقْلُ لا يُحَسِّنُ وَلَا يُقَبِّحُ وَلَا يُوجِبُ وَلَا يُحَرِّمُ وَلَا يَرِدُ الشَّرْعُ بِمَا يُخَالِفُ مَا يُعْرَفُ بِبَدَاهَةِ الْعُقُولِ وَضَرُورِيَّاتِهَا وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ شَرْعًا : مَا أَمَرَ بِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ وَعُرْفًا مَا لِفَاعِلِهِ فِعْلُهُ وَعَكْسُهُ وَلَا يُوصَفُ فِعْلُ غَيْرِ مُكَلَّفٍ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ وَمَعْرِفَتُهُ تَعَالَى وَهِيَ أَوَّلُ وَاجِبٍ لِنَفْسِهِ وَاجِبَانِ شَرْعًا وَفِي قَوْلٍ : لا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَقْلًا وَفِعْلُهُ تَعَالَى وَأَمْرُهُ لا لِعِلَّةٍ وَلَا لِحِكْمَةٍ فِي قَوْلٍ وَعَلَيْهِ مُجَرَّدُ مَشِيئَتِهِ مُرَجِّحٌ وَهِيَ وَإِرَادَتُهُ لَيْسَتَا بِمَعْنَى مَحَبَّتِهِ ، وَرِضَاهُ وَسَخَطِهِ وَبُغْضِهِ فَيُحِبُّ وَيَرْضَى مَا أَمَرَ بِهِ فَقَطْ ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ .

(1/10)

[فائدة الأعيان والمعاملات]

فَائِدَةٌ : الْأَعْيَانُ وَالْمُعَامَلَاتُ وَالْعُقُودُ الْمُنْتَفَعُ بِهَا قَبْلَ الشَّرْعِ إنْ خَلَا وَقْتٌ عَنْهُ أَوْ بَعْدَهُ وَخَلَا عَنْ حُكْمِهَا أَوْ لا وَجُهِلَ مُبَاحَةٌ بِإِلْهَامٍ وَهُوَ مَا يُحَرِّكُ الْقَلْبَ بِعِلْمٍ يَطْمَئِنُّ بِهِ يَدْعُو إلَى الْعَمَلِ بِهِ وَهُوَ فِي قَوْلٍ : طَرِيقٌ شَرْعِيٌّ .

(1/11)

[الحكم الشرعي وأقسامه]

فَصْلٌ : الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ مَدْلُولُ خِطَابِ الشَّرْعِ وَالْخِطَابُ قَوْلٌ يَفْهَمُ مِنْهُ مَنْ سَمِعَهُ شَيْئًا مُفِيدًا مُطْلَقًا وَيُسَمَّى بِهِ الْكَلَامُ فِي الْأَزَلِ فِي قَوْلٍ ثُمَّ إنْ وَرَدَ بِطَلَبِ فِعْلٍ مَعَ جَزْمٍ فَإِيجَابٌ أَوْ لا مَعَهُ فَنَدْبٌ أَوْ بِطَلَبِ تَرْكٍ مَعَهُ فَتَحْرِيمٌ أَوْ لا مَعَهُ فَكَرَاهَةٌ أَوْ بِتَخْيِيرٍ فَإِبَاحَةٌ وَإِلاَّ فَوَضْعِيٌّ وَالْمَشْكُوكُ لَيْسَ بِحُكْمٍ .

فَصْلٌ : الْوَاجِبُ لُغَةً السَّاقِطُ وَالثَّابِتُ وَشَرْعًا مَا ذُمَّ شَرْعًا تَارِكُهُ قَصْدًا مُطْلَقًا وَمِنْهُ مَا لا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ، كَنَفَقَةٍ وَاجِبَةٍ ، وَرَدِّ وَدِيعَةٍ وَغَصْبٍ وَنَحْوِهِ إنْ فَعَلَ مَعَ غَفْلَةٍ وَمِنْ الْمُحَرَّمِ مَا لا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ غَافِلًا .

وَالْفَرْضُ لُغَةً التَّقْدِيرُ وَالتَّأْثِيرُ وَالْإِلْزَامُ وَالْعَطِيَّةُ وَالْإِنْزَالُ وَالْإِبَاحَةُ وَيُرَادِفُ الْوَاجِبَ شَرْعًا وَثَوَابُهُمَا سَوَاءٌ ، وَصِيغَتُهُمَا وَحَتْمٌ وَلَازِمٌ وَإِطْلَاقُ الْوَعِيدِ وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ نَصٌّ فِي الْوُجُوبِ – الْآيَةَ وَإِنْ كَنَّى الشَّارِعُ عَنْ

عِبَادَةٍ بِبَعْضِ مَا فِيهَا دَلَّ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ ، وَمَا لا يَتِمُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِهِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُطْلَقًا وَمَا لا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَهُوَمَقْدُورٌ لِمُكَلَّفٍ فَوَاجِبٌ ، يُعَاقَبُ بِتَرْكِهِ ، وَيُثَابُ بِفِعْلِهِ .

(1/12)

فَصْلٌ : الْعِبَادَةُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ وَقْتُهَا لَمْ تُوصَفْ بِأَدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ وَلَا إِعَادَةٍ وَإِنْ عُيِّنَ وَلَمْ يُحَدَّ كَحَجٍّ وَكَفَّارَةٍ تُوصَفُ بِأَدَاءٍ فَقَطْ وَإِطْلَاقُ الْقَضَاءِ فِي حَجٍّ فَاسِدٍ لِشَبَهِهِ بِمَقْضِيٍّ ، وَفِعْلُ صَلَاةٍ بَعْدَ تَأْخِيرِ قَضَائِهَا لا يُسَمَّى قَضَاءَ الْقَضَاءِ ، وَإِنْ حُدَّ وُصِفَتْ بِالثَّلَاثَةِ سِوَى جُمُعَةٍ فَالْأَدَاءُ مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ أَوَّلًا شَرْعًا ، وَالْقَضَاءُ : مَا فُعِلَ بَعْدَ وَقْتِ الْأَدَاءِ وَلَوْ لِعُذْرٍ تَمَكَّنَ مِنْهُ كَمُسَافِرٍ أَوْ لا لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ كَحَيْضٍ أَوْ عَقْلِيٍّ ، كَنَوْمٍ لِوُجُوبِهِ عَلَيْهِمْ ، وَعِبَادَةُ صَغِيرٍ لا تُسَمَّى قَضَاءً وَلَا أَدَاءً ، وَالْإِعَادَةُ : مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ ثَانِيًا مُطْلَقًا ، وَالْوَقْتُ إِمَّا بِقَدْرِ الْفِعْلِ كَصَوْمٍ فَ الْمُضَيَّقُ ، أَوْ أَقَلَّ ، فَ مُحَالٌ أَوْ أَكْثَرَ فَ الْمُوَسَّعُ فَيَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهِ مُوَسَّعًا أَدَاءً وَيَجِبُ الْعَزْمُ إِذَا أُخِّرَ ، وَيَتَعَيَّنُ آخِرَهُ وَيَسْتَقِرُّ وُجُوبُ بِأَوَّلِهِ – الْآيَةَ ، وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ مَانِعٍ كَعَدَمِ الْبَقَاءِ أَثِمَ ثُمَّ إِنْ بَقِيَ فَفَعَلَهَا فِي وَقْتِهَا فَأَدَاءٌ ، وَمَنْ لَهُ تَأْخِيرٌ تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ وَلَمْ يَعْصِ ، وَمَتَى طُلِبَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِالذَّاتِ ، أَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ ، كَالْخَصَائِصِ فَ مَعَ جَزْمٍ فَرْضُ عَيْنٍ . وَبِدُونِهِ سُنَّةُ عَيْنٍ ، وَإِنْ طُلِبَ الْفِعْلُ فَقَطْ فَ مَعَ جَزْمٍ فَرْضُ كِفَايَةٍ ، وَبِدُونِهِ سُنَّةُ كِفَايَةٍ وَهُمَا مُهِمٌّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ وَفَرْضُ الْكِفَايَةِ عَلَى الْجَمِيعِ وَيَسْقُطُ الطَّلَبُ الْجَازِمُ

(2/12)

وَالْإِثْمُ بِفِعْلِ مَنْ يَكْفِي وَيَجِبُ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لا يَقُومُ بِهِ وَإِنْ فَعَلَهُ الْجَمِيعُ مَعًا كَانَ فَرْضًا وَفَرْضُ الْعَيْنِ أَفْضَلُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ابْتِدَاءً وَيَلْزَمَانِ بِشُرُوعٍ مُطْلَقًا ، وَإِنْ طُلِبَ وَاحِدٌ مِنْ أَشْيَاءَ كَخِصَالِ كَفَّارَةٍ وَنَحْوِهَا فَالْوَاجِبُ وَاحِدٌ لا بِعَيْنِهِ وَيَتَعَيَّنُ بِالْفِعْلِ وَإِنْ كَفَّرَ بِهَا مُتَرَتِّبَةً فَالْوَاجِبُ الْأَوَّلُ وَمَعًا أُثِيبَ ثَوَابَ وَاجِبٍ عَلَى أَعْلَاهَا فَقَطْ كَمَا لا يَأْثَمُ لَوْ تَرَكَهَا سِوَى بِقَدْرِ لا نَفْسِ عِقَابِ أَدْنَاهَا فِي قَوْلٍ تَنْبِيهٌ ، الْعِبَادَةُ الطَّاعَةُ وَالطَّاعَةُ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ وَالْمَعْصِيَةُ مُخَالَفَتُهُ وَكُلُّ قُرْبَةٍ طَاعَةٌ ، وَلَا عَكْسَ .

(3/12)

فَصْلٌ : الْحَرَامُ ضِدُّ الْوَاجِبِ وَهُوَمَا ذُمَّ فَاعِلُهُ ، وَلَوْ قَوْلًا ، وَعَمَلَ قَلْبٍ شَرْعًا وَيُسَمَّى مَحْظُورًا وَمَمْنُوعًا وَمَزْجُورًا وَمَعْصِيَةً وَذَنْبًا وَقَبِيحًا وَسَيِّئَةً وَفَاحِشَةً وَإِثْمًا وَحَرَجًا وَتَحْرِيجًا وَعُقُوبَةً ، وَيَجُوزُ النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ لا

بِعَيْنِهِ ، كَمِلْكِهِ أُخْتَيْنِ وَوَطْئِهِمَا وَلَهُ فِعْلُ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ اشْتَبَهَ مُحَرَّمٌ بِمُبَاحٍ وَجَبَ الْكَفُّ . وَلَا يَحْرُمُ الْمُبَاحُ ، وَفِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ ، وَالْفِعْلُ الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ مِنْهُ وَاجِبٌ وَحَرَامٌ كَسُجُودٍ لِلَّهِ وَلِغَيْرِهِ ، وَبِالشَّخْصِ فَمِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ : يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَاجِبًا وَحَرَامًا ، وَمِنْ جِهَتَيْنِ ، كَصَلَاةٍ فِي مَغْصُوبٍ ، لا وَلَا تَصِحُّ وَلَا يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِهَا وَلَا عِنْدَهَا ، وَتَصِحُّ تَوْبَةٌ خَارِجٍ مِنْهُ فِيهِ وَلَمْ يَعْصِ بِخُرُوجِهِ ، وَالسَّاقِطُ عَلَى جَرِيحٍ إنْ بَقِيَ قَتَلَهُ وَمِثْلُهُ إنْ انْتَقَلَ يَضْمَنُ وَتَصِحُّ تَوْبَتُهُ إذًا وَيَحْرُمُ انْتِقَالُهُ وَيَلْزَمُ الْأَدْنَى قَطْعًا .

(4/12)

فَصْلٌ : الْمَنْدُوبُ لُغَةً الْمَدْعُوُّ لِمُهِمٍّ مِنْ النَّدْبِ ، وَهُوَ الدُّعَاءُ وَشَرْعًا مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ وَلَوْ قَوْلًا وَعَمَلَ قَلْبٍ وَلَمْ يُعَاقَبْ تَارِكُهُ مُطْلَقًا وَيُسَمَّى سُنَّةً وَمُسْتَحَبًّا وَتَطَوُّعًا وَطَاعَةً وَنَفْلًا وَقُرْبَةً وَمُرَغَّبًا فِيهِ وَإِحْسَانًا وَأَعْلَاهُ سُنَّةٌ ، ثُمَّ فَضِيلَةٌ ، ثُمَّ نَافِلَةٌ وَهُوَ تَكْلِيفٌ ، وَمَأْمُورٌ بِهِ حَقِيقَةً فَ يَكُونُ لِلْفَوْرِ ، وَلَا يَلْزَمُ بِشُرُوعٍ غَيْرُ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، لِوُجُوبِ مُضِيٍّ فِي فَاسِدِهِمَا وَمُسَاوَاةِ نَفْلِهِمَا فَرْضِهِمَا نِيَّةً وَكَفَّارَةً وَغَيْرَهُمَا .

فَرْعٌ : الزَّائِدُ عَلَى قَدْرٍ وَاجِبٍ فِي رُكُوعٍ وَنَحْوِهِ نَفْلٌ وَمَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ إمَامٍ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ .

فَصْلٌ : الْمَكْرُوهُ ضِدُّ الْمَنْدُوبِ وَهُوَ مَا مُدِحَ تَارِكُهُ ، وَلَمْ يُذَمَّ فَاعِلُهُ وَلَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ ، وَهُوَ تَكْلِيفٌ وَمَنْهِيٌّ عَنْ حَقِيقَةٍ وَمُطْلَقُ الْأَمْرِ لا يَتَنَاوَلُهُ ، وَهُوَ فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ : لِلتَّنْزِيهِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْحَرَامِ وَتَرْكُ الْأَوْلَى ، وَهُوَ تَرْكُ مَا فِعْلُهُ رَاجِحٌ أَوْ عَكْسُهُ وَلَوْ لَمْ يُنْهَ عَنْهُ كَتَرْكِ مَنْدُوبٍ وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ مُخَالِفٌ ، وَمُسِيءٌ ، وَغَيْرُ مُمْتَثِلٍ .

(5/12)

فَصْلٌ : الْمُبَاحُ لُغَةً الْمُعْلَنُ وَالْمَأْذُونُ وَشَرْعًا مَا خَلَا مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ لِذَاتِهِ وَهُوَ وَوَاجِبٌ نَوْعَانِ لِلْحُكْمِ ، وَلَيْسَ مَأْمُورًا بِهِ وَلَا مِنْهُ فِعْلُ غَيْرِ مُكَلَّفٍ ، وَيُسَمَّى طِلْقًا وَحَلَالًا وَيُطْلَقُ وَحَلَالٌ عَلَى غَيْرِ الْحَرَامِ ، وَالْإِبَاحَةُ : إنْ أُرِيدَ بِهَا خِطَابُ فَ شَرْعِيَّةٌ ، وَإِلاَّ فَعَقْلِيَّةٌ ، وَتُسَمَّى شَرْعِيَّةً بِمَعْنَى التَّقْرِيرِ ، أَوْ الْإِذْنِ .

وَالْجَائِزُ لُغَةً : الْعَابِرُ وَاصْطِلَاحًا يُطْلَقُ عَلَى مَا لا يَمْتَنِعُ شَرْعًا ، فَيَعُمُّ غَيْرَ الْحَرَامِ وَعَقْلًا فَيَعُمُّ كُلَّ مُمْكِنٍ . وَهُوَ مَا جَازَ وُقُوعُهُ حِسًّا أَوْ وَهْمًا أَوْ شَرْعًا وَعَلَى مَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ شَرْعًا كَمُبَاحٍ ، وَعَقْلًا ، كَفِعْلِ صَغِيرٍ . وَعَلَى مَشْكُوكٍ فِيهِ فِيهِمَا بِالِاعْتِبَارَيْنِ ، وَلَوْ نُسِخَ وُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ نَدْبٍ وَإِبَاحَةٍ ، وَلَوْ صُرِفَ نَهْيٌ عَنْ تَحْرِيمٍ بَقِيَتْ الْكَرَاهَةُ حَقِيقَةً .

(6/12)

[خطاب الوضع وأقسامه]

فَصْلٌ خِطَابُ الْوَضْعِ فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ خَبَرٌ اُسْتُفِيدَ مِنْ نَصْبِ الشَّارِعِ عَلَمًا مُعَرِّفًا لِحُكْمِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ تَكْلِيفٌ ، وَلَا كَسْبٌ ، وَلَا عِلْمٌ ، وَلَا قُدْرَةٌ إلَّا سَبَبَ عُقُوبَةٍ أَوْ نَقْلُ مِلْكٍ . وَأَقْسَامُهُ عِلَّةٌ ، وَسَبَبٌ ، وَشَرْطٌ ، وَمَانِعٌ وَالْعِلَّةُ أَصْلًا عَرَضٌ مُوجِبٌ لِخُرُوجِ الْبَدَنِ الْحَيَوَانِيِّ عَنْ الِاعْتِدَالِ الطَّبِيعِيِّ ثُمَّ اُسْتُعِيرَتْ عَقْلًا لِمَا أَوْجَبَ حُكْمًا عَقْلِيًّا لِذَاتِهِ كَكَسْرٍ لِانْكِسَارٍ ثُمَّ شَرْعًا لِ مَا أَوْجَبَ حُكْمًا شَرْعِيًّا لا مَحَالَةَ وَهُوَ الْمُرَكَّبُ مِنْ مُقْتَضِيهِ وَشَرْطِهِ ، وَمَحَلِّهِ ، وَأَهْلِهِ وَلِمُقْتَضِيهِ وَإِنْ تَخَلَّفَ لِمَانِعٍ أَوْ فَوَاتِ شَرْطٍ وَلِلْحِكْمَةِ وَهِيَ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ الْحُكْمُ ، كَمَشَقَّةِ سَفَرٍ لِقَصْرٍ وَفِطْرٍ وَكَ دَيْنٍ وَأُبُوَّةٍ لِمَنْعِ زَكَاةٍ وَقِصَاصٍ . وَالسَّبَبُ لُغَةً مَا تُوُصِّلَ بِهِ إلَى غَيْرِهِ وَشَرْعًا مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ لِذَاتِهِ فَ يُوجَدُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ ، لا بِهِ وَيُرَادُ بِهِ مَا يُقَابِلُ الْمُبَاشَرَةَ . كَحَفْرِ بِئْرٍ مَعَ تَرْدِيَةٍ . فَأَوَّلٌ سَبَبٌ . وَثَانٍ عِلَّةٌ وَعِلَّةُ الْعِلَّةِ كَرَمْيٍ هُوَ سَبَبٌ لِقَتْلٍ ، وَعِلَّةٌ لِلْإِصَابَةِ الَّتِي هِيَ عِلَّةٌ لِلزُّهُوقِ وَالْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ بِدُونِ شَرْطِهَا كَ نِصَابٍ بِدُونِ الْحَوْلِ . وَكَامِلَةً ، وَهُوَ وَقْتِيٌّ كَزَوَالِ لِ ظُّهْرِ وَمَعْنَوِيٌّ يَسْتَلْزِمُ حِكْمَةً بَاعِثَةً كَإِسْكَارٍ لِتَحْرِيمٍ . وَالشَّرْطُ لُغَةً الْعَلَامَةُ وَشَرْعًا مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ لا مِنْ

وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ فَإِنْ أَخَلَّ عَدَمُهُ بِحِكْمَةِ السَّبَبِ فَ شَرْطُ السَّبَبِ كَقُدْرَةٍ عَلَى تَسْلِيمِ مَبِيعٍ وَإِنْ اسْتَلْزَمَ عَدَمُهُ حِكْمَةً تَقْتَضِي نَقِيضَ الْحُكْمِ فَ شَرْطُ الْحُكْمِ . وَهُوَ عَقْلِيٌّ كَحَيَاةٍ لِعِلْمٍ وَشَرْعِيٌّ ، كَطَهَارَةٍ لِصَلَاةٍ . وَلُغَوِيٌّ ، كَأَنْتِ طَالِقٌ إنْ قُمْت ، وَهَذَا كَالسَّبَبِ وَعَادِيٌّ ، كَغِذَاءِ الْحَيَوَانِ وَمَا جُعِلَ قَيْدًا فِي شَيْءٍ لِمَعْنًى كَشَرْطٍ فِي عَقْدٍ فَ كَ شَرْعِيٍّ . وَاللُّغَوِيُّ : أَغْلَبُ اسْتِعْمَالِهِ فِي سَبَبِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ وَشَرْعِيَّةٍ وَاسْتُعْمِلَ لُغَةً فِي شَرْطٍ لَمْ يَبْقَ لِمُسَبِّبٍ شَرْطٌ سِوَاهُ . وَالْمَانِعُ مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْعَدَمُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ وَهُوَإِمَّا لِحُكْمٍ كَأُبُوَّةٍ فِي قِصَاصٍ أَوْ لِسَبَبِهِ كَدَيْنٍ مَعَ مِلْكِ نِصَابٍ وَنَصْبُ هَذِهِ مُفِيدَةً مُقْتَضَيَاتِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ . وَمِنْهُ فَسَادٌ وَصِحَّةٌ وَهِيَ فِي عِبَادَةٍ : سُقُوطُ الْقَضَاءِ بِالْفِعْلِ وَفِي مُعَامَلَةٍ : تَرَتُّبُ أَحْكَامِهَا الْمَقْصُودَةِ بِهَا عَلَيْهَا وَيَجْمَعُهُمَا تَرَتُّبُ أَثَرٍ مَطْلُوبٍ مِنْ فِعْلٍ عَلَيْهِ فَبِصِحَّةِ عَقْدٍ يَتَرَتَّبُ أَثَرُهُ وَعِبَادَةٍ إجْزَاؤُهَا ، وَهُوَكِفَايَتُهَا فِي إسْقَاطِ التَّعَبُّدِ وَيَخْتَصُّ بِهَا وَكَصِحَّةِ قَبُولٍ وَنَفْيِهِ ، كَنَفْيِ إجْزَاءٍ ، وَشَرْعِيَّةٌ ، كَمَا هُنَا وَعَقْلِيَّةٌ ، كَإِمْكَانِ الشَّيْءِ وُجُودًا وَعَدَمًا وَعَادِيَّةٌ ، كَمَشْيٍ وَنَحْوِهِ ، وَبُطْلَانٌ وَفَسَادٌ مُتَرَادِفَانِ ، يُقَابِلَانِ الصِّحَّةَ الشَّرْعِيَّةَ .

فَوَائِدُ : النُّفُوذُ تَصَرُّفٌ لا يَقْدِرُ فَاعِلُهُ عَلَى رَفْعِهِ ، وَالْعَزِيمَةُ لُغَةً : الْقَصْدُ الْمُؤَكَّدُ وَشَرْعًا حُكْمٌ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ خَالٍ عَنْ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ . فَشَمِلَ الْخَمْسَةَ وَالرُّخْصَةُ لُغَةً : السُّهُولَةُ وَشَرْعًا : مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ وَمِنْهَا وَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ وَمُبَاحٌ وَالِاثْنَتَانِ وَصْفَانِ لِلْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ .

(3/13)

[تعريف التكليف]

فَصْلٌ . التَّكْلِيفُ لُغَةً : إلْزَامُ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَشَرْعًا إلْزَامُ مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ فِعْلٌ بِشَرْطِ إمْكَانِهِ فَيَصِحُّ بِمُحَالٍ لِغَيْرِهِ لا لِذَاتِهِ وَعَادَةً إلَّا عَقْلًا فِي وَجْهٍ ، وَلَا بِغَيْرِ فِعْلٍ وَشُرِطَ عِلْمُ مُكَلَّفٍ حَقِيقَتَهُ ، وَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُهُ وَمُتَعَلِّقُهُ فِي نَهْيٍ كَفُّ النَّفْسِ ، وَيَصِحُّ بِهِ حَقِيقَةً قَبْلَ حُدُوثِهِ وَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ ، وَبِغَيْرِ مَا عَلِمَ آمِرٌ وَمَأْمُورٌ انْتِفَاءَ شَرْطِ وُقُوعِهِ ، وَيَصِحُّ تَعْلِيقُ أَمْرٍ بِاخْتِيَارِ مُكَلَّفٍ فِي وُجُوبٍ وَعَدَمِهِ لا أَمْرٍ بِمَوْجُودٍ ، وَشُرِطَ فِي مَحْكُومٍ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَفَهْمُ خِطَابٍ لا حُصُولُ شَرْطٍ شَرْعِيٍّ ، وَالْكُفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِالْفُرُوعِ كَ بِالْإِيمَانِ وَالْفَائِدَةُ كَثْرَةُ عِقَابِهِمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَمُلْتَزِمُهُمْ فِي إتْلَافٍ وَجِنَايَةٍ وَتَرَتُّبِ أَثَرِ عَقْدٍ كَمُسْلِمٍ ، وَيُكَلَّفُ مَعَ سُكْرٍ لَمْ يُعْذَرْ بِهِ ، وَيُكَلَّفُ إكْرَاهٍ وَيُبِيحُ مَا فُتِحَ ابْتِدَاءً بِضَرْبٍ أَوْ تَهْدِيدٍ بِحَقٍّ أَوْ غَيْرِهِ لا مَنْ كَآلَةٍ تُحْمَلُ أَوْ عُذِرَ بِسُكْرٍ . وَآكِلٌ بَنْجًا وَمُغْمًى عَلَيْهِ وَنَائِمٌ وَنَاسٍ وَمُخْطِئٌ وَمَجْنُونٌ وَغَيْرُ بَالِغٍ وَوُجُوبُ زَكَاةٍ وَنَفَقَةٍ وَمِنْ رَبْطِ الْحُكْمِ بِالسَّبَبِ وَلَا مَعْدُومٌ حَالَ عُدْمِهِ وَيَعُمُّهُ الْخِطَابُ إذَا كُلِّفَ كَغَيْرِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ عَقْلًا وَلَا شَرْعًا .

(1/14)

[أدلة الفقه المتفق عليها]

تَنْبِيهٌ : الْأَدِلَّةُ الْكِتَابُ وَهُوَ الْأَصْلُ . وَالسُّنَّةُ وَهِيَ مُخْبِرَةٌ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِجْمَاعُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إلَيْهِمَا وَالْقِيَاسُ وَهُوَمُسْتَنْبَطٌ مِنْ الثَّلَاثَةِ .

(1/15)

[الكتاب]

الْكِتَابُ – إلَى قَوْلِهِ – وَهُوَكَلَامٌ مُنَزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْجِزٌ بِنَفْسِهِ مُتَعَبَّدٌ بِتِلَاوَتِهِ وَالْكَلَامُ حَقِيقَةٌ الْأَصْوَاتَ وَالْحُرُوفَ وَإِنَّ سُمِّيَ بِهِ الْمَعْنَى النَّفْسِيُّ وَهُوَنِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ قَائِمَةٌ بِالْمُتَكَلِّمِ فَمَجَازٌ وَالْكِتَابَةُ كَلَامٌ حَقِيقَةً ، وَلَمْ يَزَلْ اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا كَيْفَ شَاءَ وَإِذَا شَاءَ بِلَا كَيْفٍ ، يَأْمُرُ بِمَا شَاءَ وَيَحْكُمُ – الْآيَةَ وَفِي بَعْضِ آيَةٍ إعْجَازٌ ، وَيَتَفَاضَلُ ثَوَابُهُ وَيَتَفَاوَتُ إعْجَازُهُ ، وَالْبَسْمَلَةُ مِنْهُ لا مِنْ الْفَاتِحَةِ وَلَا تَكْفِيرَ بِاخْتِلَافٍ فِيهَا وَهِيَ آيَةٌ فَاصِلَةٌ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ سِوَى بَرَاءَةَ وَبَعْضُهَا مِنْ النَّمْلِ ، وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ وَمُصْحَفُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدُ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ ، فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ مَا وَافَقَهُ وَصَحَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ الْعَشَرَةِ وَغَيْرُ مُتَوَاتِرٍ ، وَهُوَمَا خَالَفَهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ ، فَلَا تَصِحُّ بِهِ وَمَا صَحَّ مِنْهُ حُجَّةٌ وَتُكْرَهُ قِرَاءَتُهُ ، وَمَا اتَّضَحَ مَعْنَاهُ مُحْكَمٌ وَعَكْسُهُ مُتَشَابِهٌ لِاشْتِرَاكٍ إجْمَالٍ أَوْ ظُهُورِ تَشْبِيهٍ . كَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا لا مَعْنَى لَهُ ، وَلَا مَعْنِيٌّ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إلَّا بِدَلِيلٍ ، وَفِيهِ مَا لا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَيَمْتَنِعُ دَوَامُ إجْمَالِ مَا فِيهِ تَكْلِيفٌ وَيُوقَفُ عَلَى لَفْظًا وَمَعْنًى لا ، وَيَحْرُمُ تَفْسِيرُهُ بِرَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ بِلَا أَصْلٍ ، وَلَا يَحْرُمُ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ فَائِدَةٌ .

[السنة]

بَابٌ ، السُّنَّةُ لُغَةً الطَّرِيقَةُ وَاصْطِلَاحًا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ الْوَحْيِ وَلَوْ بِكِتَابَةٍ وَفِعْلُهُ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ وَإِقْرَارُهُ وَزِيدَ الْهَمُّ

وَهِيَ حُجَّةٌ لِلْعِصْمَةِ الَّتِي هِيَ سَلْبُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَلَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا مَعْصِيَةٌ قَبْلَ الْبَعْثَةِ وَمَعْصُومٌ بَعْدَهَا مِنْ تَعَمُّدِ مَا يُخِلُّ بِصِدْقِهِ فِيمَا دَلَّتْ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ مِنْ رِسَالَةٍ وَتَبْلِيغٍ وَلَا يَقَعُ غَلَطًا وَسَهْوًا وَمَا لا يُخِلُّ فَمِنْ كَبِيرَةٍ وَمَا يُوجِبُ خِسَّةً أَوْ إسْقَاطَ مُرُوءَةٍ عَمْدًا وَفِي وَجْهٍ سَهْوًا وَمِنْ صَغِيرَةٍ مُطْلَقًا .

فَصْلٌ : مَا اخْتَصَّ مِنْ أَفْعَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ فَوَاضِحٌ وَمَا كَانَ جِبِلِّيًّا . كَنَوْمٍ أَوْ يَحْتَمِلُهُ كَجِلْسَةِ الِاسْتِرَاحَةِ وَلُبْسِهِ السِّبْتِيَّ فَمُبَاحٌ وَبَيَانُهُ بِقَوْلٍ كَ ، أَوْ فِعْلٍ عِنْدَ حَاجَةٍ كَقَطْعٍ مِنْ كُوعٍ وَغَسْلٍ مِرْفَقٍ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ مِنْ وُجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ إبَاحَةٍ بِنَصِّهِ أَوْ تَسْوِيَتِهِ بِمَعْلُومِهَا أَوْ بِقَرِينَةٍ تُبَيِّنُ أَحَدِهَا أَوْ بِوُقُوعِهِ بَيَانًا لِمُجْمَلٍ أَوْ امْتِثَالًا لِنَصٍّ يَدُلُّ عَلَى حُكْمٍ فَأُمَّتُهُ مِثْلُهُ وَإِلاَّ فَإِنْ تَقَرَّبَ بِهِ فَ وَإِلاَّ فَمُبَاحٌ وَلَمْ يَفْعَلْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَكْرُوهَ لِيُبَيِّنَ بِهِ الْجَوَازَ بَلْ فِعْلُهُ يَنْفِي الْكَرَاهَةَ حَيْثُ لا مُعَارِضَ لَهُ

وَتَشْبِيكُهُ بَعْدَ سَهْوِهِ لا يَنْفِيهَا لِأَنَّهُ نَادِرٌ ، وَإِذَا سَكَتَ عَنْ إنْكَارِ بِحَضْرَتِهِ أَوْ زَمَنِهِ مِنْ غَيْرِ كَافِرٍ عَالِمًا بِهِ دَلَّ عَلَى جَوَازِهِ وَإِنْ سَبَقَ تَحْرِيمُهُ فَنَسْخٌ فَائِدَةٌ : التَّأَسِّي فِعْلُك كَمَا فَعَلَ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ وَفِي الْقَوْلِ فَامْتِثَالُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ وَإِلاَّ ف مُوَافَقَةٌ لا مُتَابَعَةٌ .

(2/17)

فَصْلٌ : لا تَعَارُضَ بَيْنَ فِعْلَيْهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا أَوْ لَمْ يُمْكِنْ اجْتِمَاعُهُمَا ، لَكِنْ لا يَتَنَاقَضُ حُكْمَاهُمَا وَكَذَا إنْ تَنَاقَضَ كَصَوْمٍ وَقْتٍ وَفِطْرٍ مِثْلِهِ لَكِنْ إنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ تَكَرُّرِ الْأَوَّلِ لَهُ أَوْ لِأُمَّتِهِ فَتَلَبَّسَ بِضِدِّهِ أَوْ أَقَرَّ آكِلًا فِي مِثْلِهِ فَنَسْخٌ وَحَيْثُ لا فِي فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ ، حَيْثُ لا دَلِيلَ عَلَى تَكَرُّرٍ وَلَا تَأَسٍّ وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ وَتَأَخَّرَ لَكِنْ إنْ تَقَدَّمَ فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ ، وَإِنْ جُهِلَ وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْقَوْلِ وَلَا إنْ اخْتَصَّ الْقَوْلُ بِنَا مُطْلَقًا أَوْ عَمَّ وَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ وَلَا فِي حَقِّنَا إنْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ وَهُوَكَخَاصٍّ بِهِ ، لَكِنْ إنْ كَانَ الْعَامُّ ظَاهِرًا فِيهِ فَالْفِعْلُ تَخْصِيصٌ وَلَا فِينَا مُطْلَقًا مَعَ دَلِيلٍ دَلَّ عَلَيْهِمَا وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ وَفِيهِ الْمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ وَمَعَ جَهْلٍ يُعْمَلُ بِالْقَوْلِ وَلَا فِي حَقِّهِ مَعَهُ عَلَيْهِمَا وَالْقَوْلُ بِنَا فِينَا الْمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ وَمَعَ جَهْلٍ يُعْمَلُ بِالْقَوْلِ وَلَا فِينَا مَعَ دَلِيلٍ عَلَى تَكَرُّرٍ لا تَأَسٍّ إنْ اخْتَصَّ الْقَوْلُ بِهِ أَوْ عَمَّ وَفِيهِ الْمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ فَإِنْ جُهِلَ عُمِلَ بِالْقَوْلِ وَإِنْ اخْتَصَّ بِنَا فَلَا مُطْلَقًا وَلَا مَعَهُ عَلَى تَأَسٍّ فَقَطْ وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ وَتَأَخَّرَ مُطْلَقًا وَإِنْ تَقَدَّمَ فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ فِي حَقِّهِ فَإِنْ جُهِلَ عُمِلَ بِالْقَوْلِ وَإِنْ اخْتَصَّ بِنَا فَفِيهِ لا وَفِينَا الْمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ وَإِنْ عَمَّ فَإِنْ تَأَخَّرَ فَفِيهِ لا وَفِينَا الْقَوْلُ نَاسِخٌ وَإِنْ تَقَدَّمَ فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ الْعَمَلِ لا إلَّا أَنْ يَقْتَضِيَ

(3/17)

الْقَوْلُ التَّكْرَارَ فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ لَهُ فَإِنْ جُهِلَ عُمِلَ بِالْقَوْلِ فِيهِنَّ . فَائِدَةٌ : فِعْلُ الصَّحَابِيِّ مَذْهَبٌ لَهُ .

(4/17)

[الإجماع]

بَابُ الإِجْمَاعُ لُغَةً الْعَزْمُ وَالاتِّفَاقُ ، واصطلاحا اتفاق مجتهدي الأمة في عصر على أمر ولو فعلا بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو حجة قاطعة بالشرع . وَيَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ وِفَاقُ الْعَامَّةِ وَلَا مَنْ عَرَفَ الْحَدِيثَ أَوْ اللُّغَةَ ، أَوْ الْكَلَامِ وَنَحْوَهُ أَوْ الْفِقْهَ أَوْ أُصُولَهُ أَوْ فَاتَهُ بَعْضُ شُرُوطِهِ وَلَا كَافِرِ بِدْعَةٍ عِنْدَ مُكَفِّرِهِ وَلَا فَاسِقٍ مُطْلَقًا . وَلَا يَنْعَقِدُ مَعَ مُخَالَفَةِ وَاحِدٍ وَتُعْتَبَرُ مُخَالَفَةُ مَنْ صَارَ أَهْلًا قَبْلَ

انْقِرَاضِ الْعَصْرِ وَلَوْ تَابِعِيًّا مَعَ الصَّحَابَةِ أَوْ تَابِعِهِ مَعَ التَّابِعِينَ لا مُوَافَقَتُهُ ، وَلَيْسَ إجْمَاعُ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ وَلَا أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةً وَلَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا أَهْلِ الْبَيْتِ ، وَهُمْ : عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَنَجْلَاهُمَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِإِجْمَاعٍ ، وَلَا حُجَّةَ مَعَ مُخَالَفَةِ مُجْتَهِدٍ وَمَا عَقَدَهُ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ مِنْ صُلْحٍ وَخَرَاجٍ وَجِزْيَةٍ .

(1/18)

فَصْلٌ : يُعْتَبَرُ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ ، وَهُوَمَوْتُ مَنْ اُعْتُبِرَ فِيهِ فَيَسُوغُ لَهُمْ وَلِبَعْضِهِمْ الرُّجُوعَ لِدَلِيلٍ وَلَوْ عَقِبَهُ لا عَدَدَ تَوَاتُرٍ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إلَّا وَاحِدٌ فَإِجْمَاعٌ ، وَقَوْلُ مُجْتَهِدٍ فِي اجْتِهَادِيَّةٍ تَكْلِيفِيَّةٍ إنْ انْتَشَرَ وَمَضَتْ مُدَّةٌ يُنْظَرُ فِيهَا وَتَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةِ رِضًى وَسُخْطٍ ، وَلَمْ يُنْكَرْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ إجْمَاعٌ ظَنِّيٌّ لا الْأَخْذُ بِأَقَلِّ مَا قِيلَ ، كَدِيَةِ الْكِتَابِيِّ الثُّلُثُ وَلَا يُضَادُّ آخَرَ ، وَلَا عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَيَجُوزُ عَنْ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ ، وَوَقَعَ وَتَحْرُمُ مُخَالَفَتُهُ وَفِي قَوْلٍ يَكْفُرُ مُنْكِرُ حُكْمٍ قَطْعِيٍّ ، وَإِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ حَرُمَ إحْدَاثُ ثَالِثٍ ، وَلَا تَفْصِيلٍ إذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَتَيْنِ عَلَى قَوْلَيْنِ إثْبَاتًا نَفْيًا ، وَلَا دَلِيلٍ أَوْ عِلَّةٍ آخَرَيْنِ أَوْ تَأْوِيلٍ لا يُبْطِلُ الْأَوَّلَ ، وَاتِّفَاقُ عَصْرٍ ثَانٍ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْخِلَافُ لا يَرْفَعُهُ وَإِلاَّ فَإِجْمَاعٌ ، وَلَوْ مَاتَ أَوْ ارْتَدَّ أَرْبَابُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَمْ يَصِرْ قَوْلُ الْبَاقِي إجْمَاعًا ، وَاتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي عَصْرٍ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ وَقَدْ اسْتَقَرَّ إجْمَاعٌ وَلَا يَصِحُّ تَمَسُّكٌ بِإِجْمَاعٍ فِيمَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَيْهِ كَوُجُودِهِ تَعَالَى وَصِحَّةِ الرِّسَالَةِ وَيَصِحُّ فِي غَيْرِهِ دِينِيٍّ كَنَفْيِ الشَّرِيكِ أَوْ عَقْلِيٍّ ، كَحُدُوثِ الْعَالَمِ أَوْ دُنْيَوِيٍّ . كَرَأْيٍ فِي حَرْبٍ أَوْ لُغَوِيٍّ .

(2/18)

فَصْلٌ ارْتِدَادُ الْأُمَّةِ جَائِزٌ عَقْلًا لا سَمْعًا وَيَجُوزُ اتِّفَاقُهَا عَلَى جَهْلِ مَا لَمْ نُكَلَّفْ بِهِ لا انْقِسَامُهَا فِرْقَتَيْنِ كُلُّ فِرْقَةٍ مُخْطِئَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْأُخْرَى تَنْبِيهٌ

وَلَا عَدَمُ عِلْمِهَا بِدَلِيلٍ اقْتَضَى حُكْمًا لا دَلِيلَ لَهُ غَيْرُهُ

فَصْلٌ : يَشْتَرِكُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ فِي سَنَدٍ ، وَيُسَمَّى إسْنَادًا وَهُوَإخْبَارٌ عَنْ طَرِيقِ الْمَتْنِ وَفِي مَتْنٍ وَهُوَالْمُخْبَرُ بِهِ وَالْخَبَرُ مَا يَدْخُلُهُ صِدْقٌ وَكَذِبٌ وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى دَلَالَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَإِشَارَةٍ حَالِيَّةٍ وَحَقِيقَةً عَلَى الصِّيغَةِ وَتَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا عَلَيْهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إرَادَةُ فَإِتْيَانُهُ دُعَاءً أَوْ تَهْدِيدًا أَوْ أَمْرًا مَجَازٌ وَغَيْرُهُ إنْشَاءٌ وَتَنْبِيهٌ وَمِنْهُ الْأَمْرُ وَنَهْيٌ وَاسْتِفْهَامٌ وَتَمَنٍّ وَتَرَجٍّ وَقَسَمٌ وَنِدَاءٌ وَصِيغَةُ عَقْدٍ وَفَسْخٍ وَلَوْ قَالَ لِرَجْعِيَّةٍ : طَلَّقْتُك ، طَلُقَتْ وَفِي وَجْهٍ وَإِنْ ادَّعَى مَاضِيًا وَأَشْهَدَ : إنْشَاءٌ تَضَمَّنَ إخْبَارًا وَيَتَعَلَّقُ بِمَعْدُومٍ مُسْتَقْبَلٍ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَدُعَاءٌ وَتَرَجٍّ وَتَمَنٍّ وَشَرْطٌ وَجَزَاءٌ وَوَعْدٌ وَوَعِيدٌ وَإِبَاحَةٌ وَعَرْضٌ وَتَحْضِيضٌ

فَصْلٌ الْخَبَرُ إنْ طَابَقَ فَصِدْقٌ وَإِلاَّ فَكَذِبٌ وَيَكُونَانِ فِي مُسْتَقْبَلٍ كَ مَاضٍ – إلَى آخِرِ الْآيَةِ
وَمَوْرِدُهُمَا النِّسْبَةُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا وَمِنْهُ مَعْلُومٌ صِدْقُهُ وَكَذِبُهُ

(3/18)

وَفَالْأَوَّلُ ضَرُورِيٌّ بِنَفْسِهِ كَمُتَوَاتِرٍ . وَبِغَيْرِهِ كَمُوَافِقٍ لِضَرُورِيٍّ وَنَظَرِيٍّ ، كَخَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَالْإِجْمَاعِ وَخَبَرِ مَنْ وَافَقَ أَحَدَهَا أَوْ ثَبَتَ فِيهِ صِدْقُهُ . وَالثَّانِي مَا خَالَفَمَا عُلِمَ صِدْقُهُ وَالثَّالِثُ مَا ظُنَّ صِدْقُهُ كَعَدْلٍ وَكَذِبُهُ كَ كَذَّابٍ وَشُكَّ فِيهِ كَ مَجْهُولٍ وَلَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ لَمْ يُعْلَمْ صِدْقُهُ كَذِبًا
وَمَدْلُولُهُ الْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ لا ثُبُوتُهَا
وَمِنْهُ تَوَاتُرٌ وَهُوَلُغَةً تَتَابُعُ بِمُهْلَةٍ وَاصْطِلَاحًا خَبَرُ عَدَدٍ يَمْتَنِعُ مَعَهُ لِكَثْرَتِهِ تَوَاطُؤٌ عَلَى كَذِبٍ عَنْ مَحْسُوسٍ أَوْ خَبَرُ عَنْ عَدَدٍ كَذَلِكَ إلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إلَى مَحْسُوسٍ مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ بِنَفْسِهِ وَالْحَاصِلُ ضَرُورِيٌّ يَقَعُ عِنْدَهُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ لَفْظِيٌّ كَحَدِيثِ : مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ ، وَمَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ تَغَايُرُ الْأَلْفَاظِ مَعَ الِاشْتِرَاكِ فِي مَعْنًى كُلِّيٍّ كَحَدِيثِ الْحَوْضِ ، وَسَخَاءِ حَاتِمٍ ، وَلَا يَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ وَيُعْلَمُ إذَا حَصَلَ الْعِلْمُ وَلَا دَوْرَ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ وَيَتَفَاوَتُ الْمَعْلُومُ .

(4/18)

وَيَمْتَنِعُ اسْتِدْلَالٌ بِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِهِ عِلْمٌ وَكِتْمَانُ أَهْلِهِ مَا يُحْتَاجُ إلَى نَقْلِهِ كَ كَذِبٍ عَلَى عَدَدِهِمْ عَادَةً وَلَا يُشْتَرَطُ إسْلَامُهُمْ وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ وَلَا أَنْ لا يَحْوِيَهُمْ بَلَدٌ وَلَا يُحْصِيَهُمْ عَدَدٌ وَلَا اخْتِلَافُ نَسَبٍ وَدِينٍ وَوَطَنٍ وَلَا إخْبَارُهُمْ طَوْعًا وَلَا أَنْ لا يَعْتَقِدَ خِلَافَهُ وَمَنْ حَصَلَ بِخَبَرِهِ عِلْمٌ بِوَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ حَصَلَ بِمِثْلِهِ بِغَيْرِهَا لِآخَرَ مَعَ تَسَاوٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَصْلٌ : وَمِنْ الْخَبَرِ آحَادٌ وَهُوَمَا عَدَا الْمُتَوَاتِرَ فَدَخَلَ مُسْتَفِيضٌ مَشْهُورٌ ، وَهُوَمَا زَادَ نَقْلَتُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ
وَيُفِيدُ عِلْمًا نَظَرِيًّا وَغَيْرُهُ يُفِيدُ الظَّنَّ فَقَطْ وَلَوْ مَعَ قَرِينَةٍ إلَّا إذَا نَقَلَهُ آحَادُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِمْ مِنْ طُرُقٍ مُتَسَاوِيَةٍ وَتُلُقِّيَ بِالْقَبُولِ فَالْعِلْمُ فِي قَوْلٍ وَيُعْمَلُ بِآحَادِ الْأَحَادِيثِ فِي أُصُولٍ
وَلَا يُكَفَّرُ مُنْكِرُهُ
وَمَنْ أَخْبَرَ بِحَضْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُنْكِرْ أَوْ جَمْعٍ عَظِيمٍ وَلَمْ يُكَذِّبُوهُ دَلَّ عَلَى صِدْقِهِ ظَنًّا وَكَذَا مَا تَلَقَّاهُ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ وَإِخْبَارُ شَخْصَيْنِ عَنْ قَضِيَّةٍ يَتَعَذَّرُ عَادَةً تَوَاطُؤُهُمَا عَلَيْهَا ، أَوْ عَلَى كَذِبٍ وَخَطَإٍ وَلَوْ انْفَرَدَ مُخْبِرٌ فِيمَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ، وَقَدْ شَارَكَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ ، فَكَاذِبٌ قَطْعًا
وَيُعْمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي فَتْوَى وَحُكْمٍ وَشَهَادَةٍ وَأُمُورٍ دِينِيَّةٍ ، وَأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ

(5/18)

وَالْعَمَلُ بِهِ جَائِزٌ عَقْلًا وَاجِبٌ سَمْعًا فَصْلٌ : الرِّوَايَةُ إخْبَارٌ عَنْ عَامٍّ لا يَخْتَصُّ بِ مُعَيَّنٍ وَلَا تَرَافُعَ فِيهِ مُمْكِنٌ عِنْدَ الْحُكَّامِ وَعَكْسُهُ الشَّهَادَةُ وَمِنْ شُرُوطِ رَاوٍ : عَقْلٌ وَإِسْلَامٌ وَبُلُوغٌ وَضَبْطٌ وَعَدَالَةٌ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَمَنْ رَوَى بَالِغًا مُسْلِمًا عَدْلًا وَقَدْ تَحَمَّلَ صَغِيرًا ضَابِطًا ، أَوْ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا قُبِلَ وَهِيَ صِفَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ تَحْمِلُهُ تَرْكِ الْكَبَائِرِ وَمِنْهَا وَالرَّذَائِلِ بِلَا بِدْعَةٍ مُغَلَّظَةٍ وَتُقْبَلُ رِوَايَةُ قَاذِفٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَيُحَدُّ وَالصَّغَائِرُ وَهُنَّ سَوَاءٌ حُكْمًا إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ تَكَرُّرًا يُخِلُّ بِالثِّقَةِ بِصِدْقِهِ لَمْ تَقْدَحْ لِتَكْفِيرِهَا بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ وَمَصَائِبِ الدُّنْيَا وَيُرَدُّ كَاذِبٌ وَلَوْ تَدَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ وَتَقْدَحُ كَذْبَةٌ فِيهِ وَلَوْ تَابَ وَالْكَبِيرَةُ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ . وَزِيدَ أَوْ لَعْنَةٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ نَفْيُ إيمَانٍ

وَيُرَدُّ مُبْتَدِعٌ دَاعِيَةٌ أَوْ مَعَ بِدْعَةٍ مُكَفِّرَةٍ وَلَيْسَ الْفُقَهَاءُ مِنْهُمْ فَمَنْ شَرِبَ نَبِيذًا مُخْتَلَفًا فِيهِ : حُدَّ وَيُفَسَّقُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ أَوْ مُقَلِّدٌ وَحَرُمَ إجْمَاعًا إقْدَامُ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ جَوَازَهُ

وَيُرَدُّ مُتَسَاهِلٌ فِي رِوَايَتِهِ وَمَجْهُولُ عَيْنٍ أَوْ عَدَالَةٍ أَوْ ضَبْطٍ لا رَقِيقٌ وَأُنْثَى وَقَرِيبٍ وَضَرِيرٍ وَعَدُوٍّ وَقَلِيلِ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَجَاهِلٍ بِمَعْنَاهُ فِقْهٍ وَعَرَبِيَّةٍ وَعَدِيمِ نَسَبٍ وَمَجْهُولِهِ

(6/18)

فَصْلٌ : شُرِطَ ذِكْرُ سَبَبِ جَرْحٍ وَتَضْعِيفٍ وَلَا يَلْزَمُ تَوَقُّفٌ إلَى تَبْيِينٍ لا تَعْدِيلٍ وَتَصْحِيحٍ وَيَكْفِي فِيهِنَّ وَتَعْرِيفٍ وَاحِدٍ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ تَسَاهُلٌ أَوْ مُبَالَغَةٌ وَمَنْ اشْتَبَهَ اسْمُهُ بِمَجْرُوحٍ وُقِفَخَبَرُهُ وَلَا شَيْءَ لِجَرْحٍ بِاسْتِقْرَاءٍ وَلَهُ جَرْحٌ بِ اسْتِفَاضَةٍ لا تَزْكِيَةٍ وَقِيلَ : بَلَى إذَا شَاعَتْ عَدَالَتُهُ . كَأَحَدِ الْأَئِمَّةِ . وَجَعَلَهُ الْمَذْهَبَ فِي أَصْلِهِ وَيُقَدَّمُ جَرْحٌ وَأَقْوَى تَعْدِيلٍ حُكْمُ مُشْتَرَطِ الْعَدَالَةِ بِهَا فَقَوْلٌ وَأَعْلَاهُ عَدْلٌ رَضِيٌّ ، مَعَ ذِكْرِ سَبَبِهِ فَبِدُونِهِ فَعُمِلَ بِرِوَايَتِهِ إنْ عُلِمَ أَنَّهُ لا مُسْتَنَدَ لَهُ غَيْرُهَا وَلَيْسَ تَرْكُ عَمَلٍ بِهَا وَبِشَهَادَةٍ جَرْحًا ثُمَّ رِوَايَةُ عَدْلٍ عَادَتُهُ أَنْ لا يَرْوِيَ إلَّا عَنْ عَدْلٍ وَلَا يُقْبَلُ تَعْدِيلُ مُبْهَمٍ كَحَدَّثَنِي ثِقَةٌ أَوْ عَدْلٌ أَوْ مَنْ لا أَتَّهِمُهُ وَالْجَرْحُ أَنْ يُنْسَبَ إلَى قَائِلٍ مَا يُرَدُّ لِأَجْلِهِ قَوْلُهُ وَالتَّعْدِيلُ ضِدُّهُ

وَتَدْلِيسُ الْمَتْنِ عَمْدًا : مُحَرَّمٌ وَجَرْحٌ وَغَيْرُهُ مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا وَمَنْ عُرِفَبِهِ عَنْ الضُّعَفَاءِ لَمْ تُقْبَلْ رِوَايَتُهُ حَتَّى يُبَيِّنَ السَّمَاعَ وَمَنْ كَثُرَ مِنْهُ لَمْ تُقْبَلْ عَنْعَنَتُهُ وَالْمُعَنْعَنُ بِلَا تَدْلِيسٍ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ مُتَّصِلٌ وَيَكْفِي إمْكَانُ لُقِيٍّ فِي قَوْلٍ وَظَاهِرُهُ لَوْ رَوَى عَمَّنْ لَمْ يُعْرَفْ بِصُحْبَتِهِ ، وَرِوَايَتِهِ عَنْهُ يُقْبَلُ مُطْلَقًا وَلَا يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِ خَبَرٍ أَنْ لا يُنْكَرَ

(7/18)

فَصْلٌ . الصَّحَابِيُّ : مَنْ لَقِيَهُ أَوْ رَآهُ يَقَظَةً حَيًّا مُسْلِمًا . وَلَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ وَلَمْ يَرَهُ وَمَاتَ مُسْلِمًا قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَوْ جِنِّيًّا فِي الْأَظْهَرِ وَالصَّحَابَةُ عُدُولٌ وَالْمُرَادُ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ بِقَدْحٍ وَتَابِعِيٌّ مَعَ صَحَابِيٍّ . كَهُوَمَعَهُ وَلَا يُعْتَبَرُ عِلْمٌ بِثُبُوتِ الصُّحْبَةِ فَلَوْ قَالَ مُعَاصِرٌ عَدْلٌ : أَنَا صَحَابِيٌّ قُبِلَ لا تَابِعِيٌّ عَدْلٌ : فُلَانٌ صَحَابِيٌّ وَأَنَا تَابِعِيٌّ . قَالَ فِي الْأَصْلِ فَالظَّاهِرُ كَصَحَابِيٍّ

فَصْلٌ أَعْلَى مُسْتَنَدِ صَحَابِيٍّ : حَدَّثَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَيْته يَفْعَلُ وَنَحْوَهُمَا وَيُحْمَلُ قَالَ وَفَعَلَ وَنَحْوُهُمَا وَعَنْهُ وَإِنَّهُ عَلَى الِاتِّصَالِ وَأَمَرَ وَنَهَى وَأَمَرَنَا وَنَهَانَا وَأُمِرْنَا وَنُهِينَا وَرُخِّصَ لَنَا وَحُرِّمَ عَلَيْنَا وَمِنْ السُّنَّةِ وَكُنَّا نَفْعَلُ وَكَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا عَلَى عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْوَذَلِكَ حُجَّةٌ وَقَوْلُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ عَنْهُ يَرْفَعُهُ أَوْ يُنَمِّيهِ أَوْ يَبْلُغُ بِهِ أَوْ يَرْوِيهِ كَمَرْفُوعٍ صَرِيحًا

وَتَابِعِيٌّ : أُمِرْنَا وَنُهِينَا ، وَمِنْ السُّنَّةِ ، وَكَانُوا يَفْعَلُونَ كَ صَحَابِيٍّ حُجَّةٌ وَأَعْلَى مُسْتَنِدِ غَيْرِ صَحَابِيٍّ : قِرَاءَةُ الشَّيْخِ فَإِنْ قَصَدَ إسْمَاعَهُ وَحْدَهُ ، أَوْ وَقَالَ أَسْمَعَنَا ، وَحَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَقَلَّ أَنْبَأَنَا وَنَبَّأَنَا وَهِيَ مُرَتَّبَةٌ كَمَا ذُكِرَتْ وَلَهُ إفْرَادُ الضَّمِيرِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ ، وَجَمْعُهُ مُنْفَرِدًا وَإِلاَّ قَالَ سَمِعْت وَحَدَّثَ ، وَأَخْبَرَ وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ ثُمَّ قِرَاءَتُهُ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الشَّيْخِ وَيَقُولُ فِيهِمَا حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَيَجُوزُ الْإِطْلَاقُ وَسُكُوتُ الشَّيْخِ عِنْدَ قِرَاءَةٍ عَلَيْهِ بِلَا مُوجِبٍ كَإِقْرَارِهِ وَيَحْرُمُ إبْدَالُ قَوْلِ الشَّيْخِ حَدَّثَنَا بِ أَخْبَرَنَا وَعَكْسُهُ وَرِوَايَةُ مَا شَكَّ فِي سَمَاعِهِ وَبِمُشْتَبَهٍ بِغَيْرِهِ وَمُسْتَفْهِمٍ مِنْ غَيْرِ الشَّيْخِ لا مَا ظَنَّهُ مَسْمُوعَهُ أَوْ مِنْ مُشْتَبَهٍ بِعَيْنِهِ وَلَا يُؤَثِّرُ مَنْعُ الشَّيْخِ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ بِلَا قَادِحٍ ثُمَّ مُنَاوَلَةُ مَعَ إجَازَةٍ أَوْ إذْنٍ وَلَا تَجُوزُ بِمُجَرَّدِهَا وَيَكْفِي اللَّفْظُ وَمِثْلُهَا مُكَاتَبَةٌ مَعَ إجَازَةٍ ، أَوْ إذْنٍ ثُمَّ إجَازَةُ خَاصٍّ لِخَاصٍّ فَعَكْسُهُ فَعَامٌّ لِعَامٍّ ثُمَّ مُكَاتَبَةٌ بِدُونِهَا وَيَكْفِي مَعْرِفَةُ خَطِّهِ وَتَجُوزُ إجَازَةٌ بِمُجَازٍ بِهِ

وَلِطِفْلٍ ، وَمَجْنُونٍ وَغَائِبٍ وَكَافِرٍ لا مَعْدُومٍ مُطْلَقًا وَلَا تَصِحُّ لِمَجْهُولٍ وَلَا بِمَجْهُولٍ وَلَا مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ لِيَرْوِيَهُ عَنْهُ إذَا تَحَمَّلَهُ وَيَقُولُ أَجَازَ لِي وَيَجُوزُ حَدَّثَنِي وَأَخْبَرَنِي إجَازَةً لا إطْلَاقُهُمَا فِيهِنَّ وَلَا تَجُوزُ رِوَايَةٌ بِوَصِيَّةٍ بِكُتُبِهِ وَلَا بِوِجَادَةٍ وَهِيَ وِجْدَانُهُ شَيْئًا بِخَطِّ الشَّيْخِ وَيَقُولُ وَجَدْت بِخَطِّ فُلَانٍ وَلَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الشَّيْخِ : سَمِعْت كَذَا ، أَوْ هَذَا سَمَاعِي أَوْ وَيُعْمَلُ بِمَا ظَنَّ صِحَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ وَمَنْ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فَلَهُ رِوَايَتُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ إذَا ظَنَّهُ خَطَّهُ

فَصْلٌ . لِعَارِفٍ نَقْلُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى فَلَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَوَحْيٌ إنْ رُوِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ بَيَّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ أَوْ نَهَى ، أَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَهُ فَكَالْقُرْآنِ وَجَائِزٌ إبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ وَعَكْسُهُ لا تَغْيِيرُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ وَلَوْ كَذَّبَ أَوْ غَلَّطَ أَصْلٌ فَرْعًا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ وَهُمَا عَلَى عَدَالَتِهِمَا وَإِنْ أَنْكَرَهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ عُمِلَ بِهِ

وَتُقْبَلُ زِيَادَةُ ثِقَةٍ ضَابِطٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى إنْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ أَوْ اتَّحَدَ وَتُصُوِّرَتْ غَفْلَةُ مَنْ فِيهِ عَادَةً أَوْ جُهِلَ الْحَالُ وَإِنْ خَالَفَتْ الْمَزِيدَ تَعَارَضَا فَيُطْلَبُ مُرَجِّحٌ وَإِنْ رَوَاهَا مَرَّةً وَتَرَكَهَا أُخْرَى فَكَتَعَدُّدِ رُوَاةٍ وَإِنْ أَسْنَدَ أَوْ وَصَلَ أَوْ رَفَعَ مَا أَرْسَلَهُ ، أَوْ قَطَعَهُ أَوْ وَقَفَهُ : قُبِلَ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَكَزِيَادَةٍ

(10/18)

وَحَرُمَ نَقْصُ مَا تَعَلَّقَ بِبَاقٍ وَيُسَنُّ أَنْ لا يُنْقِصَ غَيْرَهُ

ويجب العملُ بحمْلِ صَحَابِيٍّ ما رَوَاه على أحد مَحْمَلَيْه تَنَافيَا أو لا ، كما لو أُجْمِعَ على جوازهما و إرادة أحدهما أو قاله تفسيرا لا على غير ظاهره وعُمِل بالظاهر ولو كانَ قولُه حجةً ، ولا يُرَدُّ خبره لمخالفته ما لا يحتمل تأويلا ، ولا يُنْسخُ .

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ وَإِنْ خَالَفَ عَمَلَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ أَوْ الْقِيَاسَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ مُقَدَّمٌ وَيُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ .

فَصْلٌ : الْمُرْسَلُ قَوْلُ غَيْرِ صَحَابِيٍّ فِي كُلِّ عَصْرٍ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ حُجَّةٌ كَمَرَاسِيلِ الصَّحَابَةِ وَيَشْمَلُ مُعْضَلًا وَمُنْقَطِعًا بَابٌ الْأَمْرُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ وَنَوْعٌ مِنْ الْكَلَامِ وَمَجَازٌ فِي الْفِعْلِ وَحَدُّهُ اقْتِضَاءُ أَوْ اسْتِدْعَاءِ مُسْتَعْلٍ مِمَّنْ دُونَهُ فِعْلًا بِقَوْلٍ وَتُعْتَبَرُ إرَادَةُ النُّطْقِ بِالصِّيغَةِ وَتَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا عَلَيْهِ لُغَةً لا إرَادَةُ الْفِعْلِ وَالِاسْتِعْلَاءُ بِغِلْظَةٍ . وَالْعُلُوُّ : كَوْنُ الطَّالِبِ أَعْلَى رُتْبَةً

وَتَرِدُ صِيغَةُ افْعَلْ لِوُجُوبٍ وَنَدْبٍ وَإِبَاحَةٍ وَإِرْشَادٍ وَإِذْنٍ وَتَأْدِيبٍ وَامْتِنَانٍ وَإِكْرَامٍ وَجَزَاءٍ وَوَعْدٍ وَتَهْدِيدٍ وَإِنْذَارٍ وَتَحْسِيرٍ وَتَسْخِيرٍ وَتَعْجِيزٍ وَإِهَانَةٍ وَاحْتِقَارٍ وَتَسْوِيَةٍ وَدُعَاءٍ وَتَمَنٍّ وَكَمَالِ الْقُدْرَةِ وَخَبَرٍ وَتَفْوِيضٍ وَتَكْذِيبٍ وَمَشُورَةٍ وَاعْتِبَارٍ وَتَعَجُّبٍ وَإِرَادَةِ امْتِثَالِ أَمْرٍ آخَرَ التَّخْيِيرِ وَكَنَهْيٍ دَعْ ، وَاتْرُكْ

(11/18)

[الأمر]

فَصْلُ الْأَمْرِ مُجَرَّدًا عَنْ قَرِينَةٍ حَقِيقَةٍ فِي الْوُجُوبِ شَرْعًا

وَلِتَكْرَارٍ حَسَبَ الْإِمْكَانِ وَفِعْلِ الْمَرَّةِ بِالِالْتِزَامِ

وَمُعَلَّقٍ بِمُسْتَحِيلٍ لَيْسَ أَمْرًا

وَبِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ لَيْسَا بِعِلَّةٍ وَلَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرُّرِهِمَا
وَلِلْفَوْرِ وَفَعَلَ عِبَادَةً لَمْ يُقَيَّدْ بِوَقْتٍ مُتَرَاخِيًا أَوْ مُقَيَّدٌ بِهِ بَعْدَهُ قَضَاءً بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ .
والأمرُ بمعينٍ نهيٌ عن ضده معنىً ، وكذا العكسُ ولو تعدَّد الضِّدُّ
وَنَدْبٌ كَإِيجَابٍ
وَالْأَمْرُ بَعْدَ حَظْرٍ ، أَوْ اسْتِئْذَانٍ ، أَوْ بِمَاهِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ سُؤَالِ تَعْلِيمَ لِلْإِبَاحَةِ
وَنَهْيٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّحْرِيمِ وَكَأَمْرٍ خَبَرٌ بِمَعْنَاهُ وَأَمْرٌ بِأَمْرٍ بِشَيْءٍ لَيْسَ أَمْرًا بِهِ وَلَيْسَ أَمْرًا لَهُمْ بِإِعْطَاءٍ
وَأَمْرٌ بِصِفَةٍ أَمْرٌ بِ الْمَوْصُوفِ وَأَمْرٌ مُطْلَقٌ بِبَيْعٍ يَتَنَاوَلُهُ وَلَوْ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ وَيَصِحُّ وَيَضْمَنُ النَّقْصَ
وَالْأَمْرَانِ الْمُتَعَاقِبَانِ بِلَا عَطْفٍ إنْ اخْتَلَفَا عَمَلٌ بِهِمَا وَإِلاَّ وَلَمْ يَقْبَلْ التَّكْرَارَ أَوْ قَبِلَ التَّكْرَارَ وَمَنَعَتْهُ الْعَادَةُ
أَوْ عُرْفَانٍ أَوْ بَيْنَ آمِرٍ وَمَأْمُورٍ عَهْدٌ ذِهْنِيٌّ فَتَأْكِيدٌ وَإِلاَّ فَتَأْسِيسٌ كَبَعْدِ امْتِثَالٍ وَبِهِ إنْ اخْتَلَفَا عُمِلَ بِهِمَا ، وَإِلاَّ وَلَمْ يَقْبَلْ التَّكْرَارَ فَتَأْكِيدٌ وَإِنْ قَبِلَ وَلَمْ تَمْنَعْ عَادَةٌ وَلَا عُرْفَانٍ فَتَأْسِيسٌ . وَإِنْ مَنَعَتْ عَادَةٌ تَعَارَضَا وَإِلاَّ وَعُرْفَانٍ فَتَأْكِيدٌ

[النهي]

بَابٌ : النَّهْيُ مُقَابِلٌ لِلْأَمْرِ فِي كُلِّ حَالِهِ وَصِيغَتُهُ لا تَفْعَلْ . وَتَرِدُ لِتَحْرِيمٍ وَكَرَاهَةٍ وَتَحْقِيرٍ وَبَيَانِ الْعَاقِبَةِ وَدُعَاءٍ وَيَأْسٍ وَإِرْشَادٍ وَلِأَدَبٍ وَتَهْدِيدٍ وَإِبَاحَةِ التَّرْكِ وَلِالْتِمَاسٍ وَلِتَصَبُّرٍ وَإِيقَاعِ أَمْنٍ وَتَسْوِيَةٍ وَتَحْذِيرٍ فَإِنْ تَجَرَّدَتْ فَلِتَحْرِيمٍ وَمُطْلَقَةً عَنْ شَيْءٍ لِعَيْنِهِ أَوْ وَصْفِهِ يَقْتَضِي فَسَادَهُ شَرْعًا وَكَذَا لِمَعْنًى فِي غَيْرِهِ كَ بَعْدَ نِدَاءِ جُمُعَةٍ لا عَنْ غَيْرِهِ لِحَقِّ آدَمِيٍّ ، كَتَلَقِّ وَنَجْشٍ وَسَوْمٍ وَخِطْبَةٍ وَتَدْلِيسٍ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَوْرَ وَالدَّوَامَ وَلَا تَفْعَلْهُ مَرَّةً يَقْتَضِي تَكْرَارَ التَّرْكِ وَيَكُونُ عَنْ وَاحِدٍ وَمُتَعَدِّدٍ جَمْعًا وَفَرْقًا وَجَمِيعًا .

[العام]

بابٌ الْعَامُّ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ مَاهِيَّةٍ مَدْلُولِهِ وَيَكُونُ مَجَازًا وَالْخَاصُّ مَا دَلَّ أَخَصُّ وَلَيْسَ بِعَامٍّ وَلَا أَعَمَّ مِنْ مُتَصَوِّرٍ وَأَخَصُّ مِنْ عَلَمِ الشَّخْصِ وَكَحَيَوَانٍ عَامٌّ خَاصٌّ نِسْبِيٌّ وَيُقَالُ لِلَّفْظِ عَامٌّ وَخَاصٌّ ، وَلِلْمَعْنَى أَعَمُّ وَأَخَصُّ وَالْعُمُومُ الشَّرِكَةِ فِي الْمَفْهُومِ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ حَقِيقَةً وَكَذَا الْمَعَانِي فِي قَوْلٍ وَلِلْعُمُومِ صِيغَةٌ تَخُصُّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ مَجَازٌ فِي الْخُصُوصِ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ وَمَدْلُولُهُ أَيْ مَحْكُومٌ فِيهِ كُلِّ فَرْدٍ مُطَابَقَةً إثْبَاتًا وَسَلْبًا لا كُلِّيٌّ وَلَا كُلَّ وَدَلَالَتُهُ عَلَى أَصْلِ الْمَعْنَى قَطْعِيَّةً

وَعَلَى كُلِّ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ بِلَا قَرِينَةٍ ظَنِّيَّةً نَحْوَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ

(1/21)

وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ وَالْبِقَاعِ وَالْمُتَعَلِّقَات وَصِيغَتُهُ اسْمُ شَرْطٍ ، وَاسْتِفْهَامٍ كَمَنْ فِي عَاقِلٍ وَمَا فِي غَيْرِهِ وَمِنْ أَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُ لِلْمَكَانِ وَمَتَى وَأَيُّ لِلْكُلِّ وَتَعُمُّ مَنْ وَأَيَّ الْمُضَافَةَ إلَى الشَّخْصِ ضَمِيرُهُمَا ، فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا وَالْمَوْصُولُ وَكُلُّ وَجَمِيعُ وَنَحْوُهُمَا وَمَعْشَرَ وَمَعَاشِرَ وَعَامَّةً وَكَافَّةً وَقَاطِبَةً وَجَمْعٌ مُطْلَقًا مُعَرَّفٌ بِلَامٍ أَوْ إضَافَةٍ وَاسْمُ جِنْسٍ مُعَرَّفٍ تَعْرِيفَ جِنْسٍ لا مَعَ قَرِينَةِ عَهْدٍ وَيَعُمُّ مَعَ جَهْلِهَا وَإِنْ عَارَضَ الِاسْتِغْرَاقَ عُرْفٌ أَوْ احْتِمَالُ تَعْرِيفِ جِنْسٍ لَمْ يَعُمَّ وَمُفْرَدٌ مُحَلًّى بِلَامٍ غَيْرِ عَهْدِيَّةٍ لَفْظًا أَلْ وَمُفْرَدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ وَنَكِرَةٌ فِي نَفْيٍ ، وَنَهْيٍ وَضْعًا نَصًّا وَظَاهِرًا وَفِي إثْبَاتٍ لِامْتِنَانٍ وَاسْتِفْهَامٍ إنْكَارِيٍّ وَشَرْطٍ وَلَا يَعُمُّ جَمْعٌ مُنْكَرٌ غَيْرُ مُضَافٍ وَيُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ جَمْعٍ وَهُوَثَلَاثَةٌ حَقِيقَةً فَإِنْ كَانَ لَهُ إخْوَةٌ إنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ وَالْمُرَادُ غَيْرُ لَفْظِ جَمْعٍ وَنَحْنُ ، وَقُلْنَا ، وَقُلُوبُكُمَا وَأَقَلُّ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ ثَلَاثَةٌ وَمِعْيَارُ الْعُمُومِ : صِحَّةُ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ إنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ فَائِدَةٌ : سَائِرُ الشَّيْءِ بِمَعْنَى بَاقِيهِ فَصْلُ

(2/21)

الْعَامِّ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ حَقِيقَةً

وَهُوَحُجَّةٌ إنْ خُصَّ بِمُبَيِّنٍ

وَعُمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلًا ، لا حُكْمًا وَقَرِينَتُهُ لَفْظِيَّةٌ وَقَدْ تَنْفَكُّ وَالْعَامُّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ . كُلِّيٌّ اُسْتُعْمِلَ فِي جُزْئِيٍّ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَجَازًا وَقَرِينَتُهُ عَقْلِيَّةٌ لا تَنْفَكُّ وَالْجَوَابُ لا الْمُسْتَقِلَّ تَابِعٌ لِسُؤَالٍ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ وَالْمُسْتَقِلُّ إنْ سَاوَى السُّؤَالَ تَابَعَهُ فِيمَا فِيهِ مِنْهُمَا فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ أَخَصَّ مِنْ السُّؤَالِ اخْتَصَّ بِهِ السُّؤَالُ وَإِنْ كَانَ أَعَمَّ أَوْ وَرَدَ عَامٌّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ بِلَا سُؤَالٍ اُعْتُبِرَ عُمُومُهُ وَصُورَةُ السَّبَبِ قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ فِي الْعُمُومِ فَلَا يَخُصُّ بِاجْتِهَادٍ قِيلَ : لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ عَامٌّ لَمْ يُخَصَّ إلَّا قَوْله تَعَالَى وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وقَوْله تَعَالَى وَهُوَبِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

(3/21)

فَصْلٌ يَصِحُّ إطْلَاقُ جَمْعِ الْمُشْتَرَكِ وَمُثَنَّاهُ كَ مُفْرَدٍ عَلَى كُلِّ مَعَانِيهِ وَيَصِحُّ إطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ الرَّاجِحِ مَعًا وَهُوَظَاهِرٌ فِيهِمَا فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا كَعَامٍّ فَإِنْ تَنَافَيَا كَافْعَلْ ، أَمْرًا وَتَهْدِيدًا : امْتَنَعَ وَأُلْحِقَ بِذَلِكَ الْمَجَازَانِ الْمُسْتَوَيَانِ وَدَلَالَةُ الِاقْتِضَاءِ وَالْإِضْمَارِ عَامَّةٌ وَمِثْلُ : لا آكُلُ ، أَوْ إنْ أَكَلْت فَعَبْدِي حُرٌّ : يَعُمُّ مَفْعُولَاتِهِ ، فَيُقْبَلُ تَخْصِيصُهُ فَلَوْ نَوَى مُعَيَّنًا : قُبِلَ بَاطِنًا فَلَوْ زَادَ لَحْمًا وَنَوَى مُعَيَّنًا ، قُبِلَ مُطْلَقًا وَالْعَامُّ فِي شَيْءٍ عَامٌّ فِي مُتَعَلَّقَاتِهِ وَنَفْيُ الْمُسَاوَاةِ لِلْعُمُومِ لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ وَالْمَفْهُومُ مُطْلَقًا عَامٌّ فِيمَا سِوَى الْمَنْطُوقِ يُخَصَّصُ بِمَا . يُخَصَّصْ بِهِ الْعَامُّ وَرَفْعُ كُلِّهِ تَخْصِيصٌ أَيْضًا فَصْلٌ فِعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُثْبَتِ وَإِنْ انْقَسَمَ إلَى جِهَاتٍ وَأَقْسَامٍ لا يَعُمُّ أَقْسَامَهُ وَجِهَاتِهِ وَلَا كُلُّ سَفَرٍ وَكَانَ لِدَوَامِ الْفِعْلِ وَتَكْرَارِهِ ، فَتُفِيدُ تَكَرُّرَهُ وَلَمْ تَدْخُلْ الْأُمَّةُ بِفِعْلِهِ بَلْ بِدَلِيلٍ قَوْلٍ أَوْ قَرِينَةِ تَأَسٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى فِعْلِهِ وَالْخِطَابُ الْخَاصُّ بِهِ وَكَذَا خِطَابُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِوَاحِدٍ مِنْ الْأُمَّةِ وَفِعْلُهُ فِي تَعَدِّيهِ إلَيْهَا كَخِطَابٍ خَاصٍّ بِهِ فَائِدَةٌ نَحْوُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ يَعُمُّ كُلَّ غَرَرٍ

فَصْلٌ لَفْظُ الرِّجَالِ وَالرَّهْطِ لا يَعُمُّ النِّسَاءَ وَلَا الْعَكْسَ وَيَعُمُّ نَحْوُ النَّاسِ ، وَالْقَوْمِ الْكُلَّ كَالْمُسْلِمِينَ ، وَفَعَلُوا يَعُمُّ النِّسَاءَ تَبَعًا وَإِخْوَةٌ وَعُمُومَةٌ لِذَكَرٍ وَأُنْثَى وَتَعُمُّ " مَنْ " الشَّرْطِيَّةُ الْمُؤَنَّثَ وَيَعُمُّ النَّاسُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَنَحْوُهُمَا عَبْدًا وَمُبَعَّضًا وَكُفَّارٌ وَجِنٌّ فِي النَّاسِ وَنَحْوِهِ أُولِي الْأَلْبَابِ وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ وَيَعُمُّهُ حَيْثُ لا قَرِينَةَ تَخُصُّهُمْ وَيَعُمُّ غَائِبًا وَمَعْدُومًا إذَا وُجِدَ وَكُلِّفَ لُغَةً
وَالْمُتَكَلِّمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ مُطْلَقًا إنْ صَلَحَ وَتَضَمَّنَ عَامٌّ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا كَالْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ لا يُمْنَعُ عُمُومُهُ وَمِثْلَ فَيَقْتَضِي أَخْذَهَا مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ الْمَالِ الَّذِي بِأَيْدِيهِمْ
فَصْلُ الْقِرَانِ : أَنْ يَقْرُنَ الشَّارِعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَفْظًا لا يَقْتَضِي تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا حُكْمًا فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ إلَّا بِدَلِيلٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إضْمَارِ شَيْءٍ فِي مَعْطُوفٍ أَنْ يُضْمَرَ فِي مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ

[التخصيص]

بَابُ التَّخْصِيصُ قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ وَيُطْلَقُ عَلَى قَصْرِ لَفْظٍ غَيْرِ عَامٍّ عَلَى بَعْضِ مُسَمَّاهُ كَ عَامٍّ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ عَامٍّ وَيَجُوزُ مُطْلَقًا وَلَوْ لِعَامٍّ مُؤَكَّدٍ إلَى أَنْ يَبْقَى وَاحِدٌ وَلَا تَخْصِيصَ إلَّا فِيمَا لَهُ شُمُولٌ حِسًّا

. أَوْ حُكْمًا وَالْمُخَصَّصُ الْمَخْرَجُ ، وَهُوَإرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى الدَّلِيلِ وَهُوَالْمُرَادُ هُنَا وَهُوَمُنْفَصِلٌ وَمِنْهُ الْحِسِّ وَالْعَقْلُ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلًا وَمُتَّصِلٌ وَهُوَأَقْسَامٌ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ وَهُوَإخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَوَجَبَ دُخُولُهُ لُغَةً بِإِلَّا أَوْ إحْدَى أَخَوَاتِهَا فَلَا يَصِحُّ مِنْ نَكِرَةٍ وَلَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ وَالْمُرَادُ بِعَشَرَةٍ إلَّا ثَلَاثَةً سَبْعَةٌ وَإِلَّا قَرِينَةٌ مُخَصِّصَةٌ

وَشُرُوطُهُ اتِّصَالٌ مُعْتَادٌ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا كَبَقِيَّةِ التَّوَابِعِ

وَنِيَّتُهُ قَبْلَ تَمَامِ مُسْتَثْنًى مِنْهُ

وَنُطْقٌ بِهِ إلَّا فِي يَمِينِ مَظْلُومٍ خَائِفٍ بِنُطْقِهِ لا تَأْخِيرُهُ وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ لا الْأَكْثَرُ إلَّا إذَا كَانَتْ الْكَثْرَةُ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْ اللَّفْظِ وَحَيْثُ بَطَلَ وَاسْتَثْنَى مِنْهُ رَجَعَ إلَى مَا قَبْلَهُ

وَيُسْتَثْنَى بِصِفَةِ مَجْهُولٍ مِنْ مَعْلُومٍ ، وَمِنْ مَجْهُولٍ ، وَالْجَمِيعِ ، . كَاقْتُلْ مَنْ فِي الدَّارِ إلَّا الْبِيضَ ، فَكَانُوا كُلُّهُمْ بِيضًا لَمْ يُقْتَلُوا وَإِذَا تَعَقَّبَ الِاسْتِثْنَاءُ جُمَلًا بِوَاوِ عَطْفٍ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهَا كَالْفَاءِ ، وَثُمَّ ، وَصَلَحَ عَوْدُهُ إلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ وَلَا مَانِعَ فَلِلْجَمِيعِ كَبَعْدِ مُفْرَدَاتٍ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنْ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إلَّا قَلِيلًا وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ – الْآيَةَ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إلَهًا آخَرَ – الْآيَاتِ وَمِثْلُ بَنِي تَمِيمٍ وَرَبِيعَةَ أُكْرِمُهُمْ إلَّا الطِّوَالَ لِلْكُلِّ وَأَدْخَلَ بَنِي تَمِيمٍ ، ثُمَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ ، ثُمَّ سَائِرَ قُرَيْشٍ فَأَكْرَمَهُمْ ، الضَّمِيرُ لِلْكُلِّ

وَهُوَمِنْ نَفْيٍ إثْبَاتٌ وَبِالْعَكْسِ

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى مِثْلِهِ أُضِيفَ إلَيْهِ وَإِلاَّ فَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ الِاسْتِثْنَاءِ وَيَصِحُّ

فَصْلٌ الشَّرْطُ وَيَخْتَصُّ اللُّغَوِيُّ مِنْهُ بِكَوْنِهِ مُخَصَّصًا وَهُوَمُخْرَجٌ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ وَيَتَّحِدُ وَيَتَعَدَّدُ عَلَى الْجَمْعِ وَالْبَدَلِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كُلٌّ مِنْهَا مَعَ الْجَزَاءِ كَذَلِكَ وَيَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَزَاءِ لَفْظًا لِتَقَدُّمِهِ فِي الْوُجُودِ طَبْعًا وَمَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُؤَخَّرٌ الْجَزَاءُ فِيهِ مَحْذُوفٌ قَامَ مَقَامَهُ . وَدَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ وَيَصِحُّ إخْرَاجُ الْأَكْثَرِ بِهِ وَهُوَفِي اتِّصَالٍ بِمَشْرُوطٍ ، وَتَعَقُّبِ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ : كَاسْتِثْنَاءٍ وَيَحْصُلُ مُعَلَّقٌ عَلَيْهِ عَقِبِهِ وَعَقْدٌ عَقِبَ صِيغَةِ

فَصْلٌ الثَّالِثُ الصِّفَةُ وَهِيَ كَاسْتِثْنَاءٍ فِي عَوْدٍ وَلَوْ تَقَدَّمَتْ

الرَّابِعُ الْغَايَةُ وَهِيَ كَاسْتِثْنَاءٍ فِي اتِّصَالٍ وَعَوْدٍ وَيَخْرُجُ الْأَكْثَرُ بِهَا وَمَا بَعْدَهَا مُخَالِفٌ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى

يَطْهُرْنَ إلَّا فِي : قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ كُلُّهَا مِنْ الْخِنْصَرِ إلَى الْإِبْهَامِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَغَايَةٌ ، وَمُقَيَّدٍ بِهَا يَتَّحِدَانِ وَيَتَعَدَّانِ تِسْعَةَ أَقْسَامٍ

وَالْخَامِسُ بَدَلُ الْبَعْضِ وَالتَّوَابِعُ الْمُخَصَّصَةُ كَبَدَلٍ وَعَطْفِ بَيَانٍ وَتَوْكِيدٍ وَنَحْوِهِ كَاسْتِثْنَاءٍ وَشَرْطٍ [مُقْتَرِنٍ] بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ عَطْفٍ كَ لُغَوِيٍّ إنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ وَيَتَعَلَّقُ حَرْفٌ مُتَأَخِّرٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ وَإِشَارَةٌ بِ ذَلِكَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا وَتَمْيِيزٌ بَعْدَ جُمَلٍ يَعُودَانِ إلَى الْكُلِّ

(3/22)

فَصْلٌ يُخَصَّصُ الْكِتَابُ بِبَعْضِهِ وَبِالسُّنَّةِ مُطْلَقًا وَالسُّنَّةُ بِهِ وَبِبَعْضِهَا مُطْلَقًا وَعَامٌّ بِمَفْهُومٍ مُطْلَقًا وَبِإِجْمَاعٍ وَالْمُرَادُ دَلِيلُهُ وَلَوْ عَمِلَ أَهْلُهُ بِخِلَافِ نَصٍّ خَاصٍّ تَضَمُّنِ نَاسِخًا وَبِفِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنْ شَمِلَهُ الْعُمُومُ وَإِنْ ثَبَتَ وُجُوبُ اتِّبَاعِهِ فِيهِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ فَالدَّلِيلُ نَاسِخٌ لِلْعَامِّ وَبِإِقْرَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فِعْلٍ وَهُوَأَقْرَبُ مِنْ نَسْخِهِ مُطْلَقًا ، أَوْ عَنْ فَاعِلِهِ وَبِمَذْهَبِ صَحَابِيٍّ وَبِقَضَايَا الْأَعْيَانِ

وَبِالْقِيَاسِ وَيُصْرَفُ بِهِ ظَاهِرٌ غَيْرُ عَامٍّ إلَى احْتِمَالٍ مَرْجُوحٍ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَنَحْوُهَا ظَنِّيَّةٌ وَفِعْلِ الْفَرِيقَيْنِ إذْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْعَصْرَ إلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ . يَرْجِعُ إلَى تَخْصِيصِ الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ وَعَدَمِهِ وَالْمُصِيبُ الْمُصَلِّي فِي الْوَقْتِ فِي قَوْلٍ

فَصْلٌ إذَا وَرَدَ عَامٌّ وَخَاصٌّ ، قُدِّمَ الْخَاصُّ مُطْلَقًا وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ وَإِنْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهٍ . خَاصًّا مِنْ وَجْهٍ تَعَارَضَا وَطُلِبَ الْمُرَجِّحُ وَإِذَا وَافَقَ خَاصٌّ عَامًّا لَمْ يُخَصِّصْهُ وَلَا تَخُصُّ عَادَةٌ عُمُومًا ، وَلَا تُقَيِّدُ مُطْلَقًا وَلَا يُخَصُّ عَامٌّ بِمَقْصُودِهِ وَلَا بِرُجُوعِ ضَمِيرٍ إلَى بَعْضِهِ

(4/22)

[المطلق]

بَابُ الْمُطْلَقِ مَا تَنَاوَلَ وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةٍ شَامِلَةٍ لِجِنْسِهِ وَالْمُقَيَّدُ مَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا أَوْ مَوْصُوفًا بِزَائِدٍ عَلَى حَقِيقَةِ جِنْسِهِ وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي لَفْظٍ بِا الْجِهَتَيْنِ وَهُمَا كَعَامٍّ وَخَاصٍّ لَكِنْ

إنْ وَرَدَا وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا فَلَا حَمْلَ مُطْلَقًا وَإِلاَّ فَإِنْ اتَّحَدَ سَبَبُهُمَا وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ كَأَعْتِقْ فِي الظِّهَارِ رَقَبَةً ، ثُمَّ قَالَ : أَعْتِقْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، حُمِلَ مُطْلَقٌ وَلَوْ تَوَاتُرًا عَلَى مُقَيَّدٍ وَلَوْ آحَادًا

وَمُقَيَّدٌ وَلَوْ مُتَأَخِّرًا بَيَانٌ لِلْمُطْلَقِ

وَإِنْ كَانَا نَهْيَيْنِ قُيِّدَ الْمُطْلَقُ بِمَفْهُومِ الْمُقَيَّدِ وَكَنَهْيٍ نَفْيٌ وَإِبَاحَةٌ وَكَرَاهَةٌ . وَفِي نَدْبٍ نَظَرٌ

وَإِنْ كَانَا أَمْرًا وَنَهْيًا فَالْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بِضِدِّ الصِّفَةِ

وَإِنْ اخْتَلَفَ سَبَبُهُمَا أَوْ سَبَبُ مُقَيَّدَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ وَمُطْلَقٍ حُمِلَ الْمُطْلَقُ قِيَاسًا بِجَامِعٍ وَإِلاَّ تَسَاوَيَا وَسَقَطَا وَأَصْلٌ كَوَصْفٍ فِي حَمْلٍ وَمَحِلُّ حَمْلٍ إِذَا لَمْ يَسْتَلْزِمْ تَأْخِيرَ بَيَانٍ عَنْ وَقْتِ حَاجَةٍ . فَإِنْ اسْتَلْزَمَهُ حُمِلَ الْمُسَمَّى فِي إِثْبَاتٍ عَلَى الْكَامِلِ الصَّحِيحِ ، لا عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي قَوْلٍ
وَالْمُطْلَقُ ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَّةِ كَالْعَامِّ ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ

[المجمل]

بَابُ الْمُجْمَلِ لُغَةً : الْمَجْمُوعُ أَوْ الْمُبْهَمُ أَوْ الْمُحَصَّلُ وَاصْطِلَاحًا مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ وَحُكْمُهُ التَّوَقُّفُ عَلَى الْبَيَانِ الْخَارِجِيِّ وَهُوَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَيَكُونُ فِي حَرْفٍ
وَاسْمٍ
وَمُرَكَّبٍ وَمَرْجِعِ ضَمِيرٍ
وَصِفَةٍ وَتَعَدُّدِ مَجَازٍ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْحَقِيقَةِ وَعَامٍّ خُصَّ بِمَجْهُولٍ وَمُسْتَثْنًى وَصِفَةِ مَجْهُولَيْنِ وَلَا إِجْمَالَ فِي إِضَافَةِ تَحْرِيمٍ إِلَى عَيْنٍ وَهُوَعَامٌّ وَلَا وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَلَا فِي وَلَا فِي آيَةِ السَّرِقَةِ وَلَا فِي وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَلَا فِي وَنَحْوُهُ وَيَقْتَضِي ذَلِكَ نَفْيَ الصِّحَّةِ وَعُمُومُهُ مِنْ الْإِضْمَارِ وَمِثْلُهُ وَمَا اُسْتُعْمِلَ لِمَعْنًى تَارَةً لِآخَرِينَ أُخْرَى . وَلَا ظُهُورَ وَمَا لَهُ مُجْمَلٌ أَوْلَهُ حَقِيقَةٌ لُغَةً وَشَرْعًا ، فَلِلشَّرْعِيِّ فَ إِنْ تَعَذَّرَ فَالْعُرْفِيِّ فَاللُّغَوِيِّ فَالْمَجَازِ

[المبين]

بَابُ الْمُبَيَّنِ يُقَابِلُ الْمُجْمَلَ وَيَكُونُ فِي مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ وَفِعْلٍ سَبَقَ إِجْمَالُهُ أَوْ لا وَالْبَيَانُ يُطْلَقُ عَلَى التَّبْيِينِ وَهُوَفِعْلُ الْمُبَيِّنِ ، وَعَلَى مَا حَصَلَ بِهِ التَّبْيِينُ . وَهُوَالدَّلِيلُ . وَعَلَى مُتَعَلَّقِهِ وَهُوَالْمَدْلُولُ فَ بِنَظَرٍ إِلَى الْأَوَّلِ إِظْهَارُ الْمَعْنَى لِلْمُخَاطَبِ وَإِلَى الدَّلِيلُ وَإِلَى ثَالِثٍ الْعِلْمُ عَنْ دَلِيلٍ وَيَجِبُ لِمَا أُرِيدَ فَهْمُهُ
وَيَحْصُلُ بِقَوْلٍ
وَفِعْلٍ وَلَوْ كِتَابَةً أَوْ إِشَارَةً وَالْفِعْلِيُّ أَقْوَى
وَبِإِقْرَارٍ عَلَى فِعْلٍ وَكُلُّ مُقَيَّدٍ مِنْ الشَّرْعِ بَيَانٌ وَالْفِعْلُ وَالْقَوْلُ بَعْدَ مُجْمَلٍ ، إِنْ صَلَحَا وَاتَّفَقَا فَالْأَسْبَقُ إِنْ عُرِفَ بَيَانٌ وَالثَّانِي تَأْكِيدٌ وَإِنْ جُهِلَ فَأَحَدُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا كَمَا لَوْ طَافَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ آيَةِ

الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ وَأَمَرَ قَارِنًا بِمَرَّةٍ فَقَوْلُهُ بَيَانٌ وَفِعْلُهُ نَدْبٌ ، أَوْ وَاجِبٌ مُخْتَصٌّ بِهِ وَيَجُوزُ كَوْنُ الْبَيَانِ أَضْعَفَ دَلَالَةً وَلَا تُعْتَبَرُ مُسَاوَاتُهُ فِي الْحُكْمِ

وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَلِمَصْلَحَةٍ هُوَالْوَاجِبُ أَوْ الْمُسْتَحَبُّ ، كَتَأْخِيرِهِ الْمُسِيءِ فِي صَلَاتِهِ إلَى ثَالِثِ مَرَّةٍ وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ وَتَأْخِيرُ تَبْلِيغِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحُكْمَ إلَى وَقْتِهَا

وَالتَّدَرُّجُ بِالْبَيَانِ وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ إسْمَاعِ مُخَصِّصٍ مَوْجُودٍ وَيَجِبُ اعْتِقَادُ الْعُمُومِ ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الْحَالِ وَكَذَا كُلُّ دَلِيلٍ مَعَ مُعَارِضِهِ

[الظاهر]

بَابُ الظَّاهِرِ لُغَةً الْوَاضِحُ وَاصْطِلَاحًا مَا دَلَّ دَلَالَةً ظَنِّيَّةً وَضْعًا أَوْ عُرْفًا وَالتَّأْوِيلُ لُغَةً : الرُّجُوعُ وَاصْطِلَاحًا : حَمْلُ ظَاهِرٍ عَلَى مُحْتَمَلٍ مَرْجُوحٍ وَزِدْ لِصَحِيحِهِ بِدَلِيلٍ يُصَيِّرُهُ رَاجِحًا فَإِنْ قَرُبَ كَفَى أَدْنَى مُرَجِّحٍ وَإِنْ بَعُدَ افْتَقَرَ إلَى أَقْوَى وَإِنْ تَعَذَّرَ رُدَّ فَمِنْ الْبَعِيدِ تَأْوِيلُ الْحَنَفِيَّةِ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ اخْتَرْ – وَفِي لَفْظٍ : أَمْسِكْ – مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ عَلَى ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ ، أَوْ إمْسَاكِ الْأَوَائِلِ وَأَبْعَدُ مِنْهُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَنْ أُخْتَيْنِ اخْتَرْ أَيَّتَهُمَا شِئْت عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ وَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا عَلَى إطْعَامِ طَعَامِ سِتِّينَ وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ تَأْوِيلُهُمْ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ عَلَى قِيمَتِهَا وَعَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْأَمَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ وَعَلَى الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ وَذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ عَلَى التَّشْبِيهِ وَوَلِذِي الْقُرْبَى : عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَحُرٌّ عَلَى عَمُودَيْ نَسَبِهِ

[المنطوق والمفهوم]

بَابُ الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ الدَّلَالَةُ تَنْقَسِمُ إلَى مَنْطُوقٍ وَهُوَمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظٌ فِي مَحَلِّ نُطْقٍ فَإِنْ وُضِعَ لَهُ فَصَرِيحٌ وَإِنْ لَزِمَ عَنْهُ فَغَيْرُهُ وَإِنْ قَصَدَ وَتَوَقَّفَ الصِّدْقُ عَلَيْهِ كَ أَوْ الصِّحَّةُ عَقْلًا أَوْ شَرْعًا كَ أَعْتِقْ عَبْدَك عَنِّي فَ دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ فَ دَلَالَةُ إشَارَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَاقْتَرَنَ بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِتَعْلِيلِهِ كَانَ بَعِيدًا فَتَنْبِيهٌ وَيُسَمَّى إيمَاءً وَالنَّصُّ الصَّرِيحُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تَأْوِيلًا فَ مَقْطُوعٌ بِهِ

وَإِلَى مَفْهُومٍ وَهُوَمَا دَلَّ عَلَيْهِ لا فِي مَحَلِّ نُطْقٍ فَإِنْ وَافَقَ فَ مَفْهُومُ مُوَافَقَةٍ ، وَيُسَمَّى فَحْوَى الْخِطَابِ وَلَحْنَهُ وَمَفْهُومَهُ وَشَرْطُهُ فَهْمُ الْمَعْنَى فِي مَحَلِّ النُّطْقِ أَنَّهُ أَوْلَى أَوْ مُسَاوٍ وَهُوَحُجَّةٌ وَدَلَالَتُهُ لَفْظِيَّةٌ فُهِمَتْ مِنْ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ

وَهُوَقَطْعِيٌّ ، كَرَهْنِ مُصْحَفٍ عِنْدَ ذِمِّيٍّ وَظَنِّيٌّ إذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ فَاسِقٍ ، فَكَافِرٌ أَوْلَى وَمِثْلُ إذَا جَازَ سَلَمٌ مُؤَجَّلًا ، فَحَالٌّ أَوْلَى ، لِبُعْدٍ عَنْ غَرَرٍ ، وَهُوَالْمَانِعُ : فَاسِدٌ إذْ لا يَثْبُتُ حُكْمٌ لِانْتِفَاءِ مَانِعِهِ بَلْ لِوُجُودِ مُقْتَضِيهِ وَهُوَالِارْتِفَاقُ بِالْأَجَلِ

وَإِنْ خَالَفَ فَ مَفْهُومُ مُخَالَفَةٍ وَشَرْطُهُ : أَنْ لا تَظْهَرَ أَوْلَوِيَّةٌ وَلَا مُسَاوَاةٌ فِي مَسْكُوتٍ عَنْهُ وَلَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَ لا يَعُمُّ وَلَا مَخْرَجَ تَفْخِيمٍ وَلَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ لِزِيَادَةِ امْتِنَانٍ وَلَا لِحَادِثَةٍ وَلَا لِتَقْدِيرِ جَهْلِ الْمُخَاطَبِ وَلَا لِرَفْعِ خَوْفٍ وَنَحْوِهِ لا عُلِّقَ حُكْمُهُ عَلَى صِفَةٍ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ وَيَنْقَسِمُ إلَى مَفْهُومِ صِفَةٍ ، وَتَقْسِيمٍ ، وَشَرْطٍ ، وَغَايَةٍ ، وَعَدَدٍ لِغَيْرِ مُبَالَغَةٍ ، وَلَقَبٍ فَالْأَوَّلُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِعَامٍّ صِفَةٌ خَاصَّةٌ كَ " فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ " وَهُوَحُجَّةٌ لُغَةً يَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ فِيهِ وَمَفْهُومُهُ لا زَكَاةَ فِي مَعْلُوفَةِ الْغَنَمِ فَالْغَنَمُ وَالسَّوْمُ عِلَّةٌ وَهُوَفِي بَحْثٍ عَمَّا يُعَارِضُهُ كَعَامٍّ وَمِنْهَا عِلَّةٌ وَظَرْفٌ وَحَالٌ وَكَالْأُولَى فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ وَالْأُولَى أَقْوَى دَلَالَةً وَالثَّانِي كَالثَّيِّبِ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا ، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ كَالْأَوَّلِ قُوَّةً

وَالثَّالِثُ إنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَهُوَأَقْوَى مِنْهُمَا لِتَعْلِيلٍ كَ أَطِعْنِي إنْ كُنْتَ ابْنِي

وَالرَّابِعُ كَ وَهُوَأَقْوَى مِنْ الثَّالِثِ

وَالْخَامِسُ كَ

وَالسَّادِسُ تَخْصِيصُ اسْمٍ بِحُكْمٍ وَهُوَحُجَّةٌ

فَصْلٌ إذَا خُصَّ نَوْعٌ بِالذِّكْرِ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّا لا يَصْلُحُ لِمَسْكُوتٍ عَنْهُ فَلَهُ مَفْهُومٌ وَإِذَا اقْتَضَى حَالٌ أَوْ لَفْظٌ عُمُومَ الْحُكْمِ لَوْ عَمَّ ، فَتَخْصِيصُ بَعْضٍ بِالذِّكْرِ لَهُ مَفْهُومٌ وَفِعْلُهُ لَهُ دَلِيلٌ كَدَلِيلِ الْخِطَابِ وَدَلَالَةُ الْمَفْهُومِ كُلُّهَا بِالِالْتِزَامِ

فَصْلٌ : كَلِمَةُ " إنَّمَا " بِكَسْرٍ وَفَتْحٍ تُفِيدُ الْحَصْرَ نُطْقًا

وَقَدْ تَرِدُ لِتَحْقِيقِ مَنْصُوصٍ ، لا لِنَفْيِ غَيْرِهِ وَ

وَصَدِيقِي أَوْ الْعَالِمُ زَيْدٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ وَلَا قَرِينَةَ عَهْدٍ تُفِيدُ الْحَصْرَ نُطْقًا

وَيَحْصُلُ حَصْرٌ بِنَفْيٍ وَنَحْوُهُ وَاسْتِثْنَاءٌ تَامٌّ وَمُفَرَّغٌ ، وَفَصْلُ مُبْتَدَأٍ مِنْ خَبَرٍ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ

وَيُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ وَهُوَالْحَصْرُ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ وَأَقْوَاهَا اسْتِثْنَاءٌ ، فَ حَصْرٌ بِنَفْيٍ ، فَ مَا قِيلَ : إنَّهُ مَنْطُوقٌ ، فَ حَصْرُ مُبْتَدَأٍ فَ شَرْطٌ ، فَصِفَةٌ مُنَاسِبَةٌ ، فَ عِلَّةٌ ، فَغَيْرُهَا فَعَدَدٌ ، فَتَقْدِيمُ مَعْمُولٍ

(3/27)

[النسخ]

بَابٌ : النَّسْخُ لُغَةً : الْإِزَالَةُ حَقِيقَةً وَالنَّقْلُ مَجَازًا وَشَرْعًا رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَرَاخٍ وَالنَّاسِخُ هُوَاللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً وَالْمَنْسُوخُ : الْحُكْمُ الْمُرْتَفِعُ بِنَاسِخٍ

وَلَا يَكُونُ النَّاسِخُ أَضْعَفَ

وَلَا نَسْخَ مَعَ إمْكَانِ الْجَمْعِ

وَلَا قَبْلَ عِلْمِ مُكَلَّفٍ بِهِ

وَيَجُوزُ فِي السَّمَاءِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَاكَ

وَقَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ

وَعَقْلًا وَوَقَعَ شَرْعًا

وَلَا يَجُوزُ الْبَدَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَتَجَدُّدُ الْعِلْمِ وَهُوَكُفْرٌ

وَبَيَانُ غَايَةٍ مَجْهُولَةٍ لَيْسَ بِنَسْخٍ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي – الْآيَةَ

وَيُنْسَخُ إنْشَاءٌ ، وَلَوْ بِلَفْظِ قَضَاءٍ أَوْ خَبَرًا

أَوْ قُيِّدَ بِتَأْبِيدٍ أَوْ حَتْمٍ

وَيَجُوزُ نَسْخُ إيقَاعِ الْخَبَرِ حَتَّى بِنَقِيضِهِ

وَمَدْلُولِ خَبَرٍ لا يَتَغَيَّرُ كَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَخَبَرِ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ أَوْ خَبَرٍ كَإِيمَانِ زَيْدٍ وَكُفْرِهِ مَثَلًا إلَّا خَبَرٍ عَنْ حُكْمٍ

وَيَجُوزُ نَسْخٌ بِلَا بَدَلٍ وَوَقَعَ

وَبِأَثْقَلَ

وَتَأْبِيدُ تَكْلِيفٍ بِلَا غَايَةٍ تَنْبِيهٌ : لَمْ تُنْسَخْ إبَاحَةٌ إلَى إيجَابٍ وَلَا إلَى كَرَاهَةٍ

فَصْلٌ ، يَجُوزُ نَسْخُ التِّلَاوَةِ دُونَ الْحُكْمِ وَعَكْسِهِ وَهُمَا

وَقُرْآنٍ ، وَسُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ بِمِثْلِهِمَا ، وَسُنَّةٍ بِقُرْآنٍ ، وَآحَادٍ بِمِثْلِهِ وَبِمُتَوَاتِرٍ

وَعَقْلًا لا شَرْعًا مُتَوَاتِرَةٍ بِآحَادٍ

وَقُرْآنٍ بِمُتَوَاتِرٍ

(1/28)

وَيُعْتَبَرُ تَأَخُّرُ نَاسِخٍ وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ الْإِجْمَاعُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِعْلُهُ وَقَوْلُ الرَّاوِي كَانَ كَذَا وَنُسِخَ ، أَوْ رُخِّصَ فِي كَذَا ثُمَّ نُهِيَ عَنْهُ وَنَحْوِهِمَا لا ذِي الْآيَةِ أَوْ ذَا الْخَبَرُ مَنْسُوخٌ ، حَتَّى يُبَيِّنَ النَّاسِخَ لا بِقَبَلِيَّةٍ فِي الْمُصْحَفِ

وَلَا بِصِغَرِ صَحَابِيٍّ ، أَوْ تَأَخُّرِ إسْلَامِهِ

وَلَا بِمُوَافَقَةِ أَصْلٍ

وَلَا بِعَقْلٍ وَقِيَاسٍ

وَلَا يُنْسَخُ إجْمَاعٌ وَلَا يُنْسَخُ بِهِ

وَكَذَا الْقِيَاسُ

وَإِنْ نُسِخَ حُكْمُ أَصْلٍ تَبِعَهُ حُكْمُ فَرْعِهِ

وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِالْفَحْوَى

وَنَسْخُ أَصْلِ الْفَحْوَى دُونَهُ وَعَكْسُهُ

وَحُكْمِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ إنْ ثَبَتَ

وَيَبْطُلُ بِنَسْخِ أَصْلِهِ

وَلَا يُنْسَخُ بِهِ

وَلَا حُكْمَ لِلنَّاسِخِ مَعَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اتِّفَاقًا فَإِذَا بَلَّغَهُ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ

وَلَيْسَتْ زِيَادَةُ جُزْءٍ مُشْتَرَطٍ ، أَوْ شَرْطٍ أَوْ زِيَادَةُ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مِنْ الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ : نَسْخًا ، ونسخُ جزءٍ أو شرطِ عبادةٍ له فَقَط .

فَصْلٌ يَسْتَحِيلُ تَحْرِيمُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا حَسُنَ أَوْ قَبُحَ لِذَاتِهِ يَجُوزُ نَسْخُ وُجُوبِهِ وَتَحْرِيمِهِ وَكَذَا يَجُوزُ نَسْخُ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ سِوَى مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى وَلَمْ يَقَعَا إجْمَاعًا

[القياس]

باب ، القياس لغة : التقدير والمساواة

و شرعا تسوية فرع بأصل في حكم . من باب تخصيص الشيء ببعض مسمياته ، و اصطلاحا ردُّ فرع إلى أصل بعلة جامعة . ولم يَرِدْ بالحدِّ قياسُ الدلالة وهو : الجمعُ بين أصل وفرع بدليل العلة ، ولا قياسُ العكس ، وهو : تحصيلُ نقيضِ حكمِ المعلوم في غيره ، لافتراقهما في علةِ الحكم .

وَأَرْكَانُهُ أَصْلٌ ، وَفَرْعٌ ، وَعِلَّةٌ وَحُكْمٌ فَالْأَصْلُ مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَالْفَرْعُ الْمَحَلُّ الْمُشَبَّهُ وَالْحُكْمُ

الْمُعَلَّلُ وَشَرْطُ حُكْمِ الْأَصْلِ : كَوْنُهُ شَرْعِيًّا إنْ اسْتَلْحَقَ شَرْعِيًّا
وَغَيْرَ مَنْسُوخٍ وَلَا شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ
وَلَا مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سُنَنِ الْقِيَاسِ كَعَدَدِ الرَّكَعَاتِ أَوْ لا نَظِيرَ لَهُ لَهُ مَعْنًى ظَاهِرٌ أَوْ لا
وَمَا خُصَّ مِنْ الْقِيَاسِ يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ وَقِيَاسُهُ عَلَى غَيْرِهِ
وَكَوْنُهُ غَيْرَ فَرْعٍ
وَمُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ لا الْأُمَّةِ وَلَا مَعَ اخْتِلَافِهِمَا وَلَوْ لَمْ يَتَّفِقَا فَأَثْبَتَ الْمُسْتَدِلُّ حُكْمَهُ ثُمَّ أَثْبَتَ الْعِلَّةَ قُبِلَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِحُكْمِ أَصْلِهِ الْمُسْتَدَلِّ فَ فَاسِدٌ
وَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ لِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَيُسَمَّى مُرَكَّبَ الْأَصْلِ أَوْ لِعِلَّةٍ يَمْنَعُ الْخَصْمُ وُجُودَهَا فِي الْأَصْلِ وَيُسَمَّى مُرَكَّبَ الْوَصْفِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَلَوْ سَلَّمَهَا فَأَثْبَتَ الْمُسْتَدِلُّ وُجُودَهَا أَوْ سَلَّمَهُ الْخَصْمُ انْتَهَضَ الدَّلِيلُ
وَيُقَاسُ عَلَى عَامٍّ خُصَّ ، كَلَائِطٍ وَآتٍ بَهِيمَةً عَلَى زَانٍ

فَصْلٌ : الْعِلَّةُ مُجَرَّدُ أَمَارَةٍ وَعَلَامَةٍ نَصَبَهَا الشَّارِعُ دَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ زِيدَ مَعَ أَنَّهَا مُوجِبَةٌ لِمَصَالِحَ دَافِعَةٌ لِمَفَاسِدَ فَيَصِحُّ تَعْلِيلٌ بِلَقَبٍ ، كَ بِمُشْتَقٍّ
وَلَا يُشْتَرَطُ اشْتِمَالُهَا عَلَى حِكْمَةٍ مَقْصُودَةٍ لِلشَّارِعِ
ثُمَّ قَدْ تَكُونُ رَافِعَةً أَوْ دَافِعَةً أَوْ فَاعِلَتُهُمَا ، وَصْفًا حَقِيقِيًّا ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا ، أَوْ عُرْفِيًّا مُطَّرِدًا ، أَوْ لُغَوِيًّا فَلَا يُعَلَّلُ بِحِكْمَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْ وَصْفٍ ضَابِطٍ لَهَا
وَيُعَلَّلُ ثُبُوتِيٌّ بِعَدَمٍ
فَصْلٌ ، مِنْ شُرُوطِهَا أَنْ لا تَكُونَ مَحَلَّ الْحُكْمِ وَلَا جُزْأَهُ الْخَاصِّ وَلَا قَاصِرَةً مُسْتَنْبَطَةً وَفَائِدَةُ ثُبُوتِ الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ : مَعْرِفَةُ الْمُنَاسَبَةِ ، وَمَنْعُ الْإِلْحَاقِ : وَتَقْوِيَةُ النَّصِّ وَزِيدَ وَزِيَادَةُ الْأَجْرِ عِنْدَ قَصْدِ الِامْتِثَالِ لِأَجْلِهَا وَالنَّقْضُ ، وَيُسَمَّى تَخْصِيصَ الْعِلَّةِ عَدَمُ اطِّرَادِهَا بِأَنْ تُوجَدَ بِلَا حُكْمٍ وَلَا يَقْدَحُ مُطْلَقًا ، وَيَكُونُ حُجَّةً فِي غَيْرِ مَا خُصَّ وَالتَّعْلِيلُ لِجَوَازِ الْحُكْمِ لا يَنْتَقِضُ بِأَعْيَانِ الْمَسَائِلِ وَبِنَوْعِهِ لا يَنْتَقِضُ بِعَيْنِ مَسْأَلَةٍ وَالْكَسْرُ وُجُودُ الْحِكْمَةِ بِلَا حُكْمٍ وَالنَّقْضُ الْمَكْسُورُ نَقْضُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ وَلَا يُبْطِلَانِهَا وَالْعَكْسُ ، وَهُوَعَدَمُ الْحُكْمِ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ شَرْطٌ إنْ كَانَ التَّعْلِيلُ لِجِنْسِ الْحُكْمِ ، لا إنْ كَانَ لِنَوْعِهِ
وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ حُكْمٍ بِعِلَلٍ كُلُّ صُورَةٍ بِعِلَّةٍ وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ صُورَةٍ بِعِلَّتَيْنِ وَبِعِلَلٍ مُسْتَقِلَّةٍ وَكُلُّ وَاحِدَةٍ عِلَّةٌ لا جُزْءُ عِلَّةٍ وَحُكْمَيْنِ بِعِلَّةٍ إثْبَانًا وَنَفْيًا

وَأَنْ لا تَتَأَخَّرَ عِلَّةُ الْأَصْلِ عَنْ حُكْمِهِ
وَأَنْ لا تَرْجِعَ عَلَيْهِ بِإِبْطَالٍ وَفِي قَوْلٍ : وَلَا بِتَخْصِيصٍ
وَأَنْ لا يَكُونَ لِلْمُسْتَنْبَطَةِ مُعَارِضٌ فِي الْأَصْلِ وَأَنْ لا تُخَالِفَ نَصًّا وَلَا إجْمَاعًا
وَأَنْ لا تَتَضَمَّنَ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ
وَأَنْ يَكُونَ دَلِيلُهَا شَرْعِيًّا وَأَنْ لا يَعُمَّ دَلِيلُهَا حُكْمَ الْفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ بِخُصُوصِهِ وَأَنْ تَتَعَيَّنَ
وَأَنْ لا تَكُونَ وَصْفًا مُقَدَّرًا وَقَدْ تَكُونُ حُكْمًا شَرْعِيًّا وَتَكُونُ صِفَةُ الِاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ عِلَّةً وَيَتَعَدَّدُ الْوَصْفُ
وَيَقَعُ وَمَا حَكَمَ بِهِ الشَّارِعُ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي عَيْنٍ ، أَوْ فَعَلَهُ أَوْ أَقَرَّهُ لا يُعَلَّلُ بِمُخْتَصَّةٍ بِذَلِكَ الْوَقْتِ ؛
بِحَيْثُ يَزُولُ الْحُكْمُ مُطْلَقًا وَقَدْ تَزُولُ الْعِلَّةُ وَيَبْقَى الْحُكْمُ كَالرَّمَلِ
وَتَعْلِيلُهُ بِعِلَّةٍ زَالَتْ . وَإِذَا عَادَتْ فِيهِ نَظَرٌ وَعَكْسُهُ زَالَ وَوُقُوعُهُ فِي خِطَابٍ عَامٍّ فِيهِ نَظَرٌ .
فَصْلٌ : لا يُشْتَرَطُ الْقَطْعُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ وَلَا بِوُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ وَلَا انْتِفَاءُ مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ صَحَابِيٍّ إنْ لَمْ
يَكُنْ حُجَّةً وَلَا النَّصُّ عَلَيْهَا أَوْ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَعْلِيلِهِ

وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ وُجُودَ مَانِعٍ أَوْ عَدَمَ شَرْطٍ لَزِمَ وُجُودُ الْمُقْتَضِي وَيَصِحُّ كَوْنُ الْعِلَّةِ صُورَةَ
الْمَسْأَلَةِ وَحُكْمُ الْأَصْلِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لا بِهَا شَرْطُ فَرْعٍ : أَنْ تُوجَدَ فِيهِ بِتَمَامِهَا فِيمَا يُقْصَدُ مِنْ عَيْنِهَا أَوْ
جِنْسِهَا فَإِنْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً فَ قَطْعِيٌّ ، وَهُوَقِيَاسَ الْأَوْلَى وَالْمُسَاوَاةِ أَوْ ظَنِّيَّةً فَ ظَنِّيٌّ وَهُوَقِيَاسَ الْأَدْوَنِ وَأَنْ
تُؤَثِّرَ فِي أَصْلِهَا الْمَقِيسِ عَلَيْهِ
وَأَنْ يُسَاوِيَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ كَوْنُهُ وَسِيلَةً لِلْحِكْمَةِ مِنْ عَيْنِ الْحُكْمِ أَوْ جِنْسِهِ
وَأَنْ لا يَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَى حُكْمِهِ بِمُوَافِقٍ وَلَا مُتَقَدِّمًا عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ
وَلَا ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِنَصِّ جُمْلَةً
مَسَالِكُ الْعِلَّةِ الْإِجْمَاعُ الثَّانِي النَّصُّ وَمِنْهُ صَرِيحٌ كَ لِعِلَّةِ أَوْ سَبَبِ أَوْ أَجْلِ أَوْ مِنْ أَجْلِ كَذَا أَوْ كَيْ أَوْ إذًا
وَكَذَا إنَّ وَهِيَ مُلْحَقَةً بِالْفَاءِ آكَدُ وَزِيدَ الْمَفْعُولَ لَهُ وَظَاهِرٌ كَاللَّامِ ظَاهِرَةً وَمُقَدَّرَةً وَالْبَاءِ إنْ قَامَ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَمْ
يَقْصِدْ التَّعْلِيلَ مَجَازٌ كَ لِمَ فَعَلْت ؟ فَيَقُولُ : لِأَنِّي أَرَدْت

وَإِيمَاءٌ وَتَنْبِيهٌ وَمِنْ أَنْوَاعِهِ : تَرَتُّبُ حُكْمٍ عَقِبَ وَصْفٍ بِالْفَاءِ ، مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهَا لِلتَّعْقِيبِ ظَاهِرًا ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ السَّبَبِيَّةُ وَتَرَتُّبُ حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ بِصِيغَةِ الْجَزَاءِ وَذِكْرُ حُكْمٍ جَوَابًا لِسُؤَالٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّتَهُ كَانَ اقْتِرَانُهُ بِهِ بَعِيدًا شَرْعًا وَلُغَةً وَلَتَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ كَقَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ( ) وَيُسَمَّى إنْ حُذِفَ بَعْضُ الْأَوْصَافِ تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ

وَمِنْهَا تَقْدِيرُ الشَّارِعِ وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيلِ كَانَ بَعِيدًا لا فَائِدَةَ فِيهِ إمَّا فِي السُّؤَالِ ، ( ) أَوْ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا كَ أَوْ بِشَرْطٍ وَجَزَاءٍ ، نَحْوَأَوْ بِغَايَةٍ نَحْوَ( ) أَوْ بِاسْتِثْنَاءٍ نَحْوَ( ) أَوْ بِاسْتِدْرَاكٍ نَحْوَ( )

وَمِنْهَا تَعْقِيبُ الْكَلَامِ أَوْ تَضْمِينُهُ مَا لَوْ لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ لَمْ يَنْتَظِمْ نَحْوَ

(5/29)

وَمِنْهَا اقْتِرَانُ الْحُكْمِ بِوَصْفٍ مُنَاسِبٍ ، كَأَكْرِمْ الْعُلَمَاءَ ، وَأَهِنْ الْجُهَّالَ فَإِنْ صَرَّحَ بِالْوَصْفِ وَالْحُكْمُ مُسْتَنْبَطٌ مِنْهُ ، كَ ( ) صِحَّتَهُ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ حِلِّهِ فَ مُومَى إلَيْهِ وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ كَحُرِّمَتْ الْخَمْرُ الْوَصْفُ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ التَّحْرِيمِ وَلَا يُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ الْوَصْفِ الْمُومَى إلَيْهِ الثَّالِثُ السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ، وَهُوَحَصْرُ الْأَوْصَافِ وَإِبْطَالُ مَا لا يَصْلُحُ فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي عِلَّةً وَيَكْفِي الْمُنَاظِرَ بَحَثْت فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَهُ أَوْ الْأَصْلُ عَدَمُهُ فَإِنْ بَيَّنَ الْمُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ لَزِمَ إبْطَالُهُ وَلَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضَ بَيَانُ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّعْلِيلِ وَلَا يَنْقَطِعُ الْمُسْتَدِلُّ إلَّا بِعَجْزِهِ عَنْ إبْطَالِهِ وَالْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِظَنِّهِ وَمَتَى كَانَ الْحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ قَطْعِيًّا فَالتَّعْلِيلُ قَطْعِيٌّ وَإِلاَّ فَ ظَنِّيٌّ وَمِنْ طُرُقِ الْحَذْفِ الْإِلْغَاءُ وَهُوَإِثْبَاتُ الْحُكْمِ بِ الْبَاقِي فَقَطْ فِي صُورَةٍ ، وَلَمْ يَثْبُتْ دُونَهُ ، فَيَظْهَرُ اسْتِقْلَالُهُ وَنَفْيُ الْعَكْسِ كَالْإِلْغَاءِ لا عَيْنِهِ وَمِنْهَا طَرْدُ الْمَحْذُوفِ مُطْلَقًا كَطُولٍ وَقِصَرٍ أَوْ بِالنِّسْبَةِ إلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ كَالذُّكُورِيَّةِ فِي الْعِتْقِ وَمِنْهَا عَدَمُ ظُهُورِ مُنَاسَبَةٍ وَيَكْفِي الْمُنَاظِرَ بَحَثْت فَلَوْ قَالَ الْمُعْتَرِضُ : الْبَاقِي كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ تَسْلِيمِ مُنَاسَبَتِهِ لَمْ يُقْبَلْ وَقَبْلَهُ سَبْرُ الْمُسْتَدِلِّ أَرْجَحُ وَلَيْسَ لَهُ بَيَانُ الْمُنَاسَبَةِ وَالسَّبْرُ الظَّنِّيُّ حُجَّةٌ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَاظِرٍ أَوْ مُنَاظِرٍ وَلَوْ أَفْسَدَ حَنْبَلِيٌّ عِلَّةَ

(6/29)

شَافِعِيٍّ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِحَّةِ عِلَّتِهِ لَكِنَّهُ طَرِيقٌ لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ خَصْمِهِ ، وَإِلْزَامٌ لَهُ صِحَّةَ عِلَّتِهِ وَلِكُلِّ حُكْمٍ عِلَّةٌ تَفَضُّلًا وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ فِيهَا إجْمَاعًا

الرَّابِعُ الْمُنَاسَبَةُ ، وَالْإِخَالَةُ وَاسْتِخْرَاجُهَا يُسَمَّى تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ وَهُوَتَعْيِينُ عِلَّةِ الْأَصْلِ بِإِبْدَاءِ الْمُنَاسَبَةِ مِنْ ذَاتِ الْوَصْفِ وَالْمُنَاسَبَةُ لُغَوِيَّةٌ وَالْمُنَاسِبُ : مَا تَقَعُ الْمَصْلَحَةُ عَقِبَهُ وَزِيدَ لِرَابِطٍ مَا عَقْلِيٍّ وَيَتَحَقَّقُ الِاسْتِقْلَالُ بِعَدَمِ مَا سِوَاهُ بِ السَّبْرِ وَالْمَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ قَدْ يُعْلَمُ حُصُولُهُ كَبَيْعٍ أَوْ يُظَنُّ ، كَقِصَاصٍ

أَوْ يُشَكُّ فِيهِ كَحَدِّ خَمْرٍ أَوْ يُتَوَهَّمُ كَنِكَاحِ آيِسَةٍ لِلتَّوَالُدِ وَلَوْ فَاتَ يَقِينًا ، كَلُحُوقِ نَسَبِ مَشْرِقِيٍّ بِمَغْرِبِيَّةٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ

وَالْمُنَاسِبُ دُنْيَوِيٌّ ضَرُورِيٌّ أَصْلًا ، وَهُوَأَعْلَى رُتَبِ الْمُنَاسَبَاتِ حِفْظُ الدِّينِ ، فَ النَّفْسِ ، فَ الْعَقْلِ ، فَ النَّسْلِ ، فَ الْمَالِ ، وَالْعِرْضِ وَمُكَمِّلٌ لَهُ ، كَحِفْظِ الْعَقْلِ بِالْحَدِّ بِقَلِيلٍ مُسْكِرٍ وَحَاجِيٌّ كَبَيْعٍ وَنَحْوِهِ وَبَعْضُهَا أَبْلَغُ وَقَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا كَشِرَاءِ وَلِيِّ مَا يَحْتَاجُهُ طِفْلٌ وَنَحْوِهِ وَمُكَمِّلٍ لَهُ كَرِعَايَةِ كَفَاءَةٍ ، وَمَهْرٍ ، مِثْلٍ فِي تَزْوِيجِ صَغِيرَةٍ وَتَحْسِينِيٌّ غَيْرُ مُعَارِضٍ لِلْقَوَاعِدِ كَتَحْرِيمِ النَّجَاسَةِ وَسَلْبِ الْمَرْأَةِ عِبَارَةَ عَقْدِ النِّكَاحِ لا الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ عَلَى أَصْلِنَا أَوْ مُعَارِضٍ كَالْكِتَابَةِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ بِحُجَّةٍ

وَأُخْرَوِيٌّ كَتَزْكِيَةِ النَّفْسِ وَرِيَاضَتِهَا وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا كَإِيجَابِ الْكَفَّارَةِ وَإِقْنَاعِيٌّ يَنْتَفِي ظَنُّ مُنَاسَبَتِهِ بِتَأَمُّلِهِ وَإِذَا اشْتَمَلَ وَصْفٌ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ أَوْ مُسَاوِيَةٍ لَمْ تَنْجَرَّ مُنَاسَبَتُهُ وَلِلْمُعَلِّلِ تَرْجِيحُ وَصْفِهِ بِطَرِيقٍ تَفْصِيلِيٍّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَسَائِلِ ، وَإِجْمَالِيٍّ ، وَهُوَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ رُجْحَانُ الْمَصْلَحَةِ ثَبَتَ الْحُكْمُ تَعَبُّدًا وَالْمُنَاسِبُ مُؤَثِّرٌ إنْ اُعْتُبِرَ بِنَصٍّ أَوْ إجْمَاعٍ وَمُلَائِمٌ إنْ اُعْتُبِرَ بِتَرَتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ فَقَطْ ، إنْ ثَبَتَ بِنَصٍّ أَوْ إجْمَاعٍ اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ وَإِلاَّ فَغَرِيبٌ وَكُلٌّ مِنْ الثَّلَاثَةِ حُجَّةٌ وَإِنْ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ جِنْسَهُ الْبَعِيدَ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ فَ " مُرْسَلٌ مُلَائِمٌ " وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ وَإِلاَّ فَمُرْسَلٌ غَرِيبٌ أَوْ مُرْسَلٌ ثَبَتَ إلْغَاؤُهُ وَهُمَا مَرْدُودَانِ

فَائِدَةٌ : أَعَمُّ الْجِنْسِيَّةِ فِي الْوَصْفِ : كَوْنُهُ وَصْفًا ، فَمَنَاطًا ، فَمَصْلَحَةً خَاصَّةً . وَفِي الْحُكْمِ : كَوْنُهُ حُكْمًا ، فَوَاجِبًا ، وَنَحْوُهُ فَعِبَادَةً فَصَلَاةً ، فَظُهْرًا وَتَأْثِيرُ الْأَخَصِّ فِي الْأَخَصِّ أَقْوَى وَالْأَعَمِّ فِي الْأَعَمِّ يُقَابِلُهُ وَالْأَخَصِّ فِي الْأَعَمِّ وَعَكْسُهُ وَاسِطَتَانِ

الْخَامِسُ إثْبَاتُهَا بِالشَّبَهِ وَهُوَتَرَدُّدُ فَرْعٍ بَيْنَ أَصْلَيْنِ شَبَهُهُ بِأَحَدِهِمَا فِي الْأَوْصَافِ أَكْثَرُ وَيُعْتَبَرُ الشَّبَهُ حُكْمًا لا حَقِيقَةً وَلَا يُصَارُ إلَيْهِ مَعَ قِيَاسِ الْعِلَّةِ فَإِنْ عُدِمَ فَحُجَّةٌ

السَّادِسُ الدَّوَرَانُ وَهُوَتَرَتُّبُ حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ وُجُودًا وَعَدَمًا وَيُفِيدُ الْعِلَّةَ ظَنًّا وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَدِلَّ نَفْيُ مَا هُوَأَوْلَى مِنْهُ فَإِنْ أَبْدَى الْمُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ تَرَجَّحَ جَانِبُ الْمُسْتَدِلِّ بِالتَّعْدِيَةِ فَإِنْ تَعَدَّى إلَى الْفَرْعِ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ تَعَدَّى إلَى فَرْعٍ آخَرَ طُلِبَ التَّرْجِيحُ وَالطَّرْدُ : مُقَارَنَةُ الْحُكْمِ لِلْوَصْفِ بِلَا مُنَاسَبَةٍ وَلَيْسَ دَلِيلًا وَحْدَهُ وَتَنْقَسِمُ الْعِلَّةُ عَقْلِيَّةً أَوْ شَرْعِيَّةً إلَى مَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْلُولِهَا كَوُجُودِ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ وَإِلَى مَا يُؤَثِّرُ

فِيهَا مَعْلُولُهَا كَالدَّوَرَانِ

فَوَائِدُ الْمَنَاطُ مُتَعَلِّقُ الْحُكْمِ وَتَحْقِيقُهُ إثْبَاتُ الْعِلَّةِ فِي آحَادِ صُوَرِهَا فَإِنْ عُلِمَتْ الْعِلَّةُ بِنَصٍّ أَوْ إجْمَاعٍ أُحْتُجَّ بِهِ

وَمَدَارُ الْحُكْمِ : مُوجِبُهُ ، أَوْ مُتَعَلِّقُهُ ، وَلَازِمُهُ مَا لا يَثْبُتُ الْحُكْمُ مَعَ عَدَمِهِ وَمَلْزُومُهُ مَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودُهُ وُجُودَ الْحُكْمِ مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ أَوْ نُصَّ أَوْ أُجْمِعَ عَلَى عِلَّتِهِ فَ قِيَاسٌ جَلِيٌّ وَإِلاَّ فَخَفِيٌّ وَبِاعْتِبَارِ عِلَّتِهِ إنْ صُرِّحَ فِيهِ بِهَا فَ قِيَاسُ عِلَّةٍ وَإِنْ جُمِعَ فِيهِ بِمَا يُلَازِمُهَا أَوْ بِأَحَدِ مُوجِبِهَا فِي الْأَصْلِ لِمُلَازَمَةِ الْآخَرِ ، فَ قِيَاسُ دَلَالَةٍ وَمَا جُمِعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ فَ قِيَاسٌ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ

وَيَجُوزُ ثُبُوتُ كُلِّ الْأَحْكَامِ بِنَصٍّ مِنْ الشَّارِعِ لا بِالْقِيَاسِ وَمَعْرِفَتُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ وَيَكُونُ فَرْضَ عَيْنٍ عَلَى بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ وَهُوَمِنْ الدِّينِ وَالنَّفْيُ أَصْلِيٌّ يَجْرِي فِيهِ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ فَيُؤَكَّدُ بِهِ الِاسْتِصْحَابُ وَطَارِئٌ ، كَبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ يَجْرِي فِيهِ هُوَالْقَوَادِحُ تَرْجِعُ إلَى الْمَنْعِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ ، أَوْ الْمُعَارَضَاتِ فِي الْحُكْمِ وَمُقَدَّمُهَا الِاسْتِفْسَارُ وَهُوَطَلَبُ مَعْنَى لَفْظِ الْمُسْتَدِلِّ لِإِجْمَالِهِ أَوْ غَرَابَتِهِ وَعَلَى الْمُعْتَرِضِ بَيَانُ احْتِمَالِهِ أَوْ جِهَةِ الْغَرَابَةِ بِطَرِيقَةٍ لا بَيَانُ تَسَاوِي الِاحْتِمَالَاتِ وَلَوْ قَالَ الْأَصْلُ عَدَمُ مُرَجِّحٍ : صَحَّ وَجَوَابُهُ بِمَنْعِ احْتِمَالِهِ أَوْ بَيَانِ ظُهُورِهِ فِي مَقْصُودِهِ إمَّا بِنَقْلٍ مِنْ اللُّغَةِ أَوْ عُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ تَفْسِيرِهِ إنْ تَعَذَّرَ إبْطَالُ غَرَابَتِهِ وَلَوْ قَالَ يَلْزَمُ ظُهُورُهُ دَفْعًا لِلْإِجْمَالِ ، وَفِيمَا قَصَدْتُهُ لِعَدَمِ ظُهُورِهِ فِي الْآخَرِ اتِّفَاقًا كَفَى فَسَادُ الِاعْتِبَارِ مُخَالَفَةُ نَصًّا أَوْ إجْمَاعًا وَجَوَابُهُ بِضَعْفِهِ أَوْ مَنْعِ ظُهُورِهِ أَوْ تَأْوِيلِهِ أَوْ الْقَوْلِ بِمُوجَبِهِ أَوْ مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ فَسَادُ الْوَضْعِ ، وَهُوَأَخَصُّ مِمَّا تَلَاهُ كَوْنُ الْجَامِعِ ثَبَتَ اعْتِبَارُهُ بِنَصٍّ أَوْ إجْمَاعٍ فِي نَقِيضِ الْحُكْمِ . كَقَوْلِ شَافِعِيٍّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ : مَسْحٌ فَسُنَّ تَكْرَارُهُ كَاسْتِجْمَارٍ . فَيُعْتَرَضُ بِكَرَاهَةِ تَكْرَارِ مَسْحِ الْخُفِّ وَمِنْهُ كَوْنُ الدَّلِيلِ عَلَى هَيْئَةٍ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِاعْتِبَارِهِ فِي تَرْتِيبِ الْحُكْمِ كَتَلَقِّي تَخْفِيفٍ مِنْ تَغْلِيظٍ كَقَوْلِ حَنَفِيٍّ :

الْقَتْلُ جِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا كَفَّارَةٌ كَبَقِيَّةِ الْكَبَائِرِ ، فَجِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ تُنَاسِبُ التَّغْلِيظَ أَوْ تَوْسِيعٍ مِنْ تَضْيِيقٍ ، كَ الزَّكَاةُ مَالٌ وَاجِبٌ إرْفَاقًا لِدَفْعِ الْحَاجَةِ ، فَكَانَ عَلَى التَّرَاخِي كَالدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، فَدَفْعُ الْحَاجَةِ يَقْتَضِي الْفَوْرَ أَوْ إثْبَاتٍ مِنْ نَفْيٍ ، كَ الْمُعَاطَاةُ فِي الْيَسِيرِ بَيْعٌ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ سِوَى الرِّضَا ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْطُلَ كَغَيْرِهِ . فَالرِّضَا يُنَاسِبُ الِانْعِقَادَ وَجَوَابُهُمَا بِتَقْرِيرِ كَوْنِهِمَا كَذَلِكَ مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ يُسْمَعُ وَلَا يَنْقَطِعُ بِمُجَرَّدِهِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ كَمَنْعِ الْعِلَّةِ ، أَوْ وُجُودِهَا فَ إنْ دَلَّ لَمْ يَنْقَطِعْ الْمُعْتَرِضُ فَلَهُ الِاعْتِرَاضُ وَلَيْسَ

بِخَارِجٍ عَنْ الْمَقْصُودِ ، فَيَتَوَجَّهُ لَهُ سَبْعُ مَنُوعٍ مُرَتَّبَةٍ وَإِنْ اعْتَرَضَ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ بِ إنِّي لا أَعْرِفُ مَذْهَبِي فِيهِ فَإِنْ أَمْكَنَ الْمُسْتَدِلَّ بَيَانُهُ وَإِلاَّ دَلَّ عَلَى إثْبَاتِهِ وَلِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِدَلِيلٍ عِنْدَهُ فَقَطْ كَمَفْهُومٍ وَقِيَاسٍ فَإِنْ اعْتَرَضَ دَلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْقَطِعْ وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ أَنْ يُلْزِمَهُ مَا يَعْتَقِدُهُ هُوَوَلَا أَنْ يَقُولَ إنْ سَلَّمْت وَإِلاَّ دَلَّلْت عَلَيْهِ التَّقْسِيمُ احْتِمَالُ لَفْظِ الْمُسْتَدِلِّ لِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ بَعْضُهَا مَمْنُوعٌ وَهُوَوَارِدٌ وَبَيَانُهُ عَلَى الْمُعْتَرِضِ كَ الصَّحِيحُ فِي الْحَضَرِ وَجَدَ السَّبَبَ بِتَعَذُّرِ الْمَاءِ فَجَازَ أَنْ يَتَيَمَّمَ فَيَقُولَ السَّبَبُ تَعَذُّرُهُ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي سَفَرٍ ، أَوْ مَرَضٍ فَالْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ ، فَهُوَمَنْعٌ بَعْدَ تَقْسِيمٍ

وَجَوَابُهُ كَالِاسْتِفْسَارِ مَنْعُ وُجُودِ الْمُدَّعَى عِلَّةً فِي الْأَصْلِ كَ الْكَلْبُ حَيَوَانٌ يُغْسَلُ مِنْ وُلُوغِهِ سَبْعًا فَلَا يَطْهُرُ بِدَبْغٍ كَ خِنْزِيرٍ فَيُمْنَعُ وَجَوَابُهُ بِبَيَانِهِ بِدَلِيلٍ مِنْ عَقْلٍ أَوْ حِسٍّ أَوْ شَرْعٍ بِحَسَبِ حَالِ الْوَصْفِ وَلَهُ تَفْسِيرُ لَفْظِهِ بِمُحْتَمَلٍ مَنْعُ كَوْنِهِ عِلَّةً أَعْظَمُ الْأَسْئِلَةِ وَيُقْبَلُ وَجَوَابُهُ بِبَيَانِهِ بِأَحَدِ مَسَالِكِهَا عَدَمُ التَّأْثِيرِ بِأَنَّ الْوَصْفَ لا مُنَاسَبَةَ لَهُ لا يَرِدُ عَلَى قِيَاسِ الدَّلَالَةِ وَلَا قِيَاسٍ نَافٍ لِلْحُكْمِ وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ عَدَمُهُ فِي الْوَصْفِ كَ صَلَاةٌ لا تُقْصَرُ ، فَلَا يُقَدَّمُ أَذَانُهَا عَلَى وَقْتِهَا كَالْمَغْرِبِ ، فَعَدَمُ الْقَصْرِ هُنَا طَرْدِيٌّ فَيَرْجِعُ إلَى سُؤَالِ الْمُطَالَبَةِ وَعَدَمُهُ فِي الْأَصْلِ كَ مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْئِيٍّ ، فَبَطَلَ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ فَالْعَجْزُ عَنْ التَّسْلِيمِ مُسْتَقِلٌّ وَيُقْبَلُ فِي وَجْهٍ وَهُوَمُعَارَضٌ فِي الْأَصْلِ وَعَدَمُهُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَمَا لا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ كَ الْمُرْتَدُّ مُشْرِكٌ أَتْلَفَ مَالًا فِي دَارِ الْحَرْبِ . فَلَا ضَمَانَ كَحَرْبِيٍّ فَ دَارُ الْحَرْبِ : طَرْدِيٌّ إذْ مَنْ أَوْجَبَهُ أَوْ نَفَاهُ : أَطْلَقَ أَوْ لَهُ فَائِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ كَقَوْلِ مُعْتَبِرٍ عَدَدَ الْأَحْجَارِ فِي الِاسْتِجْمَارِ عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَحْجَارِ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَعْصِيَةٌ ، فَاعْتُبِرَ فِيهَا الْعَدَدُ كَالْجِمَارِ فَقَوْلُهُ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَعْصِيَةٌ لا أَثَرَ لَهُ لَكِنَّهُ مُضْطَرٌّ إلَى ذِكْرِهِ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ بِ الرَّجْمِ أَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ كَ الْجُمُعَةُ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إلَى إذْنٍ كَغَيْرِهَا فَ

مَفْرُوضَةٌ : حَشْوٌ إذْ لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَنْتَقِضْ وَعَدَمُهُ فِي الْفَرْعِ كَ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا فَلَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ زُوِّجَتْ بِغَيْرِ كُفْءٍ وَهُوَكَالثَّانِي وَيَجُوزُ الْفَرْضُ فِي بَعْضِ صُوَرِ الْمَسْأَلَةِ يَكْفِي قَوْلُهُ ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، فَلَزِمَ ثُبُوتُهُ فِي الْبَاقِي وَإِنْ أَتَى بِمَا لا أَثَرَ لَهُ فِي الْأَصْلِ لِدَفْعِ النَّقْضِ ، لَمْ يَجُزْ الْقَدْحُ فِي مُنَاسَبَةِ الْوَصْفِ بِمَا يَلْزَمُ مِنْ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ أَوْ مُسَاوِيَةٍ وَجَوَابُهُ بِالتَّرْجِيحِ الْقَدْحُ فِي إفْضَاءِ الْحُكْمِ إلَى الْمَقْصُودِ كَتَعْلِيلِ حُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ أَبَدًا بِالْحَاجَةِ إلَى رَفْعِ الْحِجَابِ فَإِذَا تَأَبَّدَ فَيُعْتَرَضُ بِأَنَّ سَدَّهُ يُفْضِي إلَى الْفُجُورِ وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّأْبِيدَ يَمْنَعُ عَادَةً فَيَصِيرُ طَبْعًا كَرَحِمٍ مَحْرَمٍ كَوْنُ الْوَصْفِ خَفِيًّا كَتَعْلِيلِهِ صِحَّةَ النِّكَاحِ بِالرِّضَى فَيُعْتَرَضُ

بِأَنَّهُ خَفِيٌّ وَالْخَفِيُّ لا يُعَرِّفُ الْخَفِيَّ وَجَوَابُهُ ضَبْطُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ صِيغَةٍ ، كَإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ، أَوْ فِعْلٍ كَوْنُهُ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ كَتَعْلِيلِهِ بِالْحِكَمِ وَالْمَقَاصِدِ كَ رُخَصِ السَّفَرِ بِالْمَشَقَّةِ فَيُعْتَرَضُ بِاخْتِلَافِهَا بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ وَجَوَابُهُ بِأَنَّهُ مُنْضَبِطٌ بِنَفْسِهِ أَوْ بِضَابِطٍ لِلْحِكْمَةِ النَّقْضُ كَ الْحُلِيُّ مَالٌ غَيْرُ نَامٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، كَثِيَابِ الْبِذْلَةِ فَيُعْتَرَضُ بِالْحُلِيِّ الْمُحَرَّمِ . وَجَوَابُهُ بِمَنْعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ أَوْ بِمَنْعِ وُجُودِ الْحُكْمِ فِيهَا وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ الدَّلَالَةُ عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهَا وَلَوْ دَلَّ

الْمُسْتَدِلُّ عَلَى وُجُودِهَا بِدَلِيلٍ مَوْجُودٍ فِي صُورَةِ النَّقْضِ فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ : يَنْتَقِضُ دَلِيلُك فَقَدْ انْتَقَلَ مِنْ نَقْضِهَا إلَى نَقْضِ دَلِيلِهَا فَلَا يُقْبَلُ وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلَّ دَلِيلٌ يَلِيقُ بِأَصْلِهِ وَلَوْ قَالَ ابْتِدَاءً : يَلْزَمُك انْتِقَاضُ عِلَّتِك ، أَوْ دَلِيلِهَا : قُبِلَ وَلَوْ مَنَعَ الْمُسْتَدِلُّ تَخَلُّفَ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ لَمْ يُمْكِنْ الْمُعْتَرِضُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلَّ لا أَعْرِفُ الرِّوَايَةَ فِيهَا وَإِنْ قَالَ أَنَا أَحْمِلُهَا عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ ، وَأَقُولُ فِيهَا كَمَسْأَلَةِ الْخِلَافِ . مُنِعَ إلَّا إنْ نَقَلَ عَنْ إمَامِهِ أَنَّهُ عَلَّلَ بِهَا ، فَيُجْرِيهَا وَإِنْ فَسَّرَ الْمُسْتَدِلُّ لَفْظَهُ بِدَافِعٍ لِلنَّقْضِ غَيْرِ ظَاهِرِهِ كَ عَامٍّ بِ خَاصٍّ لَمْ يُقْبَلْ وَلَوْ أَجَابَ بِتَسْوِيَةٍ بَيْنَ أَصْلٍ وَفَرْعٍ لِدَفْعِهِ قُبِلَ وَلَا يُلْزِمُ بِمَا لا يَقُولُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ كَمَفْهُومٍ ، وَقِيَاسٍ ، وَقَوْلِ صَحَابِيٍّ إلَّا النَّقْضَ وَالْكَسْرَ عَلَى قَوْلِ مَنْ الْتَزَمَهُمَا وَإِنْ نَقَضَ أَحَدُهُمَا عِلَّةَ الْآخَرِ بِأَصْلِ نَفْسِهِ أَوْ زَادَ الْمُسْتَدِلُّ وَصْفًا مَعْهُودًا مَعْرُوفًا فِي الْعِلَّةِ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ نَقَضَ بِ مَنْسُوخٍ ، أَوْ بِ خَاصٍّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِرُخْصَةٍ ثَابِتَةٍ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ ، أَوْ بِمَوْضِعِ اسْتِحْسَانٍ رُدَّ وَيَجِبُ أَنْ يَحْتَرِزَ الْمُسْتَدِلُّ فِي دَلِيلِهِ عَنْ النَّقْضِ وَإِنْ احْتَرَزَ عَنْهُ بِشَرْطٍ ذَكَرَهُ فِي الْحُكْمِ صَحَّ وَإِنْ احْتَرَزَ بِحَذْفِ الْحُكْمِ لَمْ يَصِحَّ الْكَسْرُ كَالنَّقْضِ الْمُعَارَضَةُ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنًى آخَرَ

مُسْتَقِلٍّ أَوْ غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ وَالثَّانِي مَقْبُولٌ وَلَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضَ بَيَانُ نَفْيِ وَصْفِ الْمُعَارَضَةِ عَنْ الْفَرْعِ وَلَا يَحْتَاجُ وَصْفُهَا إلَى أَصْلٍ وَجَوَابُهَا بِمَنْعِ وُجُودِ الْوَصْفِ وَالثَّانِي أَوْ الْمُطَالَبَةُ بِتَأْثِيرِهِ إنْ أَثْبَتَ بِمُنَاسَبَةٍ أَوْ بِشَبَهٍ لا بِسَبْرٍ .

وَالثَّالِثُ أَوْ بِخَفَائِهِ وَالرَّابِعُ أَوْ لَيْسَ مُنْضَبِطًا وَالْخَامِسُ أَوْ مَنْعِ ظُهُورِهِ وَالسَّادِسُ أَوْ انْضِبَاطِهِ وَالسَّابِعُ أَوْ بَيَانُ أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ وَالثَّامِنُ أَوْ مُلْغًى ، أَوْ أَنَّ مَا عَدَاهُ مُسْتَقِلٌّ فِي صُورَةٍ مَا بِظَاهِرِ نَصٍّ ، أَوْ إجْمَاعٍ وَيَكْفِي فِي اسْتِقْلَالِهِ إثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي صُورَةٍ دُونَهُ وَلَوْ أَبْدَى الْمُعْتَرِضُ آخَرَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُلْغَى بِثُبُوتِ الْحُكْمِ دُونَهُ فَسَدَ الْإِلْغَاءُ . وَيُسَمَّى تَعَدُّدُ الْوَضْعِ ، لِتَعَدُّدِ أَصْلَيْهِمَا وَجَوَابُ فَسَادِ الْإِلْغَاءِ : الْإِلْغَاءُ ، إلَى أَنْ يَقِفَ

أَحَدُهُمَا وَلَا يُفِيدُ الْإِلْغَاءَ لِضَعْفِ الْمَظِنَّةِ بَعْدَ تَسْلِيمِهَا وَلَا يَكْفِي الْمُسْتَدِلَّ رُجْحَانُ وَصْفِهِ أَمَّا إنْ اتَّفَقَا عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ مُعَلَّلًا بِأَحَدِهِمَا قُدِّمَ الرَّاجِحُ وَلَا يَكْفِي كَوْنُهُ مُتَعَدِّيًا وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ أُصُولِ الْمُسْتَدِلِّ وَاقْتِصَارٌ عَلَى وَاحِدٍ فِي مُعَارَضَةٍ ، وَجَوَابٍ فَوَائِدُ الْفَرْضُ أَنْ يُسْأَلَ عَامًّا ، فَيُجِيبَ خَاصًّا أَوْ يُفْتِيَ عَامًّا وَيَدُلَّ خَاصًّا وَالتَّقْدِيرُ إعْطَاءُ الْمَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ ، وَعَكْسُهُ وَمَحَلُّ النِّزَاعِ الْحُكْمُ الْمُفْتَى بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا وَالْإِلْغَاءُ إثْبَاتُ الْحُكْمِ بِدُونِ الْوَصْفِ الْمُعَارَضِ بِهِ

التَّرْكِيبُ كَ الْبَالِغَةُ أُنْثَى ، فَلَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا كَبِنْتِ خَمْسَ عَشْرَةَ ، فَالْخَصْمُ يَعْتَقِدُ لِصِغَرِهَا صَحِيحٌ التَّعْدِيَةُ مُعَارَضَةُ وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ بِوَصْفٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ كَ فِي بِكْرٍ بَالِغٍ بِكْرٌ فَأُجْبِرَتْ كَبِكْرٍ صَغِيرَةٍ فَيَعْتَرِضُ بِتَعَدِّي الصِّغَرِ إلَى ثَيِّبٍ صَغِيرَةٍ ، وَيَرْجِعُ إلَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ وَلَا أَثَرَ لِزِيَادَةِ التَّسْوِيَةِ فِي التَّعْدِيَةِ مَنْعُ وُجُودِ وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ فِي الْفَرْعِ ، كَ أَمَانِ عَبْدٍ أَمَانٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ كَالْمَأْذُونِ فَيَمْنَعُ الْأَهْلِيَّةَ فَيُجِيبُهُ بِوُجُودِ مَا عَنَاهُ بِالْأَهْلِيَّةِ فِي الْفَرْعِ كَجَوَابِ مَنْعِهِ فِي الْأَصْلِ وَيُمْنَعُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ تَقْرِيرِ نَفْيِ الْوَصْفِ عَنْ الْفَرْعِ الْمُعَارَضَةُ فِي الْفَرْعِ بِمَا يَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ بِأَحَدِ طُرُقِ الْعِلَّةِ يُقْبَلُ وَجَوَابُهُ بِمَا يَعْتَرِضُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ ابْتِدَاءً وَيُقْبَلُ تَرْجِيحُ بِوَجْهٍ مَا وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَدِلَّ الْإِيمَاءُ إلَيْهِ فِي دَلِيلِهِ الْفَرْقُ رَاجِعٌ إلَى الْمُعَارَضَةِ فِي أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ وَيَحْتَاجُ الْقَادِحُ فِي الْجَمْعِ إلَى دَلَالَةٍ وَأَصْلٍ كَالْجَمْعِ وَإِنْ أَحَبَّ إسْقَاطَهُ عَنْهُ طَالَبَ الْمُسْتَدِلَّ بِصِحَّةِ الْجَمْعِ اخْتِلَافُ الضَّابِطِ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ كَ تَسَبَّبُوا بِالشَّهَادَةِ فَقِيدُوا كَمُكْرَهٍ فَيُقَالُ ضَابِطُ الْفَرْعِ الشَّهَادَةُ ، وَالْأَصْلِ الْإِكْرَاهُ . فَلَمْ يَتَحَقَّقْ تَسَاوٍ وَجَوَابُهُ بَيَانُ أَنَّ الْجَامِعَ التَّسَبُّبُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا وَهُوَمَضْبُوطٌ عُرْفًا أَوْ بِأَنَّ إفْضَاءَهُ فِي الْفَرْعِ مِثْلُهُ أَوْ أَرْجَحُ وَمِنْهُ أَوْلَجَ فِي

فَرْجٍ مُشْتَهًى طَبْعًا مُحَرَّمٍ شَرْعًا فَحُدَّ كَزَانٍ فَيُقَالُ حِكْمَةُ الْفَرْعِ : الصِّيَانَةُ عَنْ رَذِيلَةِ اللِّوَاطِ ، وَالْأَصْلِ : دَفْعُ مَحْذُورِ اشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ . وَقَدْ يَتَفَاوَتَانِ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَحَاصِلُهُ مُعَارَضَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَجَوَابُهُ بِحَذْفِهِ عَنْ الِاعْتِبَارِ مُخَالَفَةُ حُكْمِ الْفَرْعِ لِحُكْمِ الْأَصْلِ وَجَوَابُهُ بِبَيَانِ اتِّحَادِ الْحُكْمِ عَيْنًا ، كَصِحَّةِ الْبَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ ، وَالِاخْتِلَافُ عَائِدٌ إلَى الْمَحَلِّ وَاخْتِلَافُهُ شَرْطٌ فِيهِ أَوْ جِنْسًا ، كَقَطْعِ الْأَيْدِي بِالْيَدِ ، كَ الْأَنْفُسِ بِالنَّفْسِ وَتُعْتَبَرُ مُمَاثَلَةُ التَّعْدِيَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسًا وَنَوْعًا كَ وُجُوبٍ عَلَى تَحْرِيمٍ ، وَنَفْيٍ عَلَى إثْبَاتٍ فَ بَاطِلٌ الْقَلْبُ تَعْلِيقُ نَقِيضِ الْحُكْمِ أَوْ لَازِمِهِ عَلَى الْعِلَّةِ إلْحَاقًا بِالْأَصْلِ فَهُوَنَوْعُ مُعَارَضَةٍ ثُمَّ مِنْهُ قَلْبٌ لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِهِ مَعَ إبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ صَرِيحًا ، كَ بَيْعِ فُضُولِيٍّ : عَقْدٌ فِي حَقِّ الْغَيْرِ بِلَا وِلَايَةٍ

، فَلَا يَصِحُّ كَالشِّرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ ، كَ الِاعْتِكَافُ لَبْثٌ مَحْضٌ فَلَا يَكُونُ قُرْبَةً بِنَفْسِهِ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَيُقَالُ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الصَّوْمُ ، كَالْوُقُوفِ وَقَلْبٌ لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ فَقَطْ صَرِيحًا كَ الرَّأْسُ مَمْسُوحٌ ، فَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ كَالْخُفِّ فَيُقَالُ فَلَا يَتَقَدَّرُ بِالرُّبْعِ كَالْخُفِّ أَوْ لُزُومًا ، كَ بَيْعِ غَائِبٍ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَيَصِحُّ مَعَ جَهْلِ الْمُعَوَّضِ كَالنِّكَاحِ فَيُقَالُ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ كَالنِّكَاحِ فَإِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ انْتَفَى الْمَلْزُومُ .

(17/29)

وَقَلْبُ الْمُسَاوَاةِ كَ الْخَلُّ مَائِعٌ طَاهِرٌ مُزِيلٌ كَالْمَاءِ فَيُقَالُ يَسْتَوِي فِيهِ الْحَدَثُ وَالْخَبَثُ كَالْمَاءِ وَمِنْهُ جَعْلُ مَعْلُولٍ عِلَّةً وَعَكْسُهُ وَلَا يُفْسِدُهَا كَ مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ ظِهَارُهُ وَعَكْسُهُ فَالسَّابِقُ عِلَّةٌ لِلتَّالِي وَزِيدَ قَلْبُ الدَّعْوَى ، مَعَ إِضْمَارِ الدَّلِيلِ فِيهَا كَكُلِّ مَوْجُودٍ مَرْئِيٌّ فَيُقَالُ : كُلُّ مَا لَيْسَ فِي جِهَةٍ لَيْسَ مَرْئِيًّا ، وَكَوْنُهُ لا فِي جِهَةٍ دَلِيلُ مَنْعِهَا أَوْ مَعَ عَدَمِهِ كَشُكْرِ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ فَيَقْلِبُهُ وَقَلْبُ الِاسْتِبْعَادِ كَالْإِلْحَاقِ تَحْكِيمُ الْوَلَدِ فِيهِ تَحَكُّمٌ بِلَا دَلِيلٍ فَيُقَالُ تَحْكِيمُ الْقَائِفِ تَحَكُّمٌ بِلَا دَلِيلٍ قَلْبُ الدَّلِيلِ عَلَى وَجْهٍ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ لا لَهُ كَ { الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ } فَيُقَالُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يَرِثُ بِطَرِيقٍ أَبْلَغَ ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ عَامٌّ ، كَ الْجُوعُ زَادُ مَنْ لا زَادَ لَهُ الْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ تَسْلِيمُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ النِّزَاعِ وَأَنْوَاعُ ثَلَاثَةٌ أَنْ يَسْتَنْتِجَ مُسْتَدِلٌّ مَا يَتَوَهَّمُهُ مَحَلَّ النِّزَاعِ أَوْ لَازِمَهُ كَ الْقَتْلُ بِمُثَقَّلٍ قَتْلٌ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَلَا يُنَافِي الْقَوَدَ كَمُحَدَّدٍ فَيُقَالُ عَدَمُ الْمُنَافَاةِ لَيْسَ مَحَلَّ النِّزَاعِ ، وَلَا لَازِمَهُ أَوْ إِبْطَالَ مَا يَتَوَهَّمُهُ مَأْخَذَ الْخَصْمِ ، كَ التَّفَاوُتُ فِي الْوَسِيلَةِ لا يَمْنَعُ الْقَوَدَ ، كَ مُتَوَسَّلٍ إِلَيْهِ فَيُقَالُ لا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ مَانِعٍ عَدَمُ كُلِّ مَانِعٍ وَوُجُودُ الشَّرْطِ وَالْمُقْتَضِي وَيُصَدَّقُ مُعْتَرِضٌ إِنْ قَالَ : لَيْسَ ذَا مَأْخَذِي أَوْ أَنْ

(18/29)

يَسْكُتَ فِي دَلِيلِهِ عَنْ صُغْرَى قِيَاسِهِ . وَلَيْسَتْ مَشْهُورَةً ، كَ كُلُّ قُرْبَةٍ شَرْطُهَا النِّيَّةُ ، وَيَسْكُتُ وَالْوُضُوءُ قُرْبَةٌ فَيُقَالُ أَقُولُ بِمُوجَبِهِ ، وَلَا يُنْتِجُ وَلَوْ ذَكَرَهَا لَمْ يُرِدْ إِلَّا مَنْعَهَا وَجَوَابُ الْأَوَّلِ : بِأَنَّهُ مَحَلُّ النِّزَاعِ أَوْ لَازِمُهُ وَجَوَابُ الثَّانِي : بِأَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ الْمَأْخَذُ لِشُهْرَتِهِ وَجَوَابُ الثَّالِثِ : بِجَوَازِ الْحَذْفِ وَيُجَابُ فِي الْكُلِّ بِقَرِينَةٍ أَوْ عَهْدٍ وَنَحْوِهِ وَفِي الْإِثْبَاتِ كَ " الْخَيْلُ حَيَوَانٌ يُسَابَقُ عَلَيْهِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ كَإِبِلٍ " . فَيُقَالُ بِمُوجَبِهِ فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ فَيُجَابُ فَاللَّامُ الْعَهْدِ وَالسُّؤَالُ عَنْ زَكَاةِ السَّوْمِ وَيَصِحُّ فِي قَوْلٍ وَلَا يَصِحُّ فِي آخَرَ

خَاتِمَةٌ تَرِدُ الْأَسْئِلَةُ عَلَى قِيَاسِ الدَّلَالَةِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِمُنَاسَبَةِ الْجَامِعِ وَكَذَا قِيَاسٌ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا تَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْجَامِعِ وَمُنِعَ تَعَدُّدُ اعْتِرَاضَاتٍ مُرَتَّبَةٍ وَغَيْرِ مُرَتَّبَةٍ ، وَلَوْ مِنْ أَجْنَاسٍ وَيَكْفِي جَوَابُ آخِرِهَا

[الجدل]

الْجَدَلُ وَهُوَفَتْلُ الْخَصْمِ عَنْ قَصْدِهِ لِطَلَبِ صِحَّةِ قَوْلِهِ وَإِبْطَالِ غَيْرِهِ مَأْمُورٌ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْصَافِ ، وَإِظْهَارِ الْحَقِّ وَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ وَالسَّلَفُ فَأَمَّا عَلَى وَجْهِ الْغَلَبَةِ وَالْخُصُومَةِ وَالْغَضَبِ وَالْمِرَاءِ وَهُوَاسْتِخْرَاجُ غَضَبِ الْمُجَادَلِ : فَمُزِيلٌ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ ، وَإِلَيْهِ انْصَرَفَ النَّهْيُ عَنْ قِيلَ وَقَالَ وَفِيهِ غَلْقُ بَابِ الْفَائِدَةِ ، وَفِي الْمُجَالَسَةِ لِلْمُنَاصَحَةِ فَتْحُهُ

وَمَا يَقَعُ بَيْنَ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ : أَوْفَقُ مَا يُحْمَلُ الْأَمْرُ فِيهِ : بِأَنْ يَخْرُجَ مَخْرَجَ الْإِعَادَةِ وَالدَّرْسِ ، وَأَمَّا اجْتِمَاعُ مُتَجَادِلَيْنِ كُلٌّ مِنْهُمْ لا يَطْمَعُ أَنْ يَرْجِعَ إنْ ظَهَرَتْ حُجَّةٌ وَلَا فِيهِ مُؤَانَسَةٌ ، وَمَوَدَّةٌ وَتَوْطِئَةُ الْقُلُوبِ لِوَعْيِ حَقٍّ : فَمُحْدَثٌ مَذْمُومٌ وَلَوْلَا مَا يَلْزَمُ مِنْ إنْكَارِ الْبَاطِلِ وَاسْتِنْقَاذِ الْهَالِكِ بِالِاجْتِهَادِ فِي رَدِّهِ عَنْ ضَلَالَتِهِ لَمَا حَسُنَ لِلْإِيحَاشِ غَالِبًا ، لَكِنْ فِيهِ أَعْظَمُ الْمَنْفَعَةِ مَعَ قَصْدِ نُصْرَةِ الْحَقِّ ، أَوْ التَّقَوِّي عَلَى الِاجْتِهَادِ لا الْمُغَالَبَةِ ، وَبَيَانِ الْفَرَاهَةِ فَإِنَّ طَلَبَ الرِّيَاسَةِ وَالتَّقَدُّمِ بِالْعِلْمِ يُهْلِكُ . وَالْمُعَوَّلُ فِيهِ : عَلَى إظْهَارِ الْحُجَّةِ ، وَإِبْطَالِ الشُّبْهَةِ ، فَيُرْشِدُ الْمُسْتَرْشِدَ ، وَيُحَذِّرُ الْمَنَاظِرَ فَلَوْ بَانَ لَهُ سُوءُ قَصْدِ خَصْمِهِ تَوَجَّهَ تَحْرِيمُ مُجَادَلَتِهِ

وَيَبْدَأُ كُلٌّ مِنْهُمَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ

وَلِلسَّائِلِ إلْجَاءُ مَسْئُولٍ إلَى الْجَوَابِ ، فَيُجِيبُ ، أَوْ يُبَيِّنُ عَجْزَهُ وَلَا يُجِيبُ مُنْصِحًا تَعْرِيضًا وَعَلَيْهِ أَنْ يُجِيبَهُ فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمَا لِتَظْهَرَ حُجَّتُهُ

وَلِلسَّائِلِ أَنْ يَقُولَ لِمَ ذَاكَ ؟ فَإِنْ قَالَ لِأَنَّهُ لا فَرْقَ قَالَ دَعْوَاك لِعَدَمِ الْفَرْقِ كَدَعْوَاك لِلْجَمْعِ ، وَنُخَالِفُك فِيهِمَا ، فَإِنْ قَالَ لا أَجِدُ فَرْقًا ، قَالَ لَيْسَ كُلُّ مَا لَمْ تَجِدْهُ يَكُونُ بَاطِلًا

وَيُشْتَرَطُ انْتِمَاءُ سَائِلٍ إلَى مَذْهَبِ ذِي مَذْهَبٍ لِلضَّبْطِ وَأَنْ لا يَسْأَلَ عَنْ أَمْرٍ جَلِيٍّ ، فَيَكُونَ مُعَانِدًا

وَيُكْرَهُ اصْطِلَاحًا تَأْخِيرُ الْجَوَابِ كَثِيرًا وَلَا يَكْفِي عَزْوُ حَدِيثٍ إلَى غَيْرِ أَهْلِهِ وَيَنْقَطِعُ السَّائِلُ بِعَجْزِهِ عَنْ بَيَانِ السُّؤَالِ ، وَطَلَبِ الدَّلِيلِ ، وَوَجْهِهِ وَطَعْنِهِ فِي دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ وَمُعَارَضَتِهِ وَانْتِقَالِ إلَى دَلِيلٍ آخَرَ ، أَوْ

مَسْأَلَةٍ أُخْرَى قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَى وَمِنْ الِانْتِقَالِ مَا لَيْسَ انْقِطَاعًا ، كَمَنْ سُئِلَ عَنْ رَدِّ الْيَمِينِ فَبَنَاهُ عَلَى الْحُكْمِ بِالنُّكُولِ ، أَوْ قَضَاءِ صَوْمِ نَفْلٍ فَبَنَاهُ عَلَى لُزُومِ إتْمَامِهِ وَإِنْ طَالَبَهُ السَّائِلُ بِدَلِيلٍ عَلَى مَا سَأَلَهُ فَانْقِطَاعٌ مِنْهُ لِبِنَاءِ بَعْضِ الْأُصُولِ عَلَى بَعْضٍ وَلَيْسَ لِكُلِّهَا دَلِيلٌ يَخُصُّهُ وَالْمَسْئُولُ بِعَجْزِهِ عَنْ الْجَوَابِ ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ ، وَتَقْوِيَةِ وَجْهِهِ وَدَفْعِ الِاعْتِرَاضِ وَكِلَاهُمَا بِجَحْدِ مَا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ أَوْ ثَبَتَ بِنَصٍّ وَلَيْسَ مَذْهَبُهُ خِلَافَهُ أَوْ بِإِجْمَاعٍ وَبِعَجْزِهِ عَنْ إتْمَامِ مَا شَرَعَ فِيهِ ، وَخَلْطِ كَلَامِهِ عَلَى وَجْهٍ لا يُفْهَمُ ، وَسُكُوتِهِ حِيرَةً بِلَا عُذْرٍ ، وَتَشَاغُلِهِ بِمَا لا يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ وَغَضَبِهِ أَوْ قِيَامِهِ عَنْ مَكَانِهِ وَسَفَهِهِ عَلَى خَصْمِهِ وَبِالشَّغَبِ بِالْإِبْهَامِ بِلَا شُبْهَةٍ وَلَا يَنْقَطِعُ مَسْئُولٌ بِتَرْكِ الدَّلِيلِ لِعَجْزِ فَهْمِ السَّامِعِ أَوْ انْتِقَالِهِ إلَى أَوْضَحَ مِنْهُ لِقِصَّةِ إبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

(3/30)

وَمِنْ أَدَبِهِ وَتَرْكُهُ شَيْئٌ إجْمَالُ كُلِّ مِنْهُمَا خِطَابَهُ مَعَ الْآخَرِ وَإِقْبَالُهُ عَلَيْهِ ، وَتَأَمُّلُهُ لِمَا يَأْتِي بِهِ ، وَتَرْكُ قَطْعِ كَلَامِهِ ، وَالصِّيَاحِ فِي وَجْهِهِ وَالْحِدَّةِ وَالْفَخْرُ عَلَيْهِ وَالْإِخْرَاجُ لَهُ عَمَّا عَلَيْهِ ، وَاسْتِصْغَارُهُ . وَمَقَامُ التَّعْلِيمِ تَارَةً بِالْعُنْفِ وَتَارَةً بِاللُّطْفِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ لا يَغْتَرَّ بِخَطَإِ الْخَصْمِ ، وَأَنْ يَحْتَرِزَ مِنْ حِيلَتِهِ ، وَأَنْ لا يَعْتَادَ الْخَوْضَ فِي الشَّغَبِ فَيُحْرَمَ الْإِصَابَةَ ، وَيَسْتَرْوِحُ إلَيْهِ ، مَعَ أَنَّهُ لا يَسْلَمُ مِنْ الِانْقِطَاعِ إلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَيْسَ حَدُّ الْعَالِمِ كَوْنَهُ حَاذِقًا فِي الْجَدَلِ ، فَإِنَّهُ صِنَاعَةٌ ، وَالْعِلْمُ مَادَّتُهُ فَالْمُجَادِلُ يَحْتَاجُ إلَى الْعَالِمِ ، وَلَا عَكْسَ

وَأَنْ لا يَتَكَلَّمَ فِي الْمَجَالِسِ الَّتِي لا إنْصَافَ فِيهَا

(4/30)

[الاستدلال]

الِاسْتِدْلَالِ لُغَةً : طَلَبُ الدَّلِيلِ ، وَاصْطِلَاحًا هُنَا إقَامَةُ دَلِيلٍ لَيْسَ بِنَصٍّ وَلَا إجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ شَرْعِيٍّ ، فَدَخَلَ الِاقْتِرَانِيُّ ، وَهُوَمُؤَلَّفٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ مَتَى سَلِمَتَا لَزِمَ عَنْهُمَا لِذَاتِهِمَا قَوْلٌ آخَرُ

وَالِاسْتِثْنَائِيُّ وَهُوَمَا تُذْكَرُ فِيهِ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِيضُهَا

وَقِيَاسُ الْعَكْسِ وَهُوَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَقِيضِ الْمَطْلُوبِ ، ثُمَّ يَبْطُلُ ، فَيَصِحُّ الْمَطْلُوبُ

وَنَحْوَ : وُجِدَ السَّبَبُ فَثَبَتَ الْحُكْمُ وَوُجِدَ الْمَانِعُ أَوْ فَاتَ الشَّرْطُ فَانْتَفَى دَعْوَى دَلِيلٍ لا نَفْسِهِ

(1/31)

[الاستصحاب]

فَصْلٌ الِاسْتِصْحَابُ وَهُوَالتَّمَسُّكُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ ، أَوْ شَرْعِيٍّ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ نَاقِلٌ مُطْلَقًا : دَلِيلٌ وَلَيْسَ اسْتِصْحَابُ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ حُجَّةٌ

وَيَجُوزُ تَعَبُّدُ نَبِيٍّ بِشَرِيعَةِ نَبِيٍّ قَبْلَهُ عَقْلًا وَلَمْ يَكُنْ نَبِيُّنَا قَبْلَ الْبَعْثَةِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَوْمُهُ بَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرْعِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مُطْلَقًا وَتَعَبُّدُهُ أَيْضًا بِهِ بَعْدَهَا فَ هُوَشَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يُنْسَخْ وَمَعْنَاهُ فِي قَوْلٍ : أَنَّهُ مُوَافِقٌ ، لا مُتَابِعٌ وَيُعْتَبَرُ فِي قَوْلٍ ثُبُوتُهُ قَطْعًا

(1/32)

[الاستقراء]

وَالِاسْتِقْرَاءُ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْكُلِّيِّ إنْ كَانَ تَامًّا إلَّا صُورَةَ النِّزَاعِ ، فَ قَطْعِيٌّ أَوْ نَاقِصًا بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ وَيُسَمَّى إلْحَاقُ الْفَرْدِ بِالْأَعَمِّ الْأَغْلَبِ ، فَ ظَنِّيٌّ وَكُلٌّ حُجَّةٌ

(1/33)

[قول الصحابي]

وَقَوْلُ صَحَابِيٍّ عَلَى مِثْلِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَعَلَى غَيْرِهِ فَإِنْ انْتَشَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ : فَسَبَقَ وَإِلاَّ فَ حُجَّةٌ مُقَدَّمًا عَلَى الْقِيَاسِ إنْ اخْتَلَفَ صَحَابِيَّانِ فَكَدَلِيلَيْنِ هَذَا إنْ وَافَقَ الْقِيَاسَ ، وَإِلاَّ حُمِلَ عَلَى التَّوْقِيفِ فَ يَكُونُ حُجَّةً حَتَّى عَلَى صَحَابِيٍّ وَيُعْمَلُ بِهِ وَإِنْ عَارَضَ خَبَرًا مُتَّصِلًا

وَمَذْهَبُ التَّابِعِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مُطْلَقًا

(1/34)

[الاستحسان والمصالح المرسلة]

فَصْلٌ : الِاسْتِحْسَانُ قِيلَ بِهِ فِي مَوَاضِعَ وَهُوَلُغَةً اعْتِقَادُ الشَّيْءِ حَسَنًا وَعُرْفًا الْعُدُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ

وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ : إثْبَاتُ الْعِلَّةِ بِالْمُنَاسَبَةِ وَسَبَقَ

وَتُسَدُّ الذَّرَائِعُ وَهِيَ مَا ظَاهِرُهُ مُبَاحٌ ، وَيُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مُحَرَّمٍ
فَوَائِد مِنْ أَدِلَّةِ الْفِقْهِ : أَنْ لا يُرْفَعَ يَقِينٌ بِشَكٍّ
وَزَوَالُ الضَّرَرِ بِلَا ضَرَرٍ وَإِبَاحَةُ الْمَحْظُورِ
وَالْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ
وَدَرْءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ ، وَدَفْعُ أَعْلَاهَا بِأَدْنَاهَا
وَتَحْكِيمُ الْعَادَةِ
وَجَعْلُ الْمَعْدُومِ كَالْمَوْجُودِ احْتِيَاطًا

(1/35)

[الاجتهاد]

لِاجْتِهَادُ لُغَةً اسْتِفْرَاغُ الْوُسْعِ لِتَحْصِيلِ أَمْرٍ شَاقٍّ وَاصْطِلَاحًا : اسْتِفْرَاغُ الْفَقِيهِ وُسْعَهُ لِدَرْكِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ
وَشَرْطُ مُجْتَهِدٍ : كَوْنُهُ فَقِيهًا ، وَهُوَالْعَالِمُ بِأُصُولِ الْفِقْهِ وَمَا يُسْتَمَدُّ مِنْهُ وَالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ مُفَصَّلَةً ، وَاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا فَمِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ اسْتِحْضَارُهُ لِلِاحْتِجَاجِ بِهِ ، لا حِفْظُهُ
وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْهُمَا وَصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ وَلَوْ تَقْلِيدًا كَنَقْلِهِ مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ وَمِنْ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَكْفِيهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ نَصٍّ ، وَظَاهِرٍ ، وَمُجْمَلٍ ، وَمُبَيِّنٍ ، وَحَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ ، وَأَمْرٍ ، وَنَهْيٍ ، وَعَامٍّ ، وَخَاصٍّ ، وَمُسْتَثْنًى وَمُسْتَثْنًى مِنْهُ ، وَمُطْلَقٍ ، وَمُقَيَّدٍ ، وَدَلِيلِ الْخِطَابِ وَنَحْوِهِ وَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَأَسْبَابِ النُّزُولِ وَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَيَمْتَنِعُ وَتَفَارِيعِ الْفِقْهِ وَعِلْمُ الْكَلَامِ وَلَا مَعْرِفَةُ أَكْثَرِ الْفِقْهِ
وَالْمُجْتَهِدُ فِي مَذْهَبِ إمَامِهِ الْعَارِفُ بِمَدَارِكِهِ الْقَادِرُ عَلَى تَقْرِيرِ قَوَاعِدِهِ ، وَالْجَمْعِ وَالْفَرْقِ
فَصْلٌ الِاجْتِهَادُ يَتَجَزَّأُ وَيَجُوزُ اجْتِهَادُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا ، وَوَقَعَ وَفِي أَمْرِ الشَّرْعِ عَقْلًا وَشَرْعًا وَوَقَعَ وَلَا يُقَرُّ عَلَى خَطَإٍ
وَاجْتِهَادُ مَنْ عَاصَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقْلًا وَشَرْعًا وَوَقَعَ

(1/36)

وَمَنْ جَهِلَ وُجُودَهُ تَعَالَى أَوْ عَلِمَهُ ، وَفَعَلَ أَوْ قَالَ مَا لا يَصْدُرُ إلَّا مِنْ كَافِرٍ إجْمَاعًا فَ كَافِرٌ وَلَا يُكَفِّرُ مُبْتَدِعٌ غَيْرَهُ إلَّا الدَّاعِيَةَ فِي رِوَايَةٍ وَيَفْسُقُ مُقَلِّدٌ لا مُجْتَهِدٌ بِمَا كَفَرَ بِهِ الدَّاعِيَةُ وَلَا يَفْسُقُ مَنْ لَمْ يُكَفِّرْ مَنْ كَفَّرْنَاهُ

وَالْمُصِيبُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ وَنَافِي الْإِسْلَامِ مُخْطِئٌ آثِمٌ كَافِرٌ مُطْلَقًا
وَالْمَسْأَلَةُ الظَّنِّيَّةُ ، الْحَقُّ فِيهَا : وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى . وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ وَعَلَى الْمُجْتَهِدِ طَلَبُهُ ، حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ وَصَلَهُ ، فَمَنْ أَصَابَهُ فَمُصِيبٌ ، وَإِلاَّ فَمُخْطِئٌ مُثَابٌ وَثَوَابُهُ عَلَى قَصْدِهِ وَاجْتِهَادِهِ لا عَلَى الْخَطَإِ وَالْجُزْئِيَّةُ الَّتِي فِيهَا نَصٌّ قَاطِعٌ : الْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ بِالِاتِّفَاقِ

(2/36)

وَلَا يَأْثَمُ مُجْتَهِدٌ فِي حُكْمٍ شَرْعِيٍّ اجْتِهَادِيٍّ ، وَيُثَابُ وَلَا مَنْ بَذَلَ وُسْعَهُ ، وَلَوْ خَالَفَ قَاطِعًا وَإِلاَّ أَثِمَ لِتَقْصِيرِهِ فِي وَقْتَيْنِ لا وَاحِدٍ قَوْلَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فَإِنْ عُلِمَ أَسْبَقُهُمَا فَالثَّانِي مَذْهَبُهُ وَهُوَنَاسِخٌ وَإِلاَّ فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُهُمَا مِنْ الْأَدِلَّةِ ، أَوْ قَوَاعِدِهِ وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ وَنَحْوِهِ مَا قَالَهُ أَوْ جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ تَنْبِيهٍ وَغَيْرِهِ وَكَذَا فِعْلُهُ وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ فَلَوْ قَالَ فِي مَسْأَلَةٍ بِخِلَافِهِ بَطَلَ فَإِنْ عَلَّلَهُ بِعِلَّةٍ ؛ فَقَوْلُهُ مَا وُجِدَتْ فِيهِ وَلَوْ قُلْنَا :
بِتَخْصِيصِ الْعِلَّةِ وَكَذَا الْمَقِيسُ عَلَى كَلَامِهِ فَلَوْ أَفْتَى فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفِينَ فِي وَقْتٍ لَمْ يَجُزْ نَقْلُهُ مِنْ كُلٍّ مِنْهُمَا إلَى الْأُخْرَى عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ نَصَّ عَلَى حُكْمِ مَسْأَلَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْ قَالَ قَائِلٌ بِكَذَا ، أَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مَذْهَبًا لَهُ وَالْوَقْفُ مَذْهَبٌ
فَصْلٌ : لا يُنْقَضُ حُكْمٌ فِي مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ إلَّا بِقَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ ، وَبِجَعْلِ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ أُسْوَةَ الْغُرَمَاءِ وَيُنْقَضُ بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ سُنَّةٍ ، وَلَوْ آحَادًا أَوْ إجْمَاعٍ قَطْعِيٍّ لا ظَنِّيٍّ وَلَا قِيَاسٍ وَلَوْ جَلِيًّا وَلَا يُعْتَبَرُ لِنَقْضِهِ طَلَبُ رَبِّ الْحَقِّ وَحُكْمُهُ بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ بَاطِلٌ ، وَلَوْ قَلَّدَ غَيْرَهُ

(3/36)

وَمَنْ قَضَى بِرَأْيٍ يُخَالِفُ رَأْيَهُ نَاسِيًا لَهُ : نَفَذَ وَلَا إثْمَ وَيَصِحُّ فِي قَوْلٍ : حُكْمُ مُقَلِّدٍ ، وَيُنْقَضُ فِي قَوْلٍ : مَا خَالَفَ فِيهِ مَذْهَبَ إمَامِهِ وَفِي قَوْلٍ مُخَالَفَةُ الْمُفْتِي نَصَّ إمَامِهِ : كَمُخَالَفَةِ نَصِّ الشَّارِعِ
وَمَنْ اجْتَهَدَ فَتَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ : حَرُمَتْ إنْ لَمْ يَكُنْ حَكَمَ بِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَى مُقَلِّدٍ بِتَغَيُّرِ اجْتِهَادِ إمَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ بِفَتْوَاهُ لَزِمَ الْمُفْتِيَ إعْلَامُهُ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ اسْتَمَرَّ وَلَهُ تَقْلِيدُ مَيِّتٍ كَحَاكِمٍ وَشَاهِدٍ وَإِنْ عَمِلَ بِفُتْيَاهُ فِي إتْلَافٍ فَبَانَ خَطَؤُهُ قَطْعًا ضَمِنَهُ وَكَذَا إنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا
وَيَحْرُمُ تَقْلِيدٌ عَلَى مُجْتَهِدٍ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إلَى حُكْمٍ أَوْ لَمْ يَجْتَهِدْ وَلَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ وَيَدَعَ غَيْرَهُ وَالْمُتَوَقِّفُ فِي مَسْأَلَةٍ نَحْوِيَّةٍ أَوْ حَدِيثٍ عَلَى أَهْلِهِ : عَامِّيٌّ فِيهِ
فَصْلٌ : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِنَبِيٍّ أَوْ مُجْتَهِدٍ : أُحْكُمْ بِمَا شِئْت فَهُوَصَوَابٌ وَيَكُونُ مَدْرَكًا شَرْعِيًّا وَيُسَمَّى : التَّفْوِيضَ وَلَمْ يَقَعْ وَلِعَامِّيٍّ عَقْلًا وَفِي قَوْلٍ وَأَخْبِرْ فَإِنَّك لا تُخْبِرُ إلَّا بِصَوَابٍ

فَصْلٌ : نَافِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ كَمُثْبِتِهِ

وَإِذَا حَدَثَتْ مَسْأَلَةٌ لا قَوْلَ فِيهَا ، سَاغَ الِاجْتِهَادُ فِيهَا

(4/36)

[التقليد]

بَابُ التَّقْلِيدُ لُغَةً : وَضْعُ الشَّيْءِ فِي الْعُنُقِ مُحِيطًا بِهِ وَعُرْفًا أَخْذُ مَذْهَبِ الْغَيْرِ بِلَا مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ فَالرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِلَى الْمُفْتِي ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقَاضِي إِلَى الْعُدُولِ : لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ ، وَلَوْ سُمِّيَ تَقْلِيدًا لَسَاغَ

وَيَحْرُمُ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَالتَّوْحِيدِ وَالرِّسَالَةِ

وَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ ، وَنَحْوِهَا مِمَّا تَوَاتَرَ وَاشْتَهَرَ

وَيَلْزَمُ غَيْرَ مُجْتَهِدٍ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَلَهُ اسْتِفْتَاءُ مَنْ عَرَفَهُ عَالِمًا عَدْلًا ، وَلَوْ عَبْدًا ، وَأُنْثَى ، وَأَخْرَسَ بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ وَكِتَابَةٍ أَوْ رَآهُ مُنْتَصِبًا مُعَظَّمًا وَيَكْفِيهِ قَوْلُ عَدْلٍ خَبِيرٍ وَيَلْزَمُ وَلِيَّ الْأَمْرِ مَنْعُ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ بِعِلْمٍ ، أَوْ جُهِلَ حَالُهُ ، وَلَا تَصِحُّ مِنْ مَسْتُورِ الْحَالِ وَيُفْتِي فَاسِقٌ نَفْسَهُ وَتَصِحُّ مِنْ حَاكِمٍ وَعَلَى عَدُوٍّ ، وَهِيَ فِي حَالَةِ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ كَقَضَاءٍ .

وَلَهُ أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخَذَ أُجْرَةَ خَطِّهِ وَلِمُتَعَيِّنٍ لَهَا لا كِفَايَةَ لَهُ : أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ مُسْتَفْتٍ وَإِنْ جَعَلَ لَهُ أَهْلُ بَلَدٍ رِزْقًا لِيَتَفَرَّغَ لَهُمْ جَازَ ، وَلَهُ قَبُولُ هَدِيَّةٍ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْتِيَ حَتَّى تَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ ، وَكِفَايَةٌ ، وَوَقَارٌ ، وَسَكِينَةٌ ، وَقُوَّةٌ عَلَى مَا هُوَفِيهِ ، وَمَعْرِفَةٌ بِهِ وَبِالنَّاسِ ، وَمَنْ عَدِمَ مُفْتِيًا فَلَهُ حُكْمُ مَا قَبْلَ الشَّرْعِ ، وَيَلْزَمُ الْمُفْتِيَ تَكْرِيرُ النَّظَرِ وَالْمُسْتَفْتِيَ تَكْرِيرُ السُّؤَالِ عِنْدَ تَكْرَارِ الْوَاقِعَةِ .

(1/37)

فَصْلٌ : لا يُفْتِي إِلَّا مُجْتَهِدٌ وَلَا يَجُوزُ خُلُوٌّ عَنْهُ ، وَمَا يُجِيبُ بِهِ الْمُقَلِّدُ عَنْ حُكْمٍ فَإِخْبَارٌ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ ، لا فُتْيَا وَيُعْمَلُ بِخَبَرِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَلِعَامِّيٍّ تَقْلِيدُ مَفْضُولٍ وَيَلْزَمُهُ إِنْ بَانَ لَهُ الْأَرْجَحُ تَقْلِيدُهُ ، وَيُقَدَّمُ الْأَعْلَمُ عَلَى الْأَوْرَعِ وَيُخَيَّرُ فِي مُسْتَوَيَيْنِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ التَّمَذْهُبُ بِمَذْهَبٍ يَأْخُذُ بِرُخَصِهِ وَعَزَائِمِهِ وَلَا أَنْ لا يَنْتَقِلَ مِنْ مَذْهَبٍ عُمِلَ بِهِ فَيَتَخَيَّرُ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَتَبُّعُ الرُّخَصِ وَيَفْسُقُ بِهِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ مُجْتَهِدٌ بِمُوجَبِ اعْتِقَادِهِ فِيمَا لَهُ ، وَعَلَيْهِ ، وَإِنْ عَمِلَ عَامِّيٌّ بِمَا أَفْتَاهُ مُجْتَهِدٌ لَزِمَهُ وَإِلاَّ فَلَا إِلَّا بِالْتِزَامِهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُجْتَهِدَانِ تَخَيَّرَ .

فَصْلٌ : لِمُفْتٍ رَدُّهَا وَفِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ أَهْلٌ لَهَا شَرْعًا وَإِلاَّ لَزِمَهُ الْجَوَابُ إِلَّا عَمَّا لَمْ يَقَعْ ، وَمَا لا يَحْتَمِلُهُ

سَائِلٌ ، وَمَا لا يَنْفَعُهُ ، وَكَانَ السَّلَفُ يَهَابُونَهَا وَيُشَدِّدُونَ فِيهَا ، وَيَتَدَافَعُونَهَا وَيَحْرُمُ التَّسَاهُلُ فِيهَا وَتَقْلِيدُ مَعْرُوفٍ بِهِ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مُتَّبَعٍ .

(2/37)

فَصْلٌ يَنْبَغِي حِفْظُ الْأَدَبِ مَعَ مُفْتٍ وَإِجْلَالُهُ فَلَا يَفْعَلُ مَعَهُ مَا جَرَتْ عَادَةُ الْعَوَامّ بِهِ ، كَإِيمَاءٍ بِيَدِهِ فِي وَجْهِهِ ، وَلَا يُطَالِبُهُ بِالْحُجَّةِ وَلَا يُقَالُ لَهُ : إنْ كَانَ جَوَابُك مُوَافِقًا فَاكْتُبْ ، وَإِلاَّ فَلَا وَنَحْوَهُ لَكِنْ إنْ عَلِمَ غَرَضَ السَّائِلِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكْتُبَ غَيْرَهُ وَلَا يَجُوزُ إطْلَاقُ الْفُتْيَا فِي اسْمٍ مُشْتَرَكٍ وَلَا أَنْ يُكَبِّرَ خَطَّهُ ، أَوْ يُوَسِّعَ الْأَسْطُرَ أَوْ يُكْثِرَ إنْ أَمْكَنَهُ اخْتِصَارٌ فِيهَا وَلَا فِي شَهَادَةٍ بِلَا إذْنِ مَالِكٍ .

(3/37)

[ترتيب الأدلة والتعادل والتعارض والترجيح]

بَابُ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ ، وَالتَّعَادُلِ ، وَالتَّعَارُضِ ، وَالتَّرْجِيحِ التَّرْتِيبُ جَعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي رُتْبَتِهِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا فَيُقَدَّمُ إجْمَاعٌ سَابِقٌ وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَوْ أَقْوَى وَأَعْلَاهُ مُتَوَاتِرٌ نُطْقِيٌّ ، فَآحَادٌ فَسُكُوتِيٌّ كَذَلِكَ فَالْكِتَابُ وَمُتَوَاتِرُ السُّنَّةِ فَآحَادُهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا فَقَوْلُ صَحَابِيٍّ فَقِيَاسٌ .

وَالتَّعَارُضُ تَقَابُلُ دَلِيلَيْنِ وَلَوْ عَامَّيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْمُمَانَعَةِ وَالتَّعَادُلُ التَّسَاوِي وَلَكِنْ تَعَادُلُ قَطْعِيَّيْنِ مُحَالٌ وَالْمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ وَلَوْ آحَادًا وَمِثْلُهُ قَطْعِيٌّ ، وَظَنِّيٌّ وَيُعْمَلُ بِالْقَطْعِيِّ وَكَذَا ظَنِّيَّانِ فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ تَعَذَّرَ وَعُلِمَ التَّارِيخُ فَالثَّانِي نَاسِخٌ إنْ قَبِلَهُ وَإِنْ اقْتَرَنَا خُيِّرَ وَإِنْ جَهِلَ وَقَبِلَهُ رَجَعَ إلَى غَيْرِهِمَا وَإِلاَّ اجْتَهَدَ فِي التَّرْجِيحِ وَيَقِفُ إلَى أَنْ يَعْلَمَهُ .

وَالتَّرْجِيحُ تَقْوِيَةُ إحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى لِدَلِيلٍ

وَلَا تَرْجِيحَ فِي الشَّهَادَةِ وَلَا فِي الْمَذَاهِبِ الْخَالِيَةِ عَنْ دَلِيلٍ

وَلَا بَيْنَ عِلَّتَيْنِ إلَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقًا لِلْحُكْمِ مُنْفَرِدَةٍ وَرُجْحَانُ الدَّلِيلِ : كَوْنُ الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ أَقْوَى

(1/38)

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الرَّاجِحِ وَيَكُونُ بَيْنَ مَنْقُولَيْنِ وَمَعْقُولَيْنِ وَمَنْقُولٍ وَمَعْقُولٍ وَمَعْقُولِ الْأَوَّلُ فِي السَّنَدِ وَالْمَتْنِ ، وَمَدْلُولِ اللَّفْظِ وَأَمْرٍ خَارِجٍ فَالسَّنَدُ يُرَجَّحُ بِالْأَكْثَرِ رُوَاةً ، أَوْ أَكْثَرَ أَدِلَّةً ، وَبِالْأَزْيَدِ ثِقَةً ، وَبِفَطِنَةٍ ، وَوَرَعٍ ، وَعِلْمٍ ،

وَضَبْطٍ ، وَلُغَةٍ ، وَنَحْوٍ وَبِالْأَشْهَرِ بِأَحَدِ السَّبْعَةِ وَبِالْأَحْسَنِ سِيَاقًا وَبِاعْتِمَادِ عَلَى حِفْظِهِ أَوْ ذِكْرِهِ وَبِعَمَلِهِ بِرِوَايَتِهِ أَوْ لا يُرْسِلُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ أَوْ مُبَاشِرٍ أَوْ صَاحِبِ الْقِصَّةِ أَوْ مُشَافِهًا ، أَوْ أَقْرَبَ عِنْدَ سَمَاعِهَا أَوْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ ، فَيُقَدَّمُ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ أَوْ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ أَوْ أَكْثَرَ صُحْبَةً أَوْ قَدُمَتْ هِجْرَتُهُ أَوْ مَشْهُورِ النَّسَبِ أَوْ سَمِعَ بَالِغًا وَبِكَثْرَةٍ مُزَكِّينَ وَبِأَعْدَلِيَّتِهِمْ وَبِأَوْثَقِيَّتِهِمْ . وَمُسْنَدٌ عَلَى مُرْسَلٍ وَمُرْسَلُ تَابِعِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ وَبِالْأَعْلَى إِسْنَادًا وَمُعَنْعَنٌ عَلَى مَا أُسْنِدَ إِلَى كِتَابِ مُحَدِّثٍ وَكِتَابِهِ عَلَى مَشْهُورٍ بِلَا نَكِيرٍ وَالشَّيْخَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا فَالْبُخَارِيُّ ، فَمُسْلِمٌ فَمَا صُحِّحَ فَمَرْفُوعٌ ، وَمُتَّصِلٌ عَلَى مَوْقُوفٍ ، وَمُنْقَطِعٍ وَمُتَّفَقٌ عَلَى رَفْعِهِ ، أَوْ وَصْلِهِ : عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ وَرِوَايَةٌ مُتَّفِقَةٌ عَلَى مُخْتَلِفَةٍ أَوْ مُضْطَرِبَةٍ

وَمَا سُمِعَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُحْتَمَلٍ وَعَلَى كِتَابِهِ

وَعَلَى مَا سَكَتَ عَنْهُ مَعَ حُضُورِهِ

ثُمَّ ذَا مَعَ حُضُورِهِ عَلَى مَعَ غَيْبَتِهِ إِلَّا مَا خَطَرُ السُّكُوتِ عَنْهُ أَعْظَمَ

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فِعْلِهِ وَهُوَعَلَى تَقْرِيرِهِ

وَمَا لا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى فِي الْآحَادِ عَلَى مَا تَعُمُّ بِهِ

وَمَا لَمْ يُنْكِرْهُ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ

وَمَا أَنْكَرَهُ نِسْيَانًا عَلَى ضِدِّهِمَا الْمَتْنُ يُرَجَّحُ نَهْيٌ أَمْرٍ وَأَمْرٌ عَلَى مُبِيحٍ

وَخَبَرٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ

وَمُتَوَاطِئٌ عَلَى مُشْتَرَكٍ

وَمُشْتَرَكٌ قَلَّ مَدْلُولُهُ عَلَى مَا كَثُرَ

وَمَعْنًى ظَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى عَكْسِهِ

وَاشْتِرَاكٌ بَيْنَ عَلَمَيْنِ عَلَى عَلَمٍ وَمَعْنًى ، وَبَيْنَ عَلَمٍ وَمَعْنًى عَلَى مَعْنَيَيْنِ

وَمَجَازٌ عَلَى مَجَازٍ بِشُهْرَةِ عَلَاقَتِهِ وَبِقُوَّتِهَا وَبِقُرْبِ جِهَتِهِ وَبِرُجْحَانٍ عَلَى دَلِيلِهِ وَبِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ

وَمَجَازٌ عَلَى مُشْتَرَكٌ

وَتَخْصِيصٌ عَلَى مَجَازٍ وَهُمَا عَلَى إِضْمَارٍ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى نَقْلٍ وَهُوَعَلَى مُشْتَرَكٍ

وَحَقِيقَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَالْأَشْهَرُ مِنْهَا وَمِنْ مَجَازٍ ، عَلَى عَكْسِهِنَّ

وَلُغَوِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ شَرْعًا فِي لُغَوِيٍّ عَلَى مَنْقُولٍ شَرْعِيٍّ

وَيُرَجَّحُ مُنْفَرِدًا

وَمَا قَلَّ مَجَازُهُ أَوْ تَعَدَّدَتْ جِهَةُ دَلَالَتِهِ ، أَوْ تَأَكَّدَتْ أَوْ كَانَتْ مُطَابِقَةً

وَفِي اقْتِضَاءٍ بِضَرُورَةِ صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَرُورَةُ وُقُوعِهِ
وَبِضَرُورَةِ وُقُوعِهِ عَقْلًا عَلَيْهَا شَرْعًا وَفِي إيمَاءٍ بِمَا لَوْلَاهُ لَكَانَ فِي الْكَلَامِ عَبَثٌ أَوْ حَشْوٌ عَلَى غَيْرِهِ
وَمَفْهُومُ مُوَافَقَةٍ عَلَى مُخَالَفَةٍ
وَاقْتِضَاءٌ عَلَى إشَارَةٍ وَإِيمَاءٍ وَمَفْهُومٍ وَإِيمَاءٌ عَلَى مَفْهُومٍ وَتَنْبِيهٌ كَنَصٍّ فِي قَوْلِ

وَتَخْصِيصُ عَامٍّ عَلَى تَأْوِيلِ خَاصٍّ ، وَخَاصٍّ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ عَلَى عَامٍّ ، وَعَامٍّ لَمْ يُخَصَّصْ أَوْ قَلَّ تَخْصِيصُهُ عَلَى عَكْسِهِ وَمُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ : كَعَامٍّ وَخَاصٍّ
وَعَامٌّ شَرْطِيٌّ كَمَنْ وَمَا وَأَيُّ عَلَى غَيْرِهِ
وَجَمْعٌ وَاسْمُهُ مُعَرَّفَيْنِ بِاللَّامِ ، وَمَنْ وَمَا عَلَى الْجِنْسِ بِاللَّامِ
وَفَصِيحٌ عَلَى غَيْرِهِ الْمَدْلُولُ يُرَجَّحُ عَلَى إبَاحَةٍ وَكَرَاهَةٍ وَنَدْبٍ : حَظْرٌ وَعَلَى إبَاحَةِ نَدْبٍ وَعَلَيْهِ وُجُوبٌ ، وَكَرَاهَةٌ وَعَلَى نَفْيٍ : إثْبَاتٌ وَإِنْ اسْتَنَدَ النَّفْيُ إلَى عَلَمٍ بِالْعَدَمِ فَسَوَاءٌ وَكَذَا الْعِلَّتَانِ
وَعَلَى مُقَرِّرٍ نَاقِلٌ
وَعَلَى مُثْبِتِ حَدٍّ : دَارِئُهُ
وَعَلَى نَافِي عِتْقٍ وَطَلَاقٍ : مُوجِبُهُمَا
وَعَلَى أَثْقَلَ : أَخَفُّ وَتَكْلِيفِيٌّ وَوَضْعِيٌّ : سَوَاءٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ الْخَارِجُ يُرَجَّحُ بِمُوَافَقَةِ دَلِيلٍ آخَرَ إلَّا فِي أَقْيِسَةٍ تَعَدَّدَ أَصْلُهَا مَعَ خَبَرٍ ، فَيُقَدَّمُ عَلَيْهَا
فَإِنْ تَعَارَضَ ظَاهِرُ قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ وَأَمْكَنَ بِنَاءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، أَوْ خَبَرَانِ ، مَعَ أَحَدُهُمَا ظَاهِرُ قُرْآنٍ ، وَالْآخَرَ ظَاهِرُ سُنَّةٍ : قُدِّمَ ظَاهِرُهَا
وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ أَعْلَمَ أَوْ أَكْثَرِ
وَيُقَدَّمُ مَا عِلَلَ أَوْ رُجِّحَتْ عِلَّتُهُ
وَمُؤَوَّلَيْنِ مَا دَلِيلُ تَأْوِيلِهِ أَرْجَحُ
وَعَامٌّ وَرَدَ مُشَافَهَةً ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ فِي مُشَافَهَةٍ بِهِ ، وَسَبَبٍ
وَالْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَفِي غَيْرِهِ
وَعَامٌّ عُمِلَ بِهِ أَوْ أَمَسَّ بِمَقْصُودٍ

وَمَا لا يَقْبَلُ نَسْخًا أَوْ أَقْرَبُ إلَى احْتِيَاطٍ أَوْ لا يَسْتَلْزِمُ نَقْضَ صَحَابِيٍّ خَبَرًا أَوْ تَضَمَّنَ إصَابَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا أَوْ فَسَّرَهُ رَاوٍ بِفِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ ذَكَرَ سَبَبَهُ أَوْ سِيَاقُهُ أَحْسَنُ أَوْ مُؤَرَّخٌ بِ مُضَيَّقٍ أَوْ دَلَّ عَلَى تَأَخُّرِهِ قَرِينَةٌ أَوْ بِتَشْدِيدِهِ الْمَعْقُولَانِ قِيَاسَانِ ، أَوْ اسْتِدْلَالَانِ . فَالْأَوَّلُ يَعُودُ إلَى أَصْلِهِ وَفَرْعِهِ وَمَدْلُولِهِ وَأَمْرٍ خَارِجٍ فَيُرَجَّحُ الْأَصْلُ بِقَطْعِ حُكْمِهِ وَبِقُوَّةِ دَلِيلِهِ وَبِأَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ وَعَلَى سُنَنِ الْقِيَاسِ وَبِدَلِيلٍ خَاصٍّ بِتَعْلِيلِهِ وَفِي قَوْلٍ : نَصٌّ ، فَإِجْمَاعٌ

وَبِقَطْعِ عِلَّتِهِ أَوْ بِدَلِيلِهَا أَوْ ظَنِّ غَالِبٍ فِيهِمَا وَسَبْرٍ ، فَمُنَاسَبَةٌ فَشَبَهٌ فَدَوَرَانٌ

وَبِقَطْعٍ بِنَفْيِ الْفَارِقِ أَوْ ظَنِّ غَالِبٍ وَوَصْفٍ حَقِيقِيٍّ

وَثُبُوتِيٍّ وَبَاعِثٍ

وَظَاهِرَةٌ وَمُنْضَبِطَةٌ وَمُطَّرِدَةٌ وَمُنْعَكِسَةٌ وَمُتَعَدِّيَةٌ وَأَكْثَرُ تَعْدِيَةً وَأَعَمُّ عَلَى غَيْرِهَا

وَإِنْ تَقَابَلَتْ عِلَّتَانِ فِي أَصْلٍ فَقَلِيلَةُ أَوْصَافٍ أَوْلَى

وَمِنْ أَصْلَيْنِ فَكَثِيرَتُهَا أَوْلَى إذَا كَانَتْ أَوْصَافُ كُلٍّ مِنْهُمَا مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ

وَمُطَّرِدَةٌ فَقَطْ عَلَى مُنْعَكِسَةٍ فَقَطْ

وَالْمَقَاصِدُ الضَّرُورِيَّةُ عَلَى غَيْرِهَا وَمُكَمِّلُهَا عَلَى الْحَاجِيَّةِ وَهِيَ عَلَى التَّحْسِينِيَّةِ ، وَحِفْظُ الدِّينِ عَلَى بَاقِي الضَّرُورِيَّةِ

وَمَا مُوجِبُ نَقْضِ عِلَّتِهِ مَانِعٌ ، أَوْ فَوَاتُ شَرْطٍ ، أَوْ مُحَقَّقٌ عَلَى مَا مُوجِبِهِ ضَعِيفٌ ، أَوْ مُحْتَمَلٌ وَبِانْتِفَاءِ مُزَاحِمِهَا فِي أَصْلِهَا

وَبِرُجْحَانِهَا عَلَيْهِ وَبِقُوَّةِ مُنَاسَبَةٍ وَمُقْتَضِيَةٍ لِثُبُوتٍ وَعَامَّةٌ لِلْمُكَلَّفِينَ

وَمُوجِبَةٌ لِحُرِّيَّةٍ

وَحَاظِرَةٌ

وَعِلَّةٌ لَمْ يُخَصَّ أَصْلُهَا أَوْ لَمْ يَسْبِقْهَا حُكْمُهَا أَوْ وُصِفَتْ بِمَوْجُودٍ فِي الْحَالِ

أَوْ عَمَّتْ مَعْلُولَهَا وَمُفَسَّرَةٌ عَلَى ضِدِّهِنَّ الْفَرْعُ وَيَقْوَى ظَنٌّ بِمُشَارَكَةٍ فِي أَخَصَّ وَبُعْدِهِ عَنْ الْخِلَافِ فَيُقَدَّمُ مُشَارِكٌ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ فَفِي عَيْنِهَا وَجِنْسِهِ فَفِي عَيْنِهِ وَجِنْسِهَا فَفِي جِنْسِهِمَا وَبِقَطْعِ عِلَّةٍ فِي فَرْعٍ وَبِتَأَخُّرِهِ وَبِثُبُوتِهِ بِنَصٍّ جُمْلَةَ الْمَدْلُولُ وَأَمْرٌ خَارِجٌ كَمَا مَرَّ فِي الْمَنْقُولَيْنِ

وَتُرَجَّحُ عِلَّةٌ وَافَقَهَا خَبَرٌ ضَعِيفٌ ، أَوْ قَوْلُ صَحَابِيٍّ ، أَوْ مُرْسَلُ غَيْرِهِ الْمَنْقُولُ وَالْقِيَاسُ يُرَجَّحُ خَاصٌّ دَلَّ بِنُطْقِهِ وَإِلاَّ فَمِنْهُ ضَعِيفٌ ، وَقَوِيٌّ ، وَمُتَوَسِّطٌ ، فَ التَّرْجِيحُ فِيهِ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ لِلنَّاظِرِ

خَاتِمَةٌ يُرَجَّحُ مِنْ حُدُودٍ سَمْعِيَّةٍ : ظَنِّيَّةٍ مُفِيدٍ لِمَعَانٍ مُفْرَدَةٍ تَصَوُّرِيَّةٍ صَرِيحٌ وَأَعْرَفُ وَأَعَمُّ وَذَاتِيٌّ مِنْ ذَا حَقِيقِيٌّ تَامٌّ ، فَ نَاقِصٌ رَسْمِيٌّ كَذَلِكَ فَلَفْظِيٌّ وَبِمُوَافَقَةِ أَوْ مُقَارَنَةِ نَقْلٍ سَمْعِيٍّ ، أَوْ لُغَوِيٍّ أَوْ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، أَوْ الْخُلَفَاءِ أَوْ عَالِمٍ وَبِكَوْنِ طَرِيقِ تَحْصِيلِهِ أَسْهَلَ أَوْ أَظْهَرَ وَبِتَقْرِيرِ حُكْمِ حَظْرٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ دَرْءِ حَدٍّ أَوْ ثُبُوتِ عِتْقٍ ، أَوْ طَلَاقٍ وَنَحْوِهِ وَضَابِطُ التَّرْجِيحِ أَنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدِ مُتَعَارِضَيْنِ أَمْرٌ نَقْلِيٌّ أَوْ اصْطِلَاحِيٍّ عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ ، أَوْ قَرِينَةٌ عَقْلِيَّةٌ ، أَوْ لَفْظِيَّةٌ ، أَوْ حَالِيَّةٌ ، وَأَفَادَ زِيَادَةَ ظَنٍّ : رُجِّحَ بِهِ وَتَفَاصِيلُهُ لا تَنْحَصِرُ .

[خاتمة]

وَهَذَا آخِرُ مَا يَسَّرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِاخْتِصَارِهِ([1]) مِنَ "التَّحْرِيرِ" مَعَ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ ، وَهُوَ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، وَلَمْ يَعْرَ بِحَمْدِ اللهِ مِنْ أَثْوَابِ الْفَائِدَةِ بِتَعْرِيَتِهِ عَنِ الإِطَالَةِ وَالإِعَادَةِ ، وَمَعَ اعْتِرَافِي بِالْعَجْزِ ، جَعَلَنِي وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ التَّغَاضِي . إِذْ مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرِ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ يَسْلَمُ . مِنْ صَالِحِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمَسْؤُولُ أَنْ يُوَفِّقَنَا لِكُلِّ عَمَلٍ جَمِيلٍ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

([1]) في بعض النسخ : اختصاره .